مقدمة

تفسير الطبري

جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن

حققه وعلق حواشيه
محمود محمد شاكر

راجعه وخرج أحاديثه
أحمد محمد شاكر

دار المعارف بمصر

مقدمة

تفسير الطبري

جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن

حققه وعلق حواشيه

محمود محمد شاكر

راجعه وخرج أحاديثه

أحمد محمد شاكر

دار المعارف بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بركة من الله وامر

قرئ على أبي جعفر محمد بن جرير الطَّبري في سنة ست وثلثمئة ، قال : ٢/١

الحمد لله الذى حَجَّت الألبابَ بدائعُ حِكَمه ، وخَصَمت العقولَ لطائفُ حُججه[1] ، وقطعت عذرَ الملحدين عجائبُ صُنْعه ، وهتفتْ فى أسماع العالمينَ ألسنُ أدلَّته ، شاهدةً أنه الله الذى لا إله إلا هو ، الذى لا عِدْلَ له معادل[2] ، ولا مثلَ له مماثل ، ولا شريكَ له مُظاهِر ، ولا وَلدَ له ولا والد ، ولم يكن له صاحبةٌ ولا كفواً أحدٌ ؛ وأنه الجبار الذى خضعت لجبروته الجبابرة ، والعزيز الذى ذلت لعزّته الملوكُ الأعزّة ، وخشعت لمهابة سطوته ذَوُو المهابة ، وأذعنَ له جميعُ الخلق بالطاعة طوْعاً وكرهاً ، كما قال الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴾ [سورة الرعد : ١٥] . فكل موجود إلى وَحدانيته داعٍ ، وكل محسوس إلى رُبوبيته هادٍ ، بما وسَمَهم به من آثار الصنعة ، من نقص وزيادة ، وعجز وحاجة ، وتصرف فى عاهات عارضة ، ومقارنة أحداث لازمة ، لتكونَ له الحجة البالغة .

ثم أرْدف ما شهدتْ به من ذلك أدلَّتُه ، وأكد ما استنارت فى القلوب منه بهجته ، برسلٍ ابتعثهم إلى من يشاء من عباده ، دعاةً إلى ما اتضحت لديهم صحّته ، وثبتت فى العقول حجته ، ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء : ١٦٥]

(١) حاجه يحاجه : نازعه الحجة ، وحجه يحجه : غلبه على حجته . وخاصمه : جادله بالحجة والبرهان ، وخصمه : غلبه وظهرت حجته على حجته . واللطائف : جمع لطيفة ، وكل شيء دقيق محكم وغامض خفى ، يحتاج إلى الرفق والتأنى فى إدراكه ، فهو لطيف .

(٢) العدل (بكسر العين وفتحها وسكون الدال) والعديل : النظير والمثيل . وعادله : ساواه وماثله .

وليذَّكَّر أولو النهى والحلم . فأمدَّهم بعوْنه ، وأبانهم من سائر خلقه . بما دل به على صدقهم من الأدلة ، وأيدهم به من الحجج البالغة والآى المعجزة ، لئلايقول القائل منهم[١] : ﴿ مَا هٰذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ . وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٣ – ٣٤] فجعلهم سفراءَ بينه وبين خلقه ، وأمناءه على وحيـــه ، واختصهم بفضله ، واصطفاهم برسالته ، ثم جعلهم — فيما خصهم به من مواهبه ، ومنّ به عليهم من كراماته — مراتبَ مختلفة ، ومنازل مُفترقة ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، متفاضلات متباينات . فكرَّم بعضهم بالتكليم والنجوى ، وأيَّد بعضهم برُوح القدس ، وخصّه بإحياء

٣/١ الموتى ، وإبراء أولى العاهة والعمى ، وفضَّل نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ، من الدرجات بالعليا ، ومن المراتب بالعُظمى . فحباه من أقسام كرامته بالقسم الأفضل[٢] ، وخصه من درجات النبوّة بالحظ الأجزَل ، ومن الأتباع والأصحاب بالنصيب الأوفر . وابتعثه بالدعوة التامة ، والرسالة العامة ، وحاطه وحيداً ، وعصمه فريداً ، من كل جبار عاند ، وكل شيطان مارد[٣] ، حتى أظهر به الدّين ، وأوضح به السبيل ، وأنهج به معالم الحق ، وَمَحق به منار الشِّرك . وزهق به الباطلُ ، واضمحل به الضلالُ وخُدَعُ الشيطان وعبادةُ الأصنام والأوثان[٤] ، مؤيداً بدلالة على الأيام باقية ، وعلى الدهور والأزمان ثابتة ، وعلى مَرِّ الشهور والسنين دائمة ، يزداد ضياؤها على كرّ الدهور إشراقاً ، وعلى مرّ الليالى والأيام

---

(١) فى المطبوع : « القائل فيهم » ، ومثل هذا التبديل كثير فى المطبوع ، سأغفل منه ما شئت لكثرته ، وطلبا للاختصار فى التعليق بما لا غناء فيه .

(٢) الأقسام : جمع قسم (بكسر فسكون) ، وهو الحظ والنصيب من الخير .

(٣) الجبار العنيد والعاند : الذى جار ومال عن طريق الحق ، ثم عتا وطغا وجاوز قدره . والمارد : الذى مرن على الشر حتى بلغ الغاية ، فتطاول عتوا وتجبراً .

(٤) فى المخطوطة : « وجدع » بالجيم مضمومة ، من جدع الأنف ، وهو قطعها ، كناية عن الإذلال . ولا أظنها جيدة هنا . والخدع جمع خدعة (بضم فسكون) : وهى ما يخدع به من المكر والختل .

ائتلاقاً ، خِصِّيصَى من الله له بها دون سائر رسله[١] — الذين قهرتهم الجبابرة ، واستذلّتهم الأمم الفاجرة ، فتعفّتْ بعدهم منهم الآثار ، وأخملت ذكرهم الليالى والأيام — ودون من كان منهم مُرْسلا إلى أمة دون أمة ، وخاصّة دون عامةٍ ، وجماعة دون كافّة .

فالحمدُ لله الذى كرمنا بتصديقه ، وشرّفنا باتّباعه ، وجعلنا من أهل الإقرار والإيمان به وبما دعا إليه وجاء به ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أزكى صلواته ، وأفضلَ سلامه ، وأتمّ تحياته .

ثم أما بعد[٢] ، فإنّ من جسيم ما خصّ الله به أمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من الفضيلة ، وشرّفهم به على سائر الأمم من المنازل الرفيعة ، وحباهم به من الكرامة السنية ، حفظَه ما حفظ عليهم — جلّ ذكره وتقدست أسماؤه — من وحيه وتنزيله ، الذى جعله على حقيقة نبوة نبيهم صلى الله عليه وسلم دلالة ، وعلى ما خصه به من الكرامة علامةً واضحة ، وحجةً بالغة ، أبانه به من كل كاذب ومفترٍ ، وفصَل به بينهم وبين كل جاحد ومُلحِد ، وفرَق به بينهم وبين كل كافر ومشرك ؛ الذى لو اجتمع جميعُ من بين أقطارها ، من جِنّها وإنسها وصغيرها وكبيرها ، على أن يأتوا بسورة من مثله لم يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً[٣] . فجعله لهم فى دُجَى الظُّلَم نوراً ساطعاً ، وفى سُدَف الشُّبَه شهاباً لامعاً[٤] ، وفى مضَلّة المسالك دليلا هادياً ، وإلى سبل النجاة والحق حادياً ، ﴿ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة المائدة : ١٦] . حرسه بعين

(١) فى المطبوع : «تخصيصاً» ، وهو تصرف من الطابعين . خصه بالشىء يخصه خصا وخصوصية (بفتح الخاء وضمها) وخصيصى : أفرده به دون غيره .

(٢) حذف الطابعون قوله : « ثم » ، ليجعلوا كلام الطبرى دارجاً على ما ألفوا من الكلام .

(٣) يضمن ما جاء فى سورة البقرة : ٢٣ ، ويونس : ٣٨ ، والإسراء : ٨٨ .

(٤) السدف : جمع سدفة ، وهى ظلمة الليل يخالطها بعض الضوء ، تكون فى أول الليل وآخره ، ما بين الظلمة إلى الشفق ، وما بين الفجر إلى الصلاة .

منه لا تنام ، وحاطه برُكن منه لا يضام ، لاتَهِي على الأيام دعائمه ، ولا تبيد على طول الأزمان معالمه ، ولا يجور عن قصد المَحَجَّة تابعه[١] ، ولا يضل عن سُبُل الهدى مُصَاحبه . من اتبعه فاز وهُدِي ، ومن حاد عنه ضلَّ وغَوَى ، فهو موئلهم الذى إليه عند الاختلاف يَئِلون ، ومعقلهم الذى إليه فى النوازل يعقلون[٢] ، وحصنهم الذى به من وساوس الشيطان يتحصنون ، وحكمة ربهم التى إليها يحتكمون ، وفصْل قضائه بينهم الذى إليه ينتهون ، وعن الرضى به يصدرون ، وحبله الذى بالتمسك به من الهلكة يعتصمون .

اللهم فوفقنا لإصابةِ صواب القول فى مُحْكَمه ومُتَشابهه ، وحلاله وحرامه ، وعامِّه وخاصِّه ، ومجمَله ومفسَّره ، وناسخه ومنسوخه ، وظاهره وباطنه ، وتأويل آيه وتفسير مُشْكِله . وألهمنا التمسك به والاعتصام بمحكمه ، والثبات على التسليم لمتشابهه . وأوزعنا الشكر على ما أنعمتَ به علينا من حفظه والعلم بحدوده . إنك سميع الدعاء قريب الإجابة . وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً .

اعلموا عبادَ الله ، رحمكم الله ، أن أحقَّ ما صُرِفت إلى علمه العناية ، وبُلِغت فى معرفته الغاية ، ما كان لله فى العلم به رضًى ، وللعالم به إلى سبيل الرشاد هُدى ، وأن أجمعَ ذلك لباغيه كتابُ الله الذى لا ريب فيه ، وتنزيله الذى لا مِرْية فيه ، الفائزُ بجزيل الذخر وسنيِّ الأجر تاليه ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيلٌ من حكيم حَميد[٣] .

ونحن — فى شرح تأويله ، وبيان ما فيه من معانيه — منشئون إن شاء الله ذلك ، كتاباً مستوعِباً لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه ، جامعاً ، ومن سائر الكتب

---

(١) المحجة : الطريق . والقصد : استقامة الطريق وسهولته .

(٢) وأل يئل وألا ووؤولا : لجأ طلباً للنجاة . والموئل : الملجأ والمنجى . والمعقل : الحصن المنيع فى رأس الجبل ، وعقل إليه يعقل عقلا وعقولا : لجأ إليه وامتنع به . وفى المطبوعة « يعتقلون » ، وفى المخطوطة مثلها غير منقوطة . ولم أجد « اعتقل » بمعنى عقل . وإن صحت فى قياس العربية .

(٣) تضمين آية سورة فصلت : ٤٢ .

غيره فى ذلك كافياً . ومخبرون فى كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما ١/٤
اتفقت عليه منه(١) ، واختلافها فيما اختلفت فيه منه . ومُبيِّنو عِلَل كل مذهب من مذاهبهم ، ومُوَضِّحو الصحيح لدينا من ذلك ، بأوجز ما أمكن من الإيجاز فى ذلك ، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه .

والله نسألُ عونه وتوفيقه لما يقرب من محَابِّه ، ويُبْعد من مَساخِطه . وصلى الله على صَفْوته من خلقه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً .

وأولُ ما نبدأ به من القِيل فى ذلك : الإبانةُ عن الأسباب التى البدايةُ بها أولى ، وتقديمها قبل ما عداها أحْرى . وذلك : البيانُ عما فى آى القرآن من المعانى التى من قِبَلها يدخل اللَّبْس على من لم يعان رياضةَ العلوم العربية ، ولم تستحكم معرفتُه بتصاريف وجوه منطق الألسُن السليقية الطبيعية .

(١) فى المطبوعة « عليه الأمة » ، وهو تصرف لا خير فيه . والهاء فى « منه » راجعة إلى كتاب الله .

﴿ القولُ في البيانِ عن اتّفاق معاني آي القرآن، ومعاني منطِق مَنْ نزل بلسانه القرآن من وَجْه البيان — والدّلالة على أن ذلك من الله تعالى ذكره هو الحكمة البالغة — مع الإبانةِ عن فضْل المعنَى الذي به بَايَنَ القرآنُ سائرَ الكلام ﴾

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ، رحمه الله:

إن من أعظم نعم الله تعالى ذكره على عباده، وجسيم مِنّته على خلقه، ما منحهم من فَضْل البيان الذي به عن ضمائرِ صُدُورهم يُبينون، وبه على عزائم نفوسهم يَدُلّون، فذَلّل به منهم الألسن(١)، وسهّل به عليهم المستصعب. فبهِ إياه يُوَحِّدون، وإيَّاه به يُسَبِّحون ويقدِّسون، وإلى حاجاتهم به يتوصّلون، وبه بينهم يتَحاوَرُون، فيتعارفون ويتعاملون.

ثم جعلهم، جلّ ذكره — فيما منحهم من ذلك — طبقاتٍ، ورفع بعضهم فوق بعض درجاتٍ: فبَيْنَ خطيب مُسْهِب، وذَلِقِ اللسان مُهْذِب، ومفْحَمٍ(٢) عن نفسه لا يُبين، وعَيٍّ عن ضمير قلبه لا يُعبّر. وجعل أعلاهم فيه رُتبة، وأرفعهم فيه درجةً، أبلغَهم فيما أرادَ به بَلاغاً، وأبينَهم عن نفسه به بياناً. ثم عرّفهم في تنزيله ومحكم آيِ كتابه فضلَ ما حباهم به من البيان، على من

---

(١) ذلل الشيء: لينه وسهله ونفى عنه جفوته وصعوبته.

(٢) أسهب الرجل: أكثر الكلام، فإذا أكثر الكلام في خطأ قالوا: رجل مسهب (بفتح الهاء)، وإذا أكثر وأصاب فهو مسهب (بكسر الهاء). وذلق اللسان: فصيح طليق لا يتوقف. وقوله «مهذب»: من أهذب الطائر في طيرانه، والفرس في عدوه، والمتكلم في كلامه: أسرع وتابع، وفي حديث أبي ذر «فجعل يهذبُ الركوع» أي يسرع فيه ويتابعه. يقال: كلمني فلان فأفحمته: أسكته فلم يطق جواباً وانقطع، فهو مفحم. وفي المطبوعة «ومعجم عن نفسه ...»

فضّلهم به عليه من ذى البَكَم والمُستَعْجِم اللسان (١) ، فقال تعالى ذكرُه : ﴿أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ فِي الحِلْيَةِ وَهْوَ فِي الخِصَامِ غَيرُ مُبِين﴾ [سورة الزخرف : ١٨] . فقد وَضَحَ إذاً لذوى الأفهام ، وتبين لأولى الألباب ، أنّ فضلَ أهل البيان على أهل البَكَم والمستعجِم اللسان ، بفضل اقتدار هذا من نفسه على إبانة ما أراد إبانته عن نفسه ببيانه ، واستعجام لسان هذا عما حاول إبانته بلسانه .

فإذْ كان ذلك كذلك — وكان المعنى الذى به باينَ الفاضلُ المفضولَ فى ذلك، فصار به فاضلاً والآخرُ مفضولاً ، هو ما وصفنا من فضْل إبانة ذى البيان ، عما قصّر عنه المستعجمُ اللسان ، وكان ذلك مختلفَ الأقدار ، متفاوتَ الغايات والنهايات — فلا شك أن أعلى منازل البيان درجةً ، وأسنى مراتبه مرتبةً ، أبلغُه فى حاجة المُبين عن نفسه ، وأبينُه عن مراد قائله ، وأقربُه من فهم سامعه . فإن تجاوز ذلك المقدار ، وارتفع عن وُسْع الأنام ، وعجز عن أن يأتى بمثله جميعُ العباد ، كان حجةً وعَلَماً لرسل الواحد القهار — كما كان حجةً وعَلَماً لها إحياءُ الموتى وإبراءُ الأبرص وذوى العمى ، بارتفاع ذلك عن مقادير أعلى منازل طبّ المتطببين(٢) ، وأرفع مراتب علاج المعالجين ، إلى ما يعجز عنه جميع العالَمين . وكالذى كان لها حجةً وعَلَماً قطعُ مسافة شهرين فى الليلة الواحدة ، بارتفاع ذلك عن وُسع الأنام ، وتعذُّر مثله على جميع العباد ، وإن كانوا على قطع القليل من المسافة قادرين ، وللیسیر منه فاعلين . ١/٥

فإذْ كان ما وصفْنا من ذلك كالذى وصفْنا ، فبيّنٌ أنْ لا بيان أبْيَنُ ، ولا حكمة أبلغُ ، ولا منطقَ أعلى ، ولا كلامَ أشرفُ — من بيان ومنطق تحدّى

---

(١) كل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومستعجم . استعجمت عليه قراءته : التبست عليه فلم يتهيأ له أن يمضى فيها ، فسكت وانقطع عن القراءة .

(٢) مقادير : جمع مقدار ، وهو القوة ، ومثله القدر والقدرة والمقدرة .

به امرؤ قوماً فى زمان هم فيه رؤساء صناعة الخطب والبلاغة ، وقيل الشعر والفصاحة ، والسجع والكهانة ، على كل خطيب منهم وبليغ[١] ، وشاعر منهم وفصيح ، وكلّ ذى سجع وكهانة — فسفّه أحلامهم ، وقصّر بعقولهم[٢] ، وتبرأ من دينهم ، ودعا جميعهم إلى اتباعه والقبول منه والتصديق به ، والإقرار بأنه رسولٌ إليهم من ربهم . وأخبرهم أن دلالته على صدْق مقالته ، وحجّتَه على حقيقة نبوّته — ما أتاهم به من البيان ، والحكمة والفرقان ، بلسان مثل ألسنتهم ، ومنطق موافقةٍ معانيه معانىَ منطقهم . ثم أنبأ جميعهم أنهم عن أن يأتوا بمثل بعضه عَجَزَة ، ومن القدرة عليه نقَصَةٌ . فأقرّ جميعُهم بالعجز ، وأذعنوا له بالتصديق ، وشهدوا على أنفسهم بالنقص . إلا من تجاهل منهم وتعامى ، واستكبر وتعاشَى ، فحاول تكلُّف ما قد علم أنه عنه عاجز ، ورام ما قد تيقن أنه عليه غير قادر . فأبدى من ضعف عقله ما كان مستتراً ، ومن عِىّ لسانه ما كان مصُوناً ، فأتى بما لا يعجِزُ عنه الضعيف الأخرق ، والجاهل الأحمق ، فقال : « والطاحنات طحناً ، والعاجنات عجناً ، فالخابزات خبزاً ، والثاردات ثَرْداً ، واللاقمات لَقْماً » ![٣] ، ونحو ذلك من الحماقات المشبهةِ دعواه الكاذبة .

فإذْ كان تفاضُلُ مراتب البيان ، وتبايُنُ منازل درجات الكلام ، بما وصفنا قبل — وكان الله تعالى ذكرُه وتقدّست أسماؤه ، أحكمَ الحكماء ، وأحلمَ الحلماء ،

---

(١) فى المطبوعة : « كل خطيب . . . » بحذف « على » ، وفى المخطوطة « على خطيب . . . » بحذف « كل » . وكلتاهما لا يستقيم بها كلام . والصواب ما أثبتناه . وأراد الطبرى أنهم رؤساء صناعة الخطب والبلاغة . . . على كل خطيب منهم و بليغ » . يعنى أن الذين تحداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن من العرب ، كانوا رؤساء البيان والبلاغة على كل مبين و بليغ من سائر العرب .

(٢) سفه أحلامهم : نسبهم إلى السفه ، وهو خفة الحلم واضطراب الرأى وضعفه ، وهو باب من الجهل . وفى المطبوعة : « وقصر معقولهم » والمعقول مصدر كالعقل ، يقال : ما لفلان معقول ، أى ما له عقل . وكأنه أراد بقوله « قصر » : نسبهم إلى قصر العقل وقلته . وأما قوله « قصر بعقولهم » ، فكأنه ضمن « قصر » معنى استخف بها ، فعداه بالباء ، أى عاب عقولهم واستقصرها واستخف بها . وأنا فى شك من صواب هذا الحرف .

(٣) من هذيان مسيلمة الكذاب لعنه الله . انظر تاريخ الطبرى ٣ : ٢٤٥ وسواه .

ـ كان معلوماً أن أبينَ البيان بيانُه ، وأفضلَ الكلام كلامه ، وأن قدرَ فضْل بيانه ، جلّ ذكره ، على بيان جميع خلقه ، كفضله على جميع عباده .

فإذْ كان كذلك ـ وكان غيرَ مبين منّا عن نفسه مَنْ خاطبَ غيره بما لا يفهمه عنه المخاطب ـ كان معلوماً أنه غير جائز أن يخاطبَ جل ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطَبُ ، ولا يرسلَ إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسانٍ وبيانٍ يفهمه المرسَلُ إليه. لأن المخاطب والمرسَلَ إليه ، إن لم يفهم ما خوطب به وأرسل به إليه ، فحالهُ ـ قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعدَه ـ سواءٌ ، إذ لم يفدْه الخطابُ والرسالةُ شيئاً كان به قبل ذلك جاهلا . والله جل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطاباً أو يرسل رسالةً لا توجب فائدة لمن خُوطب أو أرسلت إليه ، لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث ، والله تعالى عن ذلك مُتَعالٍ . ولذلك قال جل ثناؤه فى محكم تنزيله : ﴿ وما أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَومِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤] . وقال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ إلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى ورَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النحل : ٦٤] . فغير جائز أن يكونَ به مهتدياً ، منْ كانَ بما يُهْدَى إليه جاهلاً .

فقد تبين إذاً ـ بما عليه دللنا من الدّلالة ـ أن كلّ رسولٍ لله جل ثناؤه أرسله إلى قوم ، فإنما أرسله بلسان من أرسله إليه ، وكلّ كتاب أنزله على نبى ، ورسالة أرسلها إلى أمة ، فإنما أنزله بلسان من أنزله أو أرسله إليه . فاتضح بما قلنا ووصفنا ، أن كتاب الله الذى أنزله إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، بلسان محمد صلى الله عليه وسلم . وإذْ كان لسان محمد صلى الله عليه وسلم عربيًّا ، فبيِّنٌ أن القرآن عربيٌّ . وبذلك أيضاً نطق محكم تنزيل ربنا ، فقال جل ذكره : ٦/١
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة يوسف : ٢] . وقال : ﴿ وَإِنَّهُ

لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٢ – ١٩٥] .

وإذْ كانت واضحةً صحةُ ما قلنا – بما عليه استشهدنا من الشواهد ، ودللنا عليه من الدلائل – فالواجبُ أن تكون معانى كتاب الله المنزّل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، لمعانى كلام العرب موافقةً ، وظاهرُه لظاهر كلامها ملائماً ، وإن باينه كتابُ الله بالفضيلة التى فضَلَ بها سائرَ الكلام والبيان ، بما قد تقدّم وَصْفُنَاه .

فإذْ كان ذلك كذلك ، فبيِّن – إذْ كان موجوداً فى كلام العرب الإيجازُ والاختصارُ ، والاجتزاءُ بالإخفاء من الإظهار ، وبالقلة من الإكثار فى بعض الأحوال ، واستعمالُ الإطالة والإكثار ، والترداد والتكرار ، وإظهارُ المعانى بالأسماء دون الكناية عنها ، والإسرار فى بعض الأوقات ، والخبرُ عن الخاصّ فى المراد بالعامّ الظاهر ، وعن العامّ فى المراد بالخاصّ الظاهر ، وعن الكناية والمرادُ منه المصرَّح ، وعن الصفة والمرادُ الموصوف ، وعن الموصوف والمرادُ الصفة ، وتقديمُ ما هو فى المعنى مؤخر ، وتأخيرُ ما هو فى المعنى مقدّم ، والاكتفاءُ ببعض من بعض ، وبما يظهر عما يحذف ، وإظهارُ ما حظه الحذف –(١) أن يكون ما فى كتاب الله المنزّل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك ، فى كلّ ذلك له نظيراً ، وله مِثْلاً وشبيهاً .

ونحن مُبيّنو جميع ذلك فى أماكنه ، إن شاء الله ذلك وأمدّ منه بعونٍ وقوّة .

(١) قوله : « أن يكون ... » مبتدأ قوله « فبين » ، وما بينهما اعتراض طويل ؛ وهذا دأب الطبرى أبداً ، حتى كأنه لم يكن يخشى على قارىء أن يسوء فهمه أو تكل فطنته .

﴿القول فى البيـــــان
عن الأحرف التى اتفقت فيها ألفاظ العرب
وألفاظ غيرها من بعض أجناس الأمم﴾

قال أبو جعفر : إن سألنا سائل فقال : إنك ذكرت أنه غيرُ جائز أن يخاطب الله تعالى ذكرهُ أحداً من خلقه إلا بما يفهمه ، وأن يرسل إليه رسالة إلا باللسان الذى يفقهه . . . .

١ — فما أنت قائل فيما حدثكم به محمد بن حُميد الرازى ، قال : حدثنا حكّام بن سَلْم ، قال : حدثنا عنْبسة ، عن أبى إسحق ، عن أبى الأحوص عن أبى موسى : ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [سورة الحديد : ٢٨] ، قال : الكفلان : ضعفان من الأجر ، بلسان الحبشة[1] .

٢ — وفيما حدثكم به ابن حُمَيْد ، قال : حدثنا حكام ، عن عَنبسة ، عن أبى إسحق ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [سورة المزمل : ٦] قال : بلسان الحبشة إذا قامَ الرجلُ من الليل قالوا : نَشأ[2] .

٣ — وفيما حدّثكم به ابن حميد قال : حدّثنا حكام ، قال : حدثنا عنبسة ، عن أبى إسحق ، عن أبى ميسرة : ﴿يا جبالُ أَوِّبِى معهُ﴾ قال : سبِّحى ، بلسان الحبشة[3] ؟

قال أبو جعفر : وكل ما قلنا فى هذا الكتاب « حدّثكم » فقد حدثونا به .

---

(١) الخبر ١ — يأتى بهذا الإسناد فى تفسير سورة الحديد : ٢٨ وفى إسناده هناك خطأ .
(٢) الخبر ٢ — يأتى بإسناده فى تفسير سورة المزمل : ٦
(٣) الخبر ٣ — يأتى بإسناده فى تفسير سورة سبأ : ١٠

٤ — وفيما حدّثكم به محمد بن خالد بن خِداش الأزدىّ ، قال : حدثنا سلم ابن قتيبة ، قال : حدثنا حماد بن سلمة عن على بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن قوله : ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [سورة المدثر : ٥١] قال : هو بالعربية الأسد ، وبالفارسية شار ، وبالنبطية أريا ، وبالحبشية قسورة[١] .

٥ — وفيما حدّثكم به ابن حميد قال : حدّثنا يعقوب القمّى ، عن جعفر بن أبى المغيرة ، عن سعيد بن جُبَير قال : قالت قريش : لولا أنزِل هذا القرآن أعجميًّا وعربيًّا؟ فأنزل الله تعالى ذكره : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [سورة فصلت : ٤٤] . فأنزل الله بعد هذه الآية فى القرآن بكل لسان فيه . ﴿حجارةً من سجيل﴾ [سورة هود : ٨٢ ، وسورة الحجر : ٧٤] قال : فارسية أعربت « سنك وكل[٢] » .

٦ — وفيما حدثكم به محمد بن بشار ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدىّ ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن أبى إسحق ، عن أبى ميسرة ، قال : فى القرآن من كل لسان[٣] .

٧/١ وفيما أشبه ذلك من الأخبار التى يطولُ بذكرها الكتاب ، مما يدل على أن فيه من غير لسان العرب ؟

قيل له : إنّ الذى قالوه من ذلك غير خارج من معنى ما قلنا — من أجل أنهم لم يقولوا : هذه الأحرف وما أشبهها لم تكن للعرب كلاماً ، ولا كان ذلك

---

(١) الخبر ٤ — يأتى بإسناده فى تفسير سورة المدثر : ٥١

(٢) الخبر ٥ — يأتى بإسناده فى تفسير سورة فصلت : ٤٤ . ونص الخبر هناك : «فأنزل الله بعد هذه الآية كل لسان فيه ...» وهى أجود . وفى الدر المنثور ٥ : ٣٦٧ : « وأنزل الله تعالى بعد هذه الآية فيه بكل لسان . حجارة ... » . ثم يأتى بإسناده مختصراً فى تفسير سورة هود : ٨٢ . وانظر سائر ما روى فى « سجيل » فى تفسير سورة الفيل : ٤ . وقوله « حجارة من سجيل » . . كلام مستأنف ، ضرب به مثلا لما جاء فى القرآن من الألسنة الأخرى .

(٣) الخبر ٦ — لم أجده فى مكان آخر بعد . وهو فى الدر المنثور ٥ : ٣٦٧ وفيه : « بكل لسان » .

لها منطقاً قبل نزول القرآن ، ولا كانت بها العرب عارفةً قبل مجيء الفرقان — فيكون ذلك قولا لقولنا خِلافاً(١) . وإنما قال بعضهم : حرف كذا بلسان الحبشة معناهُ كذا ، وحرفُ كذا بلسان العجم معناه كذا . ولم نستنكر أن يكون من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد ، فكيف بجنسين منها ؟ كما قد وجدنا اتفاقَ كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرْطاس ، وغير ذلك — مما يتعب إحصاؤه ويُمِلّ تعداده ، كرهنا إطالة الكتاب بذكره — مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى . ولعلَّ ذلك كذلك في سائر الألسن التي نجهل منطقها ولا نعرف كلامها.

فلو أن قائلا قال — فيما ذكرنا من الأشياء التي عددْنا وأخبرْنا اتفاقَه في اللفظ والمعنى بالفارسية والعربية ، وما أشبهَ ذلك مما سكتنا عن ذكره — : ذلك كله فارسي لا عربي ، أو ذلك كله عربي لا فارسي ، أو قال : بعضه عربي وبعضه فارسي ، أو قال : كان مخرج أصله من عند العرب فوقع إلى العجم فنطقوا به ، أو قال : كان مخرج أصله من عند الفرس فوقع إلى العرب فأعربته — كان مُستجهَلاً(٢) . لأن العربَ ليست بأولى أن تكون كان مخرجُ أصل ذلك منها إلى العجم ، ولا العجم أحقَّ أن تكون كان مخرجِ أصل ذلك منها إلى العرب ، إذ كان استعمال ذلك بلفظ واحد ومعنى واحد موجوداً في الجنسين .

وإذْ كان ذلك موجوداً على ما وصفنا في الجنسين ، فليس أحدُ الجنسين أولى بأن يكون أصلُ ذلك كان من عنده من الجنس الآخر. والمدّعِي أن مخرج أصل ذلك إنما كان من أحد الجنسين إلى الآخر ، مدّعٍ أمراً لا يوصَل إلى حقيقة صحّته إلا بخبر يوجب العلم ، ويزيل الشكَّ ، ويقطع العذرَ صحّتُه .

(١) خلاف : مخالف ، وسيكثر مجيئها في كلام الطبري .

(٢) قوله : «كان مستجهلا» ، جواب قوله : «لو أن قائلا قال . . .» . والفصل في عبارة الطبري يكون أطول من هذا ، كما سيمر بك . واستجهل فلاناً : عده جاهلا ، أو وجده جاهلا . والجهل هنا : فساد الرأي واضطرابه ، لأنه مبني على التحكم المحض ، كما ترى في رد الطبري .

بل الصواب فى ذلك عندنا : أنْ يسمَّى : عربيًّا أعجميًّا ، أو حبشيًّا عربيًّا ، إذ كانت الأمّتان له مستعملتين — فى بيانها ومنطقها — استعمالَ سائر منطقها وبيانها . فليس غيرُ ذلك من كلام كلِّ أمة منهما ، بأولى أن يكون إليها منسوباً — منه(١) .

فكذلك سبيل كل كلمة واسم اتفقت ألفاظ أجناس أمم فيها وفى معناها ، ووُجد ذلك مستعملا فى كل جنس منها استعمالَ سائرِ منطقهم ، فسبيلُ إضافته إلى كل جنس منها ، سبيلُ ما وصفنا — من الدرهم والدينار والدواة والقلم ، التى اتفقت ألسن الفرس والعرب فيها بالألفاظ الواحدة والمعنى الواحد ، فى أنه مستحقٌّ إضافته إلى كل جنس من تلك الأجناس — اجتماعٌ واقترانٌ(٢) .

وذلك هو معنى من روينا عنه القولَ فى الأحرف التى مضت فى صدر هذا الباب ، من نسبة بعضهم بعضَ ذلك إلى لسان الحبشة ، ونسبة بعضهم بعضَ ذلك إلى لسان الفرس ، ونسبة بعضهم بعضَ ذلك إلى لسان الروم . لأنَّ من نسب شيئاً من ذلك إلى ما نسبه إليه ، لم ينفِ — بنسبته إياه إلى ما نسبه إليه — أن يكون عربيًّا ، ولا من قال منهم : هو عربىّ ، نفى ذلك أن يكون مستحقًّا النسبةَ إلى من هو من كلامه من سائر أجناس الأمم غيرها . وإنما يكون الإثبات دليلا على النفى ، فيما لا يجوز اجتماعه من المعانى ، كقول القائل : فلان قائم ، فيكون بذلك من قوله دالاًّ على أنه غير قاعد ، ونحو ذلك مما يمتنع اجتماعه لتنافيهما . فأمّا ما جاز اجتماعه فهو خارج من هذا المعنى . وذلك كقول القائل
٨/١ فلان قائم مكلِّمٌ فلاناً ، فليس فى تثبيت القيام له ما دلَّ على نفى كلام آخر ،

(١) قوله « منه » ، متعلق بقوله « بأولى » ، أى « بأولى منه . . . »

(٢) فى المطبوعة « باجتماع وافتراق » . وأراد الطبرى بقوله « اجتماع واقتران » أى أن يقال هو : « عربى أعجمى ، أو حبشى عربى » ، كما مر آنفاً فى كلامه . وسياق عبارته بعد حذف التفسير والاعتراض من كلامه هو هذا : « فسبيل إضافته إلى كل جنس منها ، سبيل ما وصفنا . . . اجتماع واقتران » . أى أن يجمع بين الوصفين أو يقرن بين النسبتين .

لجواز اجتماع ذلك فى حالٍ واحدٍ من شخص واحد . فقائل ذلك صادق إذا كان صاحبه على ما وصفه به .

فكذلك ما قلنا — فى الأحرف التى ذكرنا وما أشبهها — غيرُ مستحيل أن يكون عربيًّا بعضها أعجميًّا، وحبشيًّا بعضها عربيًّا، إذ كان موجوداً استعمالُ ذلك فى كلتا الأمتين . فناسِبُ ما نَسبَ من ذلك إلى إحدى الأمتين أو كلتيهما محقٌّ غيرُ مبطل .

فإن ظن ذو غباءٍ أنّ اجتماع ذلك فى الكلام مستحيلٌ — كما هو مستحيل فى أنساب بنى آدم — فقد ظنّ جهلاً . وذلك أن أنساب بنى آدم محصورة على أحد الطرفين دون الآخر ، لقول الله تعالى ذكره : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥] . وليس ذلك كذلك فى المنطق والبيان ، لأنّ المنطق إنما هو منسوب إلى من كان به معروفاً استعمالُه . فلو عُرِف استعمالُ بعض الكلام فى أجناس من الأمم — جنسين أو أكثر — بلفظ واحد ومعنى واحد ، كان ذلك منسوباً إلى كل جنس من تلك الأجناس ، لا يستحق جنسٌ منها أن يكون به أولى من سائر الأجناس غيره . كما لو أنّ أرضاً بين سَهل وجبل، لها هواء السهل وهواء الجبل ، أو بين برٍّ وبحرٍ ، لها هواء البر وهواءُ البحر — لم يمتنع ذو عقل صحيح أن يصفها بأنها سُهْلية جبلية[1] . أو بأنها بَرِّية بَحْرية ، إذ لم تكن نسبتها إلى إحدى صفتيها نافيةً حقَّها من النسبة إلى الأخرى . ولو أفردَ لها مفردٌ إحدى صفتيها ولم يسلبها صفتها الأخرى ، كان صادقاً محقًّا .

وكذلك القول فى الأحرف التى تقدم ذكرُناها فى أول هذا الباب .

وهذا المعنى الذى قلناه فى ذلك ، هو معنى قول من قال : فى القرآن من كل لسان — عندنا بمعنى ، والله أعلم : أنّ فيه من كلّ لسان اتفق فيه لفظ عرب ولفظ غيرها من الأمم التى تنطق به ، نظيرَ ما وصفنا من القول فيما مضى .

(١) النسبة إلى سهل (بفتح فسكون) : سهلى ، بضم السين ، على غير القياس .

وذلك أنه غيرُ جائز أن يُتوهَّم على ذى فطرة صحيحة ، مقرّ بكتاب الله ، ممن قد قرأ القرآن وعرف حدود الله — أن يعتقد أنّ بعضَ القرآن فارسى لا عربىّ ، وبعضه نبطى لا عربىّ ، وبعضه رومىّ لا عربىّ ، وبعضه حبشى لا عربى [1] ، بعد ما أخبر الله تعالى ذكرُه عنه أنه جعله قرآناً عربيًّا . لأن ذلك إنْ كان كذلك ، فليس قولُ القائل : القرآن حبشىٌّ أو فارسىٌّ ، ولا نسبةُ من نسبه إلى بعض ألسن الأمم التى بعضُه بلسانه دون العرب — بأولى بالتطويل من قول القائل[2] : هو عربى . ولا قولُ القائل : هو عربىٌّ بأولى بالصّحة والصواب من

(١) فى المطبوع والمخطوط « وبعضه عربى لا فارسى » مكان « وبعضه رومى لا عربى » ، وهو فاسد المعنى فآثرت أن أثبت ما يقتضيه سياق الكلام . وقد ذكر الروم آنفاً فى ص ١٦ .

(٢) فى المطبوعة : « بالتطول » وأراد الطبرى بقوله « التطويل » نسبة القول إلى التزيد والسعة فى الكلام ، حتى يستغرق الوصف بإحدى الصفات سائر الصفات الأخرى . وكلام الطبرى يحتاج إلى فضل بيان — من أول قوله : « وذلك أنه غير جائز أن يتوهم . . . » إلى قوله : « ولا جائز نسبته إلى كلام العرب » . فأقول :

أراد الطبرى أن يقول : إنه لا يستقيم فى العقل أن يكون الرجل مؤمناً بكتاب الله ، عارفاً بمعانيه وحدوده ، مقراً بأن الخبر قد جاء من ربه أنه جعل القرآن « قرآناً عربيا » ، ولم يجعله أعجميا بقوله « ولو جعلناه قرآناً أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمى وعربى » — ثم يعتقد مع ذلك : أن بعض القرآن فارسى لا عربى ، وبعضه نبطى لا عربى ، وبعضه رومى لا عربى ، وبعضه حبشى لا عربى . فإنه إن فعل ، فقد نفى عن بعض القرآن أنه عربى ، والله يصف القرآن كله بأنه عربى . وأثبت لبعض القرآن أنه أعجمى ، والله تعالى ينفى عن جميعه أنه أعجمى .

وخبر الله تعالى عن كتابه أنه جعله « قرآنا عربيا » صفة شاملة لا يجوز لأحد أن يخصص شمولها على بعض القرآن دون بعض . ولو جاز لأحد أن يخصص شمولها من عند نفسه فيقول : « بعض القرآن حبشى لا عربى ، أو فارسى لا عربى ... » ، لجاز أيضاً لقائل أن يقول من عند نفسه : « القرآن حبشى أو فارسى أو رومى ، أو أعجمى » .

وحجة الطبرى فى ذلك : أن الذى يخصص شمول الصفة من عند نفسه على بعض القرآن بأنه عربى ، ويقول إن بعضه الآخر يوصف بأنه حبشى أو فارسى أو رومى — يدعى أن وصف القرآن بأنه عربى ، محمول على تغليب إحدى الصفات على سائر الصفات الأخرى . ولو جاز ذلك ، لجاز لقائل أن يقول : « القرآن حبشى أو فارسى أو رومى » ، لأنه فعل مثله ، فغلب إحدى الصفات على الصفات الأخرى .

وإذا اقتصر المقتصر على صفة بعضه فقال : « القرآن حبشى أو فارسى » ، لم يكن أولى بأن ينسب إلى التوسع فى الكلام والتزيد فى الصفة ، من القائل : « القرآن عربى » ، لأنه اقتصر أيضاً على صفة بعضه ، فتوسع فى الكلام وتزيد فى الصفة .

وإذا كان ما فى القرآن من فارسى ورومى ونبطى وحبشى ، نظير ما فيه من عربى ، فليس قول القائل : « القرآن عربى » ، أولى بالصحة والصواب من قول القائل : « القرآن فارسى أو حبشى » ،

قول ناسبه إلى بعض الأجناس التي ذكرنا . إذ كان الذى بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه ، نظيرَ الذى فيه من لسان العرب .

وإذا كان ذلك كذلك ، فبيِّن إذاً خطأ من زعم أن القائل من السلف : فى القرآن من كل لسان ، إنما عنى بقيله ذلك ، أنّ فيه من البيان ما ليس بعربىّ ، ولا جائز نسبته إلى لسان العرب .

ويقال لمن أبى ما قلنا — ممن زعم أن الأحرف التى قدمنا ذكرها فى أول الباب وما أشبهها ، إنما هى كلام أجناس من الأمم سوى العرب ، وقعت إلى العرب فعرّبته — : ما برهانك على صحة ما قلت فى ذلك ، من الوجه الذى يجب التسليم له ، فقد علمتَ من خالفك فى ذلك ، فقال فيه خلاف قولك ؟ وما الفرقُ بينك وبين من عارضك فى ذلك فقال : هذه الأحرف ، وما أشبهها من الأحرف غيرها ، أصلها عربى ، غير أنها وقعت إلى سائر أجناس الأمم غيرها فنطقت كل أمة منها ببعض ذلك بألسنتها — من الوجه الذى يجبُ التسليم له ؟

فلن يقول فى شىء من ذلك قولا إلا ألزم فى الآخر مثله .

فإن اعتلّ فى ذلك بأقوال السلف التى قد ذكرنا بعضها وما أشبهها ، طولبَ

فكلاهما أطلق صفة أحد النظيرين على الآخر . وإذا جاز لأحدهما أن يفعل ذلك مصيباً فى قوله ، جاز للآخر مثله مصيباً فى قوله .

وهذا فساد من القول وتناقض ، ومخالف لقوله تعالى : « ولو جعلناه قرآناً أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمى وعربى » ، فهذه شهادة من الله تعالى بأنه لم يجعله أعجمياً ، كشهادته سبحانه بأنه جعله « قرآناً عربيا » . وقد اقتضى مذهب هذا القائل أن يقال : « القرآن حبشى أو فارسى » . كما يقال : « القرآن عربى » سواء . فناقض هذا قول الله سبحانه . وهذا قول « غير جائز أن يتوهم على ذى فطرة صحيحة ، مقر بكتاب الله ، ممن قرأ القرآن ، وعرف حدود الله » كما قال الطبرى رحمه الله .

وإذن فقول القائل من السلف : « فى القرآن من كل لسان » ، ليس يعنى به أن فيه ماليس بعربى مما لا يجوز أن ينسب إلى لسان العرب — بل معناه أن فيه ألفاظاً استعملتها العرب ، وهذه الألفاظ أنفسها مما استعملته الفرس أو الروم أو الحبش ، على جهة اتفاق اللغات على استعمال لفظ واحد بمعنى واحد ، لا على جهة انفراد الكلمة من القرآن بأنها فارسية غير عربية ، أورومية غير عربية . فإن السلف أعرف بكتاب الله وبمعانيه وبحدوده ، لا يدخلون الفساد فى أقوالهم ، مناقضين شهادة الله لكتابه بأنه عربى غير أعجمى .

— مطالبتَنا من تأوَّل عليهم فى ذلك تأويله — بالذى قد تقدم بيانُناه . وقيل له:
٩/١ ما أنكرتَ أن يكون من نسب شيئاً من ذلك منهم إلى من نسبه من أجناس الأمم سوى العرب ، إنما نسبه إلى إحدى نسبتيه التى هو لها مستحق ، من غير نَفْيٍ منه عنه النسبة الأخرى ؟ ثم يقال له: أرأيتَ من قال لأرض سُهْلية جبلية: هى سُهلية ، ولم ينكر أن تكون جبلية ، أو قال : هى جبلية ، ولم يدفعْ أن تكون سُهْلية ، أنافٍ عنها أن تكون لها الصفة الأخرى بقيله ذلك ؟

فإن قال: نعم ! كابر عَقْلَه . وإن قال : لا ، قيل له: فما أنكرت أن يكون قولُ من قال فى سجّيل : هى فارسية ، وفى القسطاس : هى رومية — نظيرَ ذلك ؟ وسئل الفرقَ بين ذلك ، فلن يقولَ فى أحدهما قولا إلا ألزم فى الآخر مثله .

﴿القول فى اللغة

التى نزل بها القرآن من لغات العرب﴾

قال أبو جعفر :

قد دللنا ، على صحة القول بما فيه الكفاية لمن وُفِّق لفهمه .(١) على أن الله جل ثناؤه أنزل جميع القرآن بلسان العرب دون غيرها من ألسن سائر أجناس الأمم ، وعلى فساد قول من زعم أن منه ما ليس بلسان العرب ولغاتها .

فنقول الآن — إذ كان ذلك صحيحاً — فى الدّلالة عليه بأىِّ ألسن العرب أنزل : أبألسن جميعها أم بألسن بعضها ؟ إذ كانت العرب ، وإن جمَع جميعَها اسمُ أنهم عرب ، فهم مختلفو الألسن بالبيان ، متباينو المنطق والكلام . وإذْ كان ذلك كذلك — وكان الله جل ذكرُه قد أخبر عبادَه أنه قد جعلَ القرآن عربيًّا وأنه أنزل بلسانٍ عربىّ مبين ، ثم كان ظاهرُه محتملا خصوصاً وعُموماً — لم يكن لنا السبيلُ إلى العلم بما عنى الله تعالى ذكره من خصوصه وعمومه ، إلا ببيان مَنْ جعل إليه بيانَ القرآن ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإذ كان ذلك كذلك—(٢) وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه صلى الله عليه وسلم

٧ — بما حدثنا به خلاد بن أسلم ، قال : حدثنا أنس بن عياض ، عن أبى حازم ، عن أبى سلمة ، قال —: لا أعلمه إلا عن أبى هريرة — : أن رسول

---

(١) هكذا فى المطبوع والمخطوط : « على أن الله جل ثناؤه » ، والأجود أن تكون « بأن الله جل ثناؤه » ، أى : « قد دللنا على صحة القول . . . بأن الله جل ثناؤه » ، والباء وما بعدها متعلقة بالقول .

(٢) جوابُ قوله : « فإذ كان ذلك كذلك » ، يأتى فى ص : ٤٨ س ٢٠ وهو قوله : « صحّ وثبت أن الذى نزل به القرآن . . . »

الله صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآنُ على سبعة أحرف ، فالمِراءُ في القرآن كفرٌ — ثلاث مرات — فما عرَفْتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه(١).

٨ — حدثني عبيد بن أسباط بن محمد ، قال : حدثنا أبي ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزِل القرآن على سبعة أحرف ، عليمٌ حكيم ، غفورٌ رحيم(٢) .

٩ — حدثنا أبو كريب ، قال : حدثني عبدة بن سليمان ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثلَه .

١٠ — حدثنا محمد بن حميد الرازي ، قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن مغيرة ، عن واصل بن حيّان ، عمَّن ذكره ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ ، لكل حرف منها ظهر وبطنٌ ، ولكل حرف حَدٌّ ، ولكل حدٍّ مُطَّلَع(٣).

---

(١) الحديث ٧ — رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٧٩٧٦ ج ٢ ص ٣٠٠ طبعة الحلبي) عن أنس بن عياض . ورواه ابن حبان في صحيحه (رقم : ٧٣ بشرح أحمد محمد شاكر) عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أنس بن عياض . ونقله ابن كثير في التفسير ٢ : ١٠٢ عن مسند أبي يعلى ، وفي فضائل القرآن : ٦٣ عن مسند أحمد . وهو في مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ . ونسبه ابن كثير في الفضائل للنسائي . والظاهر أنه يريد كتاب التفسير للنسائي .

(٢) الحديث ٨ ، ٩ — رواه أحمد في المسند (٨٣٧٢ ج ٢ ص ٣٣٢ حلبي) عن محمد بن بشر ، و (٩٦٧٦ ج ٢ ص ٤٤٠) عن ابن نمير ، كلاهما عن محمد بن عمرو ، وهو محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، وهو ابن عبد الرحمن بن عوف . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ جعله رواية أخرى للحديث الأول ، ثم قال : « رواه كله أحمد بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال الصحيح . ورواه البزار بنحوه » . وسيأتي حديث آخر لأبي هريرة ، برقم : ٤٥ .

(٣) الحديث ١٠ ، ١١ — هو حديث واحد بإسنادين ضعيفين ، أما أحدهما فلانقطاعه بجهالة راويه : « عمن ذكره عن أبي الأحوص » . وأما الآخر فمن أجل « إبرهيم الهجري » راويه عن أبي الأحوص . و « مغيرة » في الإسناد الأول : هو ابن مقسم الضبي ، وهو ثقة . و « واصل بن حيان » هو الأحدب ، وهو ثقة . و « أبو الأحوص » : هو الجشمي ، واسمه : عوف بن مالك بن نضلة ، وهو تابعي ثقة معروف . و « مهران » في الإسناد الثاني : هو ابن أبي عمر العطار الرازي ، وهو ثقة ، ولكن في روايته عن الثوري اضطراب . وشيخه سفيان هنا : هو الثوري الإمام . و « إبرهيم الهجري » هو إبرهيم بن مسلم .

١١ — حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، قال: حدثنا سفيان، عن إبراهيم الهَجَرِىّ ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله .

١٢ — حدثنا أبوكريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال : حدثنا عاصم، عن زِرٍّ ، عن عبد الله ، قال : اختلفَ رجلان فى سورةٍ ، فقال هذا : أقرَأنى النبى صلى الله عليه وسلم . وقال هذا : أقرأنى النبى صلى الله عليه وسلم . فأتى النبىَّ صلى الله عليه وسلم فأخبر بذلك ، قال فتغير وجههُ ، وعنده رجلٌ فقال : اقرأوا كما عُلِّمتم — فلاأدرى أبشىء أُمِرَ أم شىء ابتدعه من قِبَلِ نفسه — فإنما أهلك من كان قبلكم اختلافُهم على أنبيائهم . قال : فقام كلّ رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه . نحو هذا ومعناه[1]

١٣ — حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى ، قال: حدثنا أبى، قال : حدثنا الأعمش — وحدثنى أحمد بن منيع ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد الأموى، عن الأعمش — عن عاصم ، عن زر بن حبيش ، قال : : قال عبد الله بن ١٠/١
مسعود : تمارينا فى سورة من القرآن ، فقلنا : خمس وثلاثون أو ست وثلاثون آية . قال: فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجدنا عليًّا يُنَاجِيه،

والحديث بهذا اللفظ الذى هنا ، ذكره السيوطى فى الجامع الصغير رقم : ٢٧٢٧ ، ونسبه للطبرانى فى المعجم الكبير ، ورمز له بعلامة الحسن ، ولا ندرى إسناده عند الطبرانى . وأما أوله ، دون قوله « ولكل حرف حد » إلخ ، فإنه صحيح ثابت ، رواه ابن حبان فى صحيحه رقم : ٧٤ . وانظر مجمع الزوائد ٧ : ١٥٢ ، ١٥٣ . وقوله « مطلع » : هو بتشديد الطاء وفتح اللام، قال فى النهاية : « أى لكل حد مصعد يصعد إليه من معرفة علمه، والمطلع: مكان الاطلاع من موضع عال» . ثم قال: « ويجوز أن يكون : لكل حد مطلع، بوزن مصعد ومعناه » . وسيأتى شرح ألفاظ هذا الحديث ص٢٤ — ٢٥ بولاق، بعدالحديث ٧.

(١) الحديث ١٢ — إسناده صحيح . وهو مختصر . ورواه أحمد فى المسند مطولا رقم: ٣٩٨١ عن يحيى بن آدم عن أبى بكر ، وهوابن عياش ، بهذا الإسناد . ورواه من طرق أخرى مختصراً أيضاً . ورواه الحاكم فى المستدرك ٢ : ٢٢٣ — ٢٢٤ بأطول مما هنا ، بإسنادين : من طريق إسرائيل عن عاصم ، ومن طريق أبى عوانة عن عاصم . وصححه ووافقه الذهبى . وذكره الحافظ فى الفتح ٩ : ٢٣ ، ونسبه لابن حبان والحاكم .

قال : فقلنا: إنا اختلفنا فى القراءة . قال : فاحمرَّ وجهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إنما هلكَ من كان قبلكم باختلافهم بينهم . قال : ثم أسرَّ إلى عليّ شيئاً، فقال لنا على: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرُكم أن تقرأوا كما عُلِّمتم (١) .

١٤ — حدثنا أبوكريب ، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن عيسى بن قرطاس ، عن زيد القصار ، عن زيد بن أرقم ، قال : كنا معهُ فى المسجد فحدثنا ساعة ثم قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أقرأنى عبد الله بن مسعود سورة ، أقرأنيها زيدٌ وأقرأنيها أبيّ بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءةِ أيِّهم آخُذُ ؟ قال : فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وعليٌّ إلى جنبه ، فقال على : ليقرأ كل إنسان كما عُلِّم ، كلٌّ حسنٌ جميل(٢) .

١٥ — حدثنى يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنى يونس ، عن ابن شهاب ، قال: أخبرنى عروة بن الزبير : أن المِسْوَر بن مَخْرمة وعبد الرحمن بن عبدٍ القاريّ أخبراه : أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورةَ الفرقان فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يُقْرِئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكدت أساوره فى الصلاة ، فتصبَّرت حتى سلَّم ، فلما سلّم

---

(١) الحديث ١٣ — إسناداه صحيحان أيضاً ، وهو رواية أخرى للحديث قبله. ولم نجده بهذا الإسناد واللفظ فى موضع آخر .

(٢) الحديث ١٤ — هذا حديث لا أصل له ، رواه رجل كذاب ، هو « عيسى بن قرطاس » ، قال فيه ابن معين : « ضعيف ليس بشىء ، لا يحل لأحد أن يروى عنه » . وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به » . وقد اخترع هذا الكذاب شيخاً له روى عنه ، وسماه «زيد القصار » ! لم نجد لهذا الشيخ ترجمة ولا ذكراً فى شىء من المراجع . وهذا الحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ : ١٥٣ — ١٥٤ ، وقال : « رواه الطبرانى ، وفيه عيسى بن قرطاس ، وهو متروك » . ومن العجب أن يذكر الحافظ هذا الحديث فى الفتح ٩ : ٢٣ ، وينسبه للطبرى والطبرانى، ثم يسكت عن بيان علته وضعفه ! غفر الله لنا وله .

لبَّبته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتُك تقرؤها ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ! فقلت : كذبت ، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهو أقرأنى هذه السورة التى سمعتُك تقرؤها ! فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، إنى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقْرِئنيها ، وأنت أقرأتنى سورة الفرقان ! قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله ياعمر ، اقرأ ياهشام . فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرؤها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلتْ . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ ياعمر . فقرأتُ القراءة التى أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلتْ . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منهـا (١) .

١٦ — حدثنى أحمد بن منصور ، قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : حدثنا حرب بن ثابت من بنى سُلَيم ، قال : حدثنا إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قرأ رجل عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه فغيَّر عليه ، فقال : لقد قرأتُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغيِّر علىَّ . قال : فاختصما عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، ألم تقرئنى آية كذا وكذا ؟ قال : بلى ! قال : فوقع فى صدر عمرَ شىء ، فعرف

---

(١) الحديث ١٥ — رواه أحمد فى المسند رقم : ٢٩٦ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ، وهو ابن شهاب ، بهذا الإسناد نحوه . ورواه أيضاً رقم : ٢٩٧ عن الحكم بن نافع عن شعيب عن الزهرى ، به . ورواه بأسانيد أخر ، مطولا ومختصراً : ١٥٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٣٧٥ . ورواه البخارى ٩ : ٢١ — ٢٣ من فتح البارى ، مطولا بنحو مما هنا ، من طريق الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب . ونقله ابن كثير فى فضائل القرآن : ٧٢ عن رواية البخارى ، ثم ذكر أنه رواه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائى والترمذى ، من طرق عن الزهرى . وفى تيسير الوصول ١ : ١٩٠ « أخرجه الستة » ، وفيه مكان « وتصبرت » ، و « تربصت به » وقوله : « كدت أساوره » أى كدت أواثبه وأبطش به . وقوله « فتصبرت حتى سلم » . موافق لرواية البخارى ، وفى المسند : « فنظرت حتى سلم » أى انتظرت .

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في وجهه ، قال : فضربَ صدره وقال : ابعَدْ شيطاناً — قالها ثلاثاً — ثم قال : ياعمرُ، إن القرآن كلَّه صواب ، مالم تجعلْ رحمةً عذاباً أو عذابا رحمةً(١) .

---

(١) الحديث ١٦ — رواه أحمد في المسند (١٦٤٣٧ ج ٤ ص ٣٠ طبعة الحلبي) عن عبد الصمد ، وهو ابن عبد الوارث ، بهذا الإسناد ، نحوه . ونقله الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن : ٧٣ ، وقال : « وهذا إسناد حسن . وحرب بن ثابت هذا يكنى بأبي ثابت ، لا نعرف أحداً جرحه » . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٠ — ١٥١ ، وقال : « رواه أحمد ، ورجاله ثقات » . وذكره الحافظ في الفتح ٩ : ٢٢ — ٢٣ ، ونسبه للطبري فقط ، فقصر إذ لم ينسبه للمسند .

وإسناده يحتاج إلى بحث :

فأولا — « حرب بن ثابت » : ثبت في نسخ الطبري هنا « حرب بن أبي ثابت » ، وهو خطأ صرف من الناسخين . صوابه « حرب بن ثابت » ، وهو « المنقري » ، ترجمه البخاري في التاريخ الكبير : ٢ / ١ / ٥٨ ، قال : « حرب بن أبي حرب أبو ثابت ، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري ، قاله عبد الصمد . وقال موسى : حدثنا حرب بن ثابت المنقري . يعد في البصريين » .

وترجمه ابن حبان في الثقات ٤٤٣ — ٤٤٤ ، قال : «حرب بن ثابت المنقري، من أهل البصرة ، يروي عن الحسن ومروان الأصفر ، روى عنه عبد الصمد ، كأنه : حرب بن أبي حرب الذي ذكرناه » . وقد ذكر قبله ترجمة « حرب بن أبي حرب ، يروي عن شريح ، روى عنه حصين أبو حبيب » .

والحافظ ابن حجر حين ترجم لحرب بن ثابت ، أشار إلى كلام ابن حبان هذا ، وعقب عليه بأنه « واحد ، جعله اثنين ، ثم شك فيه » ! ! ولم ينصفه في هذا ، فإنهما اثنان يقيناً ، فصل بينهما البخاري في الكبير ، فجعل الذي يروي عن شريح برقم : ٢٢٦ ، غير الذي نقلنا كلامه عنه برقم : ٢٢٧ .

وأما الذي جعل الراوي راويين فإنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢ / ١ / ٢٥٢ ذكر ثلاث تراجم ، بالأرقام : ١١٢١ ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، فالأخير هو الذي روى عن شريح ، والأولان هما شخص واحد ، وهم فيه ابن أبي حاتم .

وقد نسب « حرب بن ثابت » هذا في التعجيل : ٩١ — ٩٢ بأنه « البكري » ، وكذلك في الإكمال للحسيني : ٢٣ . وأنا أرجح أن هذا خطأ من الناسخين ، أصله « البصري » ، فإن نسبته فيما أشرنا إليه من تراجمه « المنقري » ، وهو من أهل البصرة ، فمن ذلك رجحت أن صوابه « البصري » .

وثانياً — « إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة » : هكذا رواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن حرب ابن ثابت المنقري . ولكن بعض العلماء شك في صحة هذا ، فقال البخاري في الكبير في ترجمة حرب : « وقال مسلم : حدثنا حرب بن ثابت سمع إسحق بن عبد الله » فهذه رواية البخاري عن شيخه مسلم بن إبرهيم الفراهيدي عن حرب بن ثابت « أنه سمع إسحق بن عبد الله » . وهي تؤكد صحة ما رواه عبدالصمد . ولكن قال البخاري عقب ذلك : « حدثني إسحق بن إبرهيم قال : أخبرنا عبد الصمد قال : حدثنا حرب أبو ثابت قال : حدثنا إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة . ويقال : إسحق هذا ليس بابن أبي طلحة ، وهم فيه عبد الصمد من حفظه ، وأصله صحيح » ، فهذه إشارة إلى هذا الحديث . .

ولكنه قال في التاريخ الكبير ١ / ١ / ٣٨٢ في ترجمة « إسحق الأنصاري » : « إسحق الأنصاري . حدثنا موسى بن إسمعيل قال : حدثنا حرب بن ثابت المنقري قال : حدثني إسحق الأنصاري

١٧ — حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابى ، قال : حدثنا عبد الله بن ميمون ، قال : حدثنا عبيد الله(١) — يعنى ابن عمر — عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلا يقرأ القرآن ، فسمع آية على غير ما سمع من النبى صلى الله عليه وسلم ، فأتى به عمرُ إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إن هذا قرأ آية كذا وكذا . فقال رسول الله صلى الله عليه ١١/١
وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كافٍ(٢) .

عن أبيه عن جده ، وكانت له صحبة ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : القرآن كله صواب : وقال عبد الصمد : حدثنا حرب أبو ثابت سمع إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مثله . وقال بعضهم : لقن عبد الصمد ، فقالوا : ابن عبد الله بن أبى طلحة ، ولم يكن فى كتابه : ابن عبد الله » .

فهذه إشارة أخرى من البخارى لهذا الحديث أيضاً ، كعادته فى تاريخه ، فى الإشارة إلى الأحاديث التى يريد أن يرشد إلى مواطن البحث فيها .

وقد أشار البخارى فى الموضعين إلى قول من شك فى أن « إسحق الأنصارى » راوى هذا الحديث غير « إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة الأنصارى » الثقة المعروف بروايته عن أبيه « عبد الله » عن جده « أبى طلحة زيد بن سهل الأنصارى الصحابى الكبير » أحد النقباء ، الذى شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأتى بقوله هذا مجهلا إياه ممرضاً ، بقوله مرة : « ويقال » ، ومرة : « وقال بعضهم » . ثم عقب على هذا التمريض فى المرة الأولى بقوله : « وأصله صحيح » ، يعنى أصل الحديث . فهو تصريح منه بصحة الحديث ، وبرفض قول هذا القائل الذى شك فيه .

وقد وافقه على ذلك زميله وصنوه أبو حاتم الرازى ، فقال ابنه فى الجرح والتعديل ، فى ترجمة « إسحق الأنصارى » ١ / ١ / ٢٣٩ — ٢٤٠ : « سمعت أبى يقول : يرون أنه : إسحق بن عبدالله بن أبى طلحة الأنصارى » .

وسبقهما إلى ذلك شيخهما إمام المحدثين ، الإمام أحمد بن حنبل ، فأثبت هذا الحديث فى مسند « أبى طلحة زيد بن سهل الأنصارى » دون شك أو تردد . فصح الحديث ، والحمد لله .

(١) هو عبيد الله بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وليس هو ابن عمر بن الخطاب .

(٢) الحديث ١٧ — إسناده ضعيف جداً ، من أجل « عبد الله بن ميمون » . أما « عبيدالله بن محمد بن هرون الفريابى » شيخ الطبرى ، فالظاهر أنه ثقة ، ولكنى لم أجد له ترجمة إلا فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم : ٢ / ٢ / ٣٣٥ ، قال : « نزيل بيت المقدس ، روى عن سفيان بن عيينة ، سمع منه أبى ببيت المقدس » . ولم يذكر فيه جرحاً . وأما علة الحديث فهو « عبد الله بن ميمون بن داود القداح » ، وهو ضعيف جداً ، قال البخارى : « ذاهب الحديث » ، وقال أبو حاتم والترمذى : « منكر الحديث » ، وقال أبو حاتم : « يروى عن الأثبات الملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » ، وقال الحاكم : « روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث موضوعة » . وأما شيخه « عبيد الله

١٨ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني هشام بن سعد ، عن علي بن أبي علي ، عن زبيد ، عن علقمة النخعي ، قال : لما خرجَ عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم ، ثم قال : لا تنازَعُوا في القرآن ، فإنه لا يختلفُ ولا يتلاشى ، ولا يتغير لكثرة الرد . وإن شريعة الإسلام وحدودَه وفرائضه فيه واحدة ، ولو كان شيء من الحرفين ينهَى عن شيء يأمر به الآخر ، كان ذلك الاختلافَ . ولكنه جامعٌ ذلك كله ، لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض ، ولا شيء من شرائع الإسلام . ولقد رأيتُنا نتنازع فيه عندَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيأمرنا فنقرأ عليه ، فيخبرنا أن كلَّنا محسنٌ . ولو أعلمُ أحداً أعلم بما أنزل الله على رسوله مني لطلبته، حتى أزدادَ علمَه إلى علمي . ولقد قرأتُ من لسانِ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، وقد كنت علمت أنه يُعْرَض عليه القرآنُ في كل رمضان ، حتى كانَ عامُ قُبِض ، فعرض عليه مرّتين ، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسنٌ . فمن قرأ على قراءتي فلا يدَعنَّها رغبة عنها ، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدَعنَّه رغبة عنه ، فإنه من جحد بآية جحد به كله(1) .

بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب » ، فإنه إمام ثقة معروف ، وهو أحد الفقهاء السبعة .

ومعنى الحديث في ذاته صحيح ، كأنه مختصر من معنى حديث عمر بن الخطاب ، الذي مضى برقم : ١٥ . ولكن هذا القداح ألزقه بعبيد الله بن عمر ، وجعله من حديث نافع عن ابن عمر . ولا أصل لهذا ، ولم نجده قط من حديث ابن عمر .

ولم يحسن الحافظ ابن حجر ، إذ أشار إلى هذا الحديث في الفتح ٩ : ٢٣ ، ونسبه للطبري ، دون أن يذكر ضعف إسناده .

(1) الحديث ١٨ - إسناده ضعيف جداً ، غاية في الضعف . لعلتين :

أولاهما : « علي بن أبي علي » ، وهو « اللهبي » ، من ولد أبي لهب . قال البخاري في التاريخ الصغير : ١٩٦ ، وفي الضعفاء : ٢٥ : « منكر الحديث ، لم يرضه أحمد » . وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : ٣ / ١ / ١٩٧ : « سألت أبي عن علي بن أبي علي اللهبي ؟ فقال : منكر الحديث ، تركوه » . وقال : « سئل أبوزرعة عن علي بن أبي علي الهاشمي ؟ فقال : هو من ولد أبي لهب ، وهو مديني ضعيف الحديث ، منكر الحديث » . وقال ابن حبان في الضعفاء : ٣١٥ « يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به » .

١٩ — حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وَهب ، قال : أخبرني يونس — وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا رِشْدينُ بن سعد ، عن عُقيل ابن خالد — جميعاً عن ابن شهاب ، قال : حدثني عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أقرأني جبريلُ على حرف ، فراجعته ، فلم أزَل أستزيده فيزيدني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف . قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف ، إنما هى فى الأمر الذى يكون واحداً ، لا يختلفُ فى حلال ولا حرام[1] .

وثانيهما : أن « زبيد بن الحرث اليامى » لم يدرك علقمة ولم يرو عنه ، إنما يروى عن الطبقة الراوية عن علقمة ، فروايته عنه هنا منقطعة ، إن صح الإسناد إليه فيها ، ولم يصح قط .

وقد جاء نحو هذا الحديث عن ابن مسعود ، من وجه آخر ضعيف أيضاً : فرواه أحمد فى المسند رقم : ٣٨٤٥ مطولا ، من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن عابس ، قال : « حدثنا رجل من همدان ، من أصحاب عبد الله ، وما سماه لنا » إلخ . وهذا مجهول الراوى عن ابن مسعود ، فلا يكون صحيحاً . وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد مختصراً ٧ : ١٥٣ ، وقال : « رواه الإمام أحمد فى حديث طويل ، والطبرانى ، وفيه من لم يسم ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قال أخى السيد محمود محمد شاكر : ولفظ المسند : « إن هذا القرآن لا يختلف ، ولا يستشن ، ولا يتفه لكثرة الرد » . و « استشن » : بلى وصار خلقاً كالشن البالى ، وهو القربة البالية . وقوله « لا يتفه » : لا يصير تافهاً ، التافه : الحقير . وكل كلام رددت قراءته نفدت معانيه وضعف أثره إلا القرآن . وأما قوله فى رواية الطبرى هنا « ولا يتلاشى » ، فقد قال أهل اللغة إنه مولد من « لا شىء » ، كأنه اضمحل حتى صار إلى لا شىء . ومجيئه فى هذا الخبر غريب .

أقول : وإذ تبين أن راويه « على بن أبى على اللهبى » ممن يصطنع الأحاديث ويروى عن الثقات الموضوعات ، كما قال ابن حبان ، فلا يبعد أن يقول هذه الكلمة المولدة من عند نفسه . وهو متأخر أدرك عصر التوليد ، فقد أرخه البخارى فى باب من مات بين سنتى ١٧٠ — ١٨٠ .

(١) الحديث ١٩ — هو بإسنادين : أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف :

الإسناد الأول : عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن يونس ، وهو ابن يزيد الأيلى عن ابن شهاب الزهرى . وهو إسناد صحيح جداً .

والثانى : عن أبى كريب عن رشدين ، وهو ابن سعد ، عن عقيل بن خالد عن الزهرى . وهو إسناد ضعيف ، لضعف رشدين بن سعد ، وكان رجلا صالحاً فيه غفلة ، وكثر خطؤه فغلبت المناكير فى أخباره . ولكنه فى هذا الحديث لم ينفرد بروايته عن عقيل بن خالد ، كما سيأتى .

و « رشدين » : بكسر الراء والدال المهملتين بينهما شين معجمة ساكنة . و « عقيل » بضم العين المهملة .

والحديث رواه مسلم ١ : ٢٢٥ عن حرملة عن ابن وهب عن يونس ، مثل الإسناد الأول هنا . ورواه البخارى ٦ : ٢٢٢ فتح البارى ، من طريق سليمان بن بلال عن يونس أيضاً .

٢٠ – حدثني محمد بن عبد الله بن أبي مخلد الواسطي ، ويونس بن عبد الأعلى الصدفيّ ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد الله ، أخبره أبوه : أن أم أيوب أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، أيَّها قرأتَ أصبْتَ[(١)] .

٢١ – حدثنا إسمعيل بن موسى السُّدِّي ، قال : أنبأنا شَريك ، عن أبي إسحق ، عن سليمان بن صُرَد ، يرفعه ، قال : أتاني ملَكان ، فقال أحدهما : اقرأ . قال : على كم ؟ قال : على حرفٍ ، قال : زِدْهُ . حتى انتهى به إلى سبعة أحرف[(٢)] .

ورواه البخاري ٩ : ٢٠ – ٢١ ، عن سعيد بن عفير عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري .

وسيأتي أيضاً بإسناد صحيح ، برقم : ٢٢ ، من رواية نافع بن يزيد عن عقيل بن خالد عن الزهري .

وهذان الإسنادان يؤيدان الإسناد الثاني هنا ، أعني رواية رشدين بن سعد عن عقيل . ولذلك قلت إن رشدين – على ضعفه – لم ينفرد بروايته عن عقيل .

وقول ابن شهاب الزهري : « بلغني أن تلك الأحرف السبعة » إلخ : لم يذكره البخاري ، وذكره مسلم في روايته . وهو مرسل غير متصل ، فهو ضعيف الإسناد . ولذلك أعرض البخاري عن ذكره .

ثم إن الحديث رواه أيضاً أحمد ، بنحوه ، في المسند رقم : ٢٨٦٠ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . ورواه مسلم ١ : ٢٢٥ ، عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق ، ولكنه لم يسق لفظه بل أحاله على رواية يونس عن الزهري .

ورواه أحمد أيضاً مختصراً رقم : ٢٣٧٥ ، ٢٧١٧ ، من رواية ابن أخي الزهري عن عمه .

ونقله ابن كثير في فضائل القرآن : ٥٣ عن إحدى روايتَي البخاري ، ثم أشار إلى روايته الأخرى وروايتَي مسلم ورواية الطبري هذه .

(١) الحديث ٢٠ – رواه أحمد في المسند (٦ : ٤٣٣ ، ٤٦٢ – ٤٦٣ من طبعة الحلبي) ، عن سفيان بن عيينة ، بهذا الإسناد . ونقله ابن كثير في فضائل القرآن : ٦٤ عن المسند ، وقال : « وهذا إسناد صحيح ، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة » . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٤ ، وقال : « رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » . فقصر إذ لم ينسبه للمسند أولا . ولفظ المسند « أيها قرأت أجزأك » . ولفظ الطبراني موافق للفظ الطبري هنا .

و « عبيد الله » ، في الإسناد : هو عبيد الله بن أبي يزيد المكي ، وهو ثقة معروف . وأبوه « أبو يزيد المكي » : ذكره ابن حبان في الثقات .

وسيأتي الحديث مكرراً ، برقمي : ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الحديث ٢١ – الحديث في ذاته صحيح ، لأن معناه سيأتي مراراً ، ضمن أحاديث لأبي بن كعب ، وقد كررها الطبري بأسانيد متعددة ، بالأرقام الآتية : ٢٥ – ٣٩ . وسيأتي بحثها في مواضعها إن شاء الله .

وأما هذا الإسناد بعينه ، فهكذا ورد في الطبري ، من حديث سليمان بن صرد . ونقل الهيثمي في

٢٢ — حدثنا ابن البرقى، قال: حدثنا ابن أبى مريم، قال: حدثنا نافع ابن يزيد، قال: حدثنى عُقَيْل بن خالد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أقرأنى جبريل القرآنَ على حرف، فاستزدته فزادنى، ثم استزدته فزادنى، حتى انتهى إلى سبعة أحرف(١).

٢٣ — حدثنى الربيع بن سليمان، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا سفيان، عن عبيد الله بن أبى يزيد، عن أبيه، أنه سمع أم أيوب تحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم، فذكر نحوَه — يعنى نحو حديث ابن أبى مخلد(٢).

مجمع الزوائد ٧ : ١٥٣ نحوه، من حديث سليمان بن صرد، وقال: «رواه الطبرانى، وفيه جعفر، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات». وليس إسناد الطبرانى بين أيدينا حتى نستطيع القول فيه. ولعل اسم «جعفر» — الذى لم يعرفه الهيثمى فى إسناده — محرف عن شىء آخر.

ونقل ابن كثير فى الفضائل: ٦١ هذا الحديث عن هذا الموضع من الطبرى، ثم قال: «ورواه النسائى فى اليوم والليلة: عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام عن إسحق الأزرق عن العوام بن حوشب عن أبى إسحق عن سليمان بن صرد، قال: أتى أبى بن كعب رسول الله صلى الله عليه وسلم برجلين اختلفا فى القراءة، فذكر الحديث. وهكذا رواه أحمد بن منيع عن يزيد بن هرون عن العوام عن أبى إسحق عن سليمان بن صرد عن أبى: أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم برجلين، فذكره».

وهذان الإسنادان اللذان ذكرهما ابن كثير صحيحان، يدلان على أن سليمان بن صرد إنما سمع هذا الحديث من أبى بن كعب.

وليس الخطأ الذى وقع فى إسناد الطبرى هنا، بحذف «أبى بن كعب» — خطأ شريك بن عبد الله النخعى راويه عن أبى إسحق السبيعى. إنما الخطأ — فيما أرجح — إما من إسمعيل بن موسى السدى شيخ الطبرى، وإما من الطبرى نفسه. فإن الحديث رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل، فى مسند أبيه (٥ : ١٢٥ طبعة الحلبى) عن محمد بن جعفر الوركانى عن أبى إسحق عن سليمان عن أبى بن كعب — مختصراً كما هنا.

وسيأتى الحديث مطولا، من رواية سليمان بن صرد عن أبى بن كعب رقم: ٢٥.

(١) الحديث ٢٢ — هذا إسناد صحيح. قد مضى برقم: ١٩، بإسنادين آخرين، وبينا تخريجه هناك.

و «ابن البرقى»، شيخ الطبرى: هو «أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم» المصرى الحافظ، توفى سنة ٢٧٠. وله ترجمة فى تذكرة الحفاظ ٢ : ١٣٥.

و «ابن أبى مريم»: هو «سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم» المصرى، عرف بابن أبى مريم. مترجم فى التهذيب.

(٢) الحديث ٢٣ — هذا إسناد صحيح. فالربيع بن سليمان: هو المرادى المؤذن، صاحب الشافعى وراوية كتبه. وأسد بن موسى المروانى الأموى المصرى: يقال له «أسد السنة»، ثقة من الثقات، قال البخارى فى التاريخ الكبير: ١/٢/٥٠: «مشهور الحديث». والحديث مكرر رقم: ٢٠، كما أشار إلى ذلك الطبرى بالإحالة عليه. وسيأتى عقب هذا بإسناد آخر.

٢٤ — حدثنا الربيع ، قال: حدثنا أسد ، قال : حدثنا أبو الربيع السمان ، قال : حدثني عُبيد الله بن أبي يزيد ، عن أبيه ، عن أم أيوب ، أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : نزل القرآن على سبعة أحرف ، فما قرأتَ أصبتَ[١] .

٢٥ — حدثنا أبو كريب ، قال: حدثني يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحق ، عن فلان العَبْدِى — قال أبو جعفر : ذَهب عني اسمه — ، عن سليمان بن صُرَد ، عن أبيّ بن كعب ، قال : رحت إلى المسجد ، فسمعت
١٢/١ رجلا يقرأ ، فقلت : من أقرأك ؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم . فانطلقت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : استقرئْ هذا . قال : فقرأ ، فقال : أحسنت . قال فقلت : إنك أقرأتني كذا وكذا ! فقال : وأنتَ قد أحسنتَ . قال : فقلت : قد أحسنتَ ! قد أحسنتَ ! قال : فضرب بيده على صدري ، ثم قال : اللهم أذهِبْ عن أبيٍّ الشكَّ . قال : ففِضْتُ عرَقاً ، وامتلأ جوْفي فرَقاً — ثم قال : إن الملَكين أتياني ، فقال أحدهما اقرأ القرآن على حرف . وقال الآخر : زده . قال : فقلت : زدْني . قال : اقرأه على حرفين . حتى بلغَ سبعةَ أحرف ، فقال : اقرأ على سبعة أحرف[٢].

(١) الحديث ٢٤ — وأما هذا فإسناد ضعيف جدا ، فأبو الربيع السمان ، واسمه : أشعث بن سعيد البصرى ، ضعيف جدا ، كان شعبة يرميه بالكذب . والحديث مضى بإسنادين صحيحين ، رقم : ٢٠ ، ٢٣ .

(٢) الحديث ٢٥ — مضى بعض معناه مختصراً ، وأشرنا إلى هذا ، فى الحديث رقم : ٢١ ، وأن سليمان بن صرد ، راويه هناك ، إنما رواه عن أبي بن كعب .

وهذا الإسناد نسى فيه أبو جعفر الطبرى اسم « فلان العبدى » ، كما قال هو هنا .

وقد نقله ابن كثير فى الفضائل : ٦١ عن هذا الموضع من تفسير الطبرى ، ثم أشار إلى بعض رواياته الأخر التى سمى فيها « فلان العبدى » هذا باسمه ، وأراد أن يجمع بين هذه الروايات والرواية الماضية رقم : ٢١ ، التى فيها أن الحديث من رواية سليمان بن صرد دون ذكر أبى بن كعب ، فقال : « فهذا الحديث محفوظ من حيث الجملة عن أبى بن كعب ، والظاهر أن سليمان بن صرد الخزاعى شاهد ذلك » .

والصحيح ما ذهبنا إليه هناك ، من أنه من رواية سليمان بن صرد عن أبى بن كعب .

٢٦ — حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي — وحدثنا أبو كريب، قال: حدثنا محمد بن ميمون الزعفراني — جميعاً عن حُميد الطويل، عن أنس ابن مالك رضى الله عنه، عن أبيّ بن كعب رضى الله عنه، قال: ما حاك فى صدرى شيءٌ منذ أسلمتُ، إلا أنى قرأتُ آيةً، فقرأها رجل غيرَ قراءتى، فقلت: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال الرجل: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأتيت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: أقرأتنى آية كذا وكذا؟ قال: بلى. قال الرجل: ألم تُقرئنى آية كذا وكذا؟ قال: بلى، إن جبريل وميكائيل عليهما السلام أتيانى، فقعد جبريل عن يمينى، وميكائيل عن يسارى، فقال جبريل: اقرإ القرآن على حرف واحد. وقال ميكائيل: استزدْه، قال جبريل: اقرإ القرآن على حرفين. فقال ميكائيل:

وهذا الحديث المطول — الذى هنا — رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل فى مسند أبيه ٥ : ١٢٤ من طبعة الحلبي، عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن سقير العبدى عن سليمان بن صرد عن أبي بن كعب، بنحوه بمعناه.

فعرفنا من رواية عبد الله بن أحمد أن اسم هذا الراوى «العبدى»: «سقير». وهو بضم السين المهملة وفتح القاف، كما ضبطه الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى فى كتاب المؤتلف: ٦٥، وكذلك أثبته الذهبي فى المشتبه: ٢٦٦. وفى اسمه خلاف قديم، ولكن هذا هو الراجح الصحيح.

فقد ترجمه البخارى فى التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ٣٣١ فى حرف الصاد، باسم «صقير»، وإن قع فيه خطأ من النساخ، فرسم «صعير» بالعين بدل القاف. وقد حقق مصححه العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليمانى ذلك بالهامش، ونقل أن الأمير ابن ماكولا ضبطه «سقير» أيضاً.

وترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٢ /١ /٣١٨ فى حرف السين، باسم «سقير العبدى»، ثم أعاده فى حرف الصاد ٢ / ١ / ٤٥٢ باسم «صقر العبدى، ويقال: صقير العبدى»، فجاء بقول ثالث.

وترجمه الحسينى فى الإكمال: ٤٥، فقال: «سقير العبدى، عن سليمان بن صرد الخزاعى، وعنه أبو إسحق السبيعى: ليس بالمشهور». وتعقبه الحافظ فى التعجيل: ١٥٧، فقال: «لم يصب فى ذلك، فقد ذكروه فى حرف الصاد المهملة، ولم يذكر البخارى ولا ابن أبى حاتم فيه قدحاً، وذكره ابن حبان فى الثقات»، وهو فى الثقات: ٢٢٦، باسم «صقير العبدى».

فإذ تبين أن «العبدى» هذا تابعى ثقة، بتوثيق البخارى أن لم يجرحه، وبذكر ابن حبان إياه فى الثقات — كان هذا الإسناد صحيحاً.

ثم إن سقيراً العبدى لم ينفرد بروايته عن سليمان بن صرد. فقد رواه عنه تابعى آخر، ثقة معروف، من مشهورى التابعين، وهو يحيى بن يعمر.

استزده . حتى بلغ ستةً أو سبعةً — الشك من أبي كريب — وقال ابن بشار فى حديثه : حتى بلغ سبعةَ أحرف — ولم يَشكَّ فيه — وكلٌّ شافٍ كافٍ . ولفظ الحديث لأبى كريب(١) .

٢٧ — حدثنى يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرنى يحيى بن أيوب ، عن حُميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، عن أبيّ بن كعب ، عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحوه . وقال فى حديثه : حتى بلغ ستة أحرف ، قال : اقرأه على سبعة أحرف ، كلٌّ شافٍ كافٍ (٢) .

٢٨ — حدثنا محمد بن مرزوق ، قال : حدثنا أبو الوليد ، قال : حدثنا حماد

فرواه أحمد فى المسند ٥ : ١٢٤ عن عبد الرحمن بن مهدى ، وعن بهز ، ورواه ابنه عبد الله ابن أحمد عن هدبة بن خالد القيسى ، ورواه أبو داود فى السنن رقم : ١٤٧٧ ج ٢ ص ١٠٢ عن أبى الوليد الطيالسى — : كلهم عن همام بن يحيى عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد عن أبى ابن كعب ، بنحوه مختصراً . وهذه أسانيد صحاح على شرط الشيخين .

وسيأتى عقب هذا بأسانيد كثيرة ، من أوجه مختلفة ، عن أبى بن كعب بالأرقام ٢٦ — ٣٩ ، ٤٦ .

(١) الحديث ٢٦ — هذا بإسنادين : « محمد بن بشار عن ابن أبى عدى » ، و « أبو كريب عن محمد بن ميمون الزعفرانى » ، كلاهما عن حميد الطويل . فالإسناد الأول صحيح على شرط الشيخين دون خلاف . والإسناد الثانى فيه « محمد بن ميمون الزعفرانى » ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وضعفه البخارى والنسائى وغيرهما .

والحديث صحيح بكل حال ، إذ لم ينفرد بروايته هذان :

فقد رواه أحمد فى المسند ٥ : ١١٤ ، ١٢٢ طبعة الحلبى ، مختصراً قليلا ، عن يحيى بن سعيد ، وهو القطان عن حميد الطويل ، بهذا الإسناد . ثم رواه ابنه عبد الله بن أحمد عن محمد بن أبى بكر المقدمى عن بشر بن المفضل ، وعن سويد بن سعيد عن المعتمر بن سليمان ، كلاهما عن حميد الطويل ، بمعناه .

ورواه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام — فيما نقل عنه ابن كثير فى الفضائل : ٥٤ عن يزيد بن هرون ويحيى بن سعيد ، كلاهما عن حميد ، بهذا الإسناد مطولا .

وسيأتى عقب هذا ، رقم : ٢٧ ، من رواية يحيى بن أيوب عن حميد .

وقال ابن كثير ، بعد نقله رواية أبى عبيد : « وقد رواه النسائى من حديث يزيد ، وهو ابن هرون ، ويحيى بن سعيد القطان ، كلاهما عن حميد الطويل عن أنس عن أبى بن كعب ، بنحوه . وكذا رواه ابن أبى عدى ومحمد بن ميمون الزعفرانى ويحيى بن أيوب ، كلهم عن حميد ، به » وهذا إشارة منه إلى أسانيد الطبرى الثلاثة هنا . وهى كلها أسانيد صحاح .

(٢) الحديث ٢٧ — هو مكرر الحديث قبله . وقد أشرنا إليه فى تخريجه .

ابن سلمة ، عن حُميد ، عن أنس بن مالك ، عن عُبادة بن الصّامت ، عن أُبىّ ابن كعب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف(١).

٢٩ — حدثنا أبو كريب قال حدثنا حسين بن على ، وأبو أسامة ، عن زائدة ، عن عاصم ، عن زِرّ ، عن أُبىّ ، قال : لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند أحجار المِرَاءِ فقال : إنى بُعثتُ إلى أمة أمّيّين ، منهم الغلامُ والخادمُ والشيخ العاسِى والعجوز ، فقال جبريل : فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف(٢). ولفظ الحديث لأبى أسامة .

---

(١) الحديث ٢٨ — وهذا إسناد صحيح أيضاً ، إلا أن حماد بن سلمة زاد « عبادة بن الصامت » بين أنس وأبى بن كعب . وسنبين ذلك ، إن شاء الله .

ومحمد بن مرزوق ، شيخ الطبرى : هو محمد بن محمد بن مرزوق الباهلى ، نسب إلى جده . وهو ثقة ، روى عنه مسلم فى صحيحه والترمذى وابن ماجة وغيرهم . وشيخه أبو الوليد : هو الطيالسى ، واسمه : هشام بن عبد الملك ، إمام حافظ حجة .

والحديث رواه أحمد فى المسند ٥ : ١١٤ طبعة الحلبى ، هكذا مختصراً ، عن عفان عن حماد ابن سلمة ، بهذا الإسناد . ثم رواه بالإسناد نفسه مطولا ، بنحو الرواية الماضية ، فى ٢٦ ، ٢٧ ، ثم رواه عن يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس : « أن أبيا قال » — فأشار إلى تلك الرواية ، ثم قال : « ولم يذكر فيه عبادة » .

فالظاهر — عندى — أن حماد بن سلمة هو الذى انفرد بزيادة « عبادة » فى الإسناد . ولعل هذا سهو منه ، فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل ، دون هذه الزيادة ، وهم أكثر منه عدداً وأحفظ وأشد إتقاناً .

وأيا ما كان فالحديث صحيح ، سواء أسمعه أنس من أبى بن كعب مباشرة ، أم سمعه من عبادة ابن الصامت عن أبى .

(٢) الحديث ٢٩ — وهذا إسناد صحيح أيضاً . حسين بن على : هو الجعفى . أبو أسامة : هو حماد بن أسامة . زائدة : هو ابن قدامة . عاصم : هو ابن بهدلة ، وهو ابن أبى النجود . زر : هو ابن حبيش .

والحديث رواه أحمد فى المسند ٥ : ١٣٢ عن حسين بن على الجعفى عن زائدة ، وعن أبى سعيد مولى بنى هاشم عن زائدة أيضاً . ونقله ابن كثير فى الفضائل : ٥٩ عن الرواية الأولى من المسند .

ورواه أبو داود الطيالسى فى مسنده رقم : ٥٤٣ عن حماد بن سلمة . ورواه الترمذى ٤ : ٦١ من طريق شيبان ، وهو ابن عبد الرحمن النحوى ، كلاهما عن عاصم ، بهذا الإسناد ، نحوه . قال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح . وقد روى عن أبى بن كعب من غير وجه » .

« أحجار المراء » ، بكسر الميم وتخفيف الراء وبالمد : موضع بقباء ، خارج المدينة ، وقال

٣٠ — حدثنا أبو كُرَيب ، قال : حدثنا ابن نُمير ، قال : حدثنا إسمعيل بن أبي خالد — وحدثنا عبدالحميد بن بيان القَنَّاد ، قال : حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن إسمعيل — عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى ، عن جده ، عن أبيّ بن كعب ، قال : كنت في المسجد ، فدخل رجلٌ يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتُها عليه ، ثم دخل رجلٌ آخر ، فقرأ قراءةً غيرَ قراءة صاحبه ، فدخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقلت : يا رسول الله ، إن هذا قرأ قراءةً أنكرتُها عليه ، ثم دخل هذا فقرأ قراءةً غيرَ قراءة صاحبه . فأمرهُما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرآ ، فحسَّن رسول الله صلى الله عليه وسلم شأنَهُما ، فوقع في نفسي من التكذيب ، ولا إذْ كنت في الجاهلية ! فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غَشيني ، ضربَ في صدري ، فَفِضت عَرَقاً ، كأنما أنظر إلى الله فَرَقاً . فقال : لي : يا أبيّ ، أرْسِلَ إليّ أن اقرإ القرآنَ على حرف ، فرددت عليه : أنْ هَوِّن على أمتي ، فردّ عليّ في الثانية : أن اقرإ القرآن على حرف.

مجاهد : « هي قباء » ، كما في النهاية لابن الأثير ١ : ٢٠٣ ، ٤ : ٩١ ، والقاموس وشرحه ٣ : ١٢٧ ، ووفاء الوفا للسمهودي ٢ : ٢٤٤ . ولم نجد في ذلك خلافاً ، إلا ما ذهب إليه أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : ١١٧ ، إذ زعم أنه « موضع بمكة ، على لفظ جمع "حجر" كانت قريش تمارى عندها ، وهي صفى السباب » ، ثم ذكر هذا الحديث شاهداً ؛ وأنا أرجح أنه وهم منه ، انتقل ذهنه بمناسبة تقارب معنيي اللفظين إلى الظن باتحاد المكانين . فإن « صفى السباب » « موضع بمكة كانت قريش تمارى عندها » كما قال أبو عبيد نفسه في مادة « صفى » : ٨٣٨ ، فانتقل ذهنه فقال عقب ذلك : « وهو الموضع المعروف بأحجار المراء » ! ! و « المراء » : من المماراة ، و « الصفى » ، بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء : جمع « صفا » ، و « الصفا » : جمع « صفاة » ، وهي الحجر الصلد الضخم الذى لا ينبت شيئاً .

ومما يؤيد اليقين بما أخطأ فيه أبو عبيد : أن في بعض روايات هذا الحديث الآتية : « عند أضاة بني غفار » ، وهي موضع بالمدينة يقيناً . وقد بين أبو عبيدة نفسه ذلك في : ١٦٤ ، وذكر الحديث بالرواية الآتية أيضاً شاهداً عليه .

وقوله « والشيخ العاسى » ، في مطبوعة الطبرى « والشيخ الفانى » ، وفي المخطوطة « العاشى » ، وفي المسند « العاصى » . وكلها بمعنى . و « عسا الشيخ » : إذا كبر وأسن وضعف بصره ويبس جلده وصلب . ومثله « عصا » . وقال الأزهرى : عصا : إذا صلب ، كأنه أراد « عسا » بالسين ، فقلبها صاداً » . (اللسان : عصا) .

فرددت عليه أن هوّن على أمتى ، فردّ علىّ فى الثالثة ، أن اقرأه على سبعة أحرف ، ١٣/١
ولك بكل رَدّة رَدَدْتُكَها مسألة تسألُنيها فقلت : اللهم اغفر لأمتى ، اللهم اغفر لأمتى ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلىّ فيه الخلق كلهم حتى إبراهيم .
إلا أن ابن بيانَ قال فى حديثه : فقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم : قد أصبتم وأحسنتم . وقال أيضاً : فارفضَضت عرقاً[1] .

٣١ — حدثنا أبوكُريب ، قال : حدثنا محمد بن فُضيل ، عن إسمعيل بن أبى خالد ، بإسناده عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحوه ، وقال : قال لى : أعيذُك بالله من الشكّ والتكذيب . وقال أيضاً : إن الله أمرنى أقرأ القرآن على حرفٍ ، فقلت : اللهمّ ربّ خفف عن أمتى . قال : اقرأه على حرفين . فأمرنى أن أقرأه على سبعةِ أحرفٍ ، من سبعة أبوابٍ من الجنة ، كلها شافٍ كافٍ[2] .

٣٢ — حدثنا أبوكريب ، قال : حدثنا وكيع ، عن إسمعيل بن أبى خالد ، عن عبد الله بن عيسى بن أبى ليلى — [و] عن ابن أبى ليلى عن الحكم — عن ابن أبى ليلى ، عن أبىّ قال : دخلتُ المسجدَ فصليتُ ، فقرأتُ النحل ،

---

(١) الحديث ٢٤ — إسناداه صحيحان . وعبد الحميد بن بيان القناد ، شيخ الطبرى فى الإسناد الثانى : ثقة من شيوخ مسلم ، ويقال له أيضاً « السكرى » . و « القناد » : نسبة إلى « القند » بفتح القاف وسكون النون ، وهو السكر المصنوع من عسل القصب .

والحديث رواه مسلم ١ : ٢٢٥ عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن إسمعيل بن أبى خالد ، بهذا الإسناد ، نحوه . ثم رواه عن أبى بكر بن أبى شيبة عن محمد بن بشر عن إسمعيل .

ورواه أحمد فى المسند ٥ : ١٢٧ طبعة الحلبى عن يحيى بن سعيد عن إسمعيل . ورواه ابنه عبد الله فى المسند أيضاً ٥ : ١٢٨ — ١٢٩ ، عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله ، وهو الطحان ، عن إسمعيل . ونقله ابن كثير فى الفضائل : ٥٥ عن رواية أحمد . ارفضاض العرق : تتابع سيلانه .

(٢) الحديث ٣١ — إسناده صحيح أيضاً . وهو مكرر الحديث قبله .

ونقله ابن كثير فى الفضائل : ٥٥ عن الطبرى فى هذا الموضع ، واقتصر فيه على آخره ، من أول قوله « إن الله أمرنى » . ولكن وقع فيه خطأ فى الإسناد « عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبيه عن جده » ! فزيادة « عن أبيه » خطأ ناسخ أو طابع ، ليست فى الطبرى ، ولا موضع لها ، لأن عيسى روى هذا الحديث عن جده مباشرة ، كما فى الإسناد الماضى .

وقوله « أمرنى أقرأ القرآن » : هو على تقدير « أن » ، وهى ثابتة فى المطبوعة وابن كثير ، ومحذوفة فى المخطوطة .

ثم جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتى ، ثم جاء رجل آخرَ فقرأ خِلافَ قراءتِنا ، فدخل نفسى من الشكّ والتكذيب أشدُّ مما كنتُ فى الجاهلية ، فأخذتُ بأيديهما فأتيتُ بهما النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ، استقرئ هذين . فقرأ أحدُهما ، فقال : أصبتَ . ثم استقرأ الآخر ، فقال : أصبتَ . فدخل قلبى أشدُّ مما كان فى الجاهلية من الشكّ والتكذيب ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ، وقال : أعاذك الله من الشكّ ، وأخْسَأَ عنك الشيطانَ . قال إسمعيل : ففِضْتُ عرقاً — ولم يقله ابنُ أبى ليلى — قال : فقال : أتانى جبريلُ فقال : اقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : إن أمتى لاتستطيعُ . حتى قال سبع مرات ، فقال لى : اقرأ على سبعة أحرفٍ ، ولك بكل ردة رُدِدتَها مسألة . قال : فاحتاجَ إلىّ فيها الخلائق ، حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم(١) .

---

(١) الحديث ٣٢ — هو بإسنادين ، أحدهما متصل صحيح ، والآخر ظاهره الاتصال . وسنبين ذلك تفصيلا ، إن شاء الله .

وقد وقع هنا فى نسخ الطبرى خطأ من الناسخين ، بحذف واو العطف قبل قوله « عن ابن أبى ليلى عن الحكم » . ولذلك زدناها بعلامة الزيادة [و] . بأنا على يقين أن حذفها يجعله إسناداً واحداً ، ويكون إسناداً مضطرباً لا يفهم .

والذى أوقع الناسخين فى الخطأ ، والذى يوقع القارىء فى الاشتباه والاضطراب ، تكرار « عن ابن أبى ليلى» فى الإسناد . وهما اثنان ، بل ثلاثة : فالأول صرح باسمه فيه ، وهو : «عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى» ، والثانى : «محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » عم عيسى ، والثالث : « عبد الرحمن بن أبى ليلى » التابعى .

فالطبرى روى هذا الحديث عن أبى كريب محمد بن العلاء عن وكيع بن الجراح . ثم يفترق الإسنادان فوق وكيع :

فرواه وكيع عن إسمعيل بن أبى خالد « عن عبد الله بن عيسى بن أبى ليلى » ، وهو « عبد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى» .

ورواه وكيع أيضاً « عن ابن أبى ليلى » ، وهو« محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » ، عن الحكم ، وهو « الحكم بن عتيبة » .

ثم يجتمع الإسنادان مرة أخرى :

فيرويه « عبد الله بن عيسى » عن جده « عبد الرحمن بن أبى ليلى » عن أبى بن كعب ، كالإسنادين الماضيين ٣٠ ، ٣١ . وهو إسناد متصل .

٣٣ — حدثنا أبوكريب ، قال : حدثنا عبد الله ، عن ابن أبى ليلى، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن أبىٍّ ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، بنحوه(١) .

٣٤ — حدثنى أحمد بن محمد الطوسى ، قال : حدثنا عبد الصمد ، قال : حدثنى أبى ، قال : حدثنا محمد بن جُحادة ، عن الحكم — هو ابن عُتَيْبة — عن مجاهد ، عن ابن أبى ليلى ، عن أبىّ بن كعب ، قال : أتى جبريلُ النبىَّ صلى الله عليه وسلم وهو عند أضَاة بنى غِفار فقال : إن الله تبارك وتعالى يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على سبعة أحرفٍ ، فمن قرأ منها حرفاً فهو كما قرأ(٢) .

ويرويه الحكم بن عتيبة عن « ابن أبى ليلى » ، وهو « عبد الرحمن » عن أبى بن كعب ، وهذا إسناد ظاهره الاتصال ، إلا أن فيه شبهة الانقطاع ، لأن الحكم بن عتيبة وإن كان يروى عن عبدالرحمن بن أبى ليلى كثيراً ، إلا أنه فى هذا الحديث بعينه رواه عنه بواسطة مجاهد ، كما سيأتى فى الأسانيد رقم : ٣٤ — ٣٧ ، وفيما سنذكر هناك إن شاء الله من التخريج .

ومن المحتمل جداً أن يكون الحكم سمعه من عبد الرحمن بن أبى ليلى نفسه ، وسمعه من مجاهد عنه ، فرواه على الوجهين . وهذا كثير فى الرواية ، معروف مثله عند أهل العلم .

وإذا لم يكن الحكم سمعه من « عبد الرحمن بن أبى ليلى » ، فتكون الرواية التى هنا — كالرواية التالية رقم : ٣٣ — خطأ من « محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » ، فإنه وإن كان فقيهاً صدوقاً ، إلا أنه « كان سيىء الحفظ مضطرب الحديث » ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل وغيره .

وليعلم أن « محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » كان أصغر من ابن أخيه « عبد الله بن عيسى ابن أبى ليلى » ، وكان يروى عنه ، ولا يروى عن أبيه « عبد الرحمن » إلا بالواسطة ، وأما ابن أخيه « عبد الله بن عيسى » فقد أدرك جده وروى عنه مباشرة .

وعلى كل حال فالحديث صحيح بالروايات المتصلة ، ولا تؤثر فى صحته رواية محمد بن عبد الرحمن إن ظهر عدم اتصالها .

(١) الحديث ٣٣ — إسناده كالإسناد قبله : « ابن أبى ليلى » ، هو « محمد بن عبد الرحمن » يرويه عن أبيه « عبد الرحمن » بواسطة « الحكم بن عتيبة » .

وأما « عبد الله » شيخ أبى كريب ، فالظاهر عندى أنه « عبد الله بن نمير » ، إذ روايته عن محمد بن عبد الرحمن أبى ليلى ثابتة عندى فى المسند فى حديث آخر ، هو الحديث رقم : ٢٨٠٩ هناك .

(٢) الحديث ٣٤ — إسناده صحيح . عبد الصمد : هو ابن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصرى وهو وأبوه من الأعلام الثقات . محمد بن جحادة — بضم الجيم وتخفيف الحاء المهملة ، ثقة عابد زاهد من أتباع التابعين .

وهذا الحديث مختصر ، وسيأتى عقبه مطولا بثلاثة أسانيد رقم : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، من طريق

٣٥ — حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن أبى ليلى ، عن أُبىّ ابن كعب : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بنى غِفار ، قال : فأتاه جبريل فقال : إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على حرفٍ . قال : أسألُ الله مُعَافاته ومغفرتَه ، وإن أمّتى لا تطيق ذلك . قال : ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين . قال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمّتى لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآنَ على ثلاثة أحرف . قال : أسأل اللهُ معافاته ومغفرته ، وإن أمّتى لا تطيق ذلك . ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القــرآنَ على سبعة أحرف ، فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا (١) .

٣٦ — حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا ابن أبى عدى ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن أبى ليلى ، قال : أتى جبريل النبى صلى الله عليه وسلم عند أضاة بنى غفار — فذكر نحوه(٢) .

٣٧ — حدثنا أبو كريب ، قال حدثنا موسى بن داود ، قال : حدثنا شعبة —
وحدثنا الحسن بن عرَفة ، قال : حدثنا شبابة قال : حدثنا شعبة — عن الحكم ، ١٤/١

شعبة عن الحكم بن عتيبة . وسيأتى مطولا أيضاً رقم : ٤٦ من طريق عبد الوارث عن محمد بن جحادة . ورواه أحمد فى المسند ٥ : ١٢٨ ، مطولا أيضاً ، من طريق عبد الوارث .

(١) الحديث ٣٥ — رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده رقم : ٥٥٨ ، عن شعبة . ورواه أحمد فى المسند ٥ : ١٢٧ — ١٢٨ ، عن محمد بن جعفر عن شعبة . ورواه مسلم ١ : ٢٢٥ — ٢٢٦ ، عن محمد بن المثنى وغيره عن محمد بن جعفر . ورواه أبو داود السجستانى فى السنن رقم : ١٤٧٨ /٢ : ١٠٢ عن محمد بن المثنى أيضاً .

ونقله ابن كثير فى الفضائل ٥٨ — ٥٩ عن هذا الموضع من تفسير الطبرى . وقال : « وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى ، من رواية شعبة ، به » .

(٢) الحديث ٣٦ — هو مكرر الحديث قبله .

عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبيّ بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه[١] .

٣٨ ــ حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني هشام بن سعد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبيّ بن كعب أنه قال : سمعتُ رجلا يقرأ فى سورة النحل قراءةً تخالِفُ قراءتى ، ثم سمعت آخر يقرؤها قراءةً تخالف ذلك ، فانطلقتُ بهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنى سمعت هذين يقرآن فى سورة النحل ، فسألتُهما : من أقرأهما ؟ فقالا : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : لأذهبن بكما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ خالفتما ما أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحدهما : اقرأ . فقرأ ، فقال : أحسنتَ . ثم قال للآخر : اقرأ . فقرأ ، فقال : أحسنتَ . قال أبيّ : فوجدتُ فى نفسى وسوسة الشيطان ، حتى احمرّ وجهى ، فعرف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وجهى ، فضرب بيده فى صدرى ، ثم قال : اللهمّ أخْسِئْ الشيطانَ عنه ! يا أبيّ ، أتانى آتٍ من ربى فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ . فقلت : ربِّ خفف عنى . ثم أتانى الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمتى . ثم أتانى الثالثة فقال مثل ذلك ، وقلت مثله . ثم أتانى الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآنَ على سبعة أحرف ، ولك بكل رَدّة مسألة . فقلت : يا رب اغفر لأمتى ، يا رب اغفر لأمتى . واختبأتُ الثالثة شفاعةً لأمتى يوم القيامة[٢] .

---

(١) الحديث ٣٧ – هو مكرر ما قبله أيضاً . وهو بإسنادين عن شعبة . و « شبابة » فى الإسناد الثانى : هو شبابة بن سوار الفزارى المدائنى ، وهو ثقة ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٢) الحديث ٣٨ – هذا الإسناد نقله ابن كثير فى الفضائل : ٥٦–٥٧ ، وقال : « إسناد صحيح » . وأشار إليه الحافظ ابن حجر فى الفتح ٩ : ٢١ . وعبيد الله ، الراوى عن عبد الرحمن ابن أبى ليلى : هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو إمام ثقة حجة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان أحمد بن حنبل يقدمه على مالك وعلى غيره فى الرواية عن نافع ،

٣٩ ـ حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصَّنعانى ، قال : حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت عُبيد الله بن عمر ،عن سيَّارٍ أبى الحكم، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، رَفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم: ذكر أن رَجُلين اختصما فى آية من القرآن ، وكلٌ يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه ، فتقارآ إلى أبىّ ، فخالفهما أبىّ ، فتقارَؤُا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبى الله ، اختلفنا فى آية من القرآن ، وكلنا يزعم أنك أقرأته . فقال لأحدهما : اقرأ . قال : فقرأ ، فقال : أصبتَ . وقال للآخر : اقرأ . فقرأ خلافَ ما قرأ صاحبُه، فقال : أصبتَ . وقال لأبىّ : اقرأ . فقرأ فخالفهما ، فقال : أصبتَ . قال أبىّ : فدخلنى من الشكّ فى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دَخل فىّ من أمر الجاهلية ، قال : فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى فى وجهى ، فرفع يدَه فضرب صدرى ، وقال : استعذْ بالله من الشيطان الرجيم ، قال : ففِضْتُ عرَقاً ،وكأنى أنظرُ إلى الله فرَقاً . وقال : إنه أتانى آتٍ من ربىّ فقال : إن ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفّف عن أمّتى . قال : ثم جاء فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمّتى . قال : ثم جاء الثالثة فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمّتى . قال : ثم جاءنى الرابعة فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ، ولك بكل رَدّة مسألة . قال : قلت : ربّ اغفر لأمّتى ، رب اغفر لأمّتى ، واختبأت الثالثة شفاعةً

ويقول : « عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية » . وفى ترجمته فى التهذيب ٧ : ٤٠ : « وقال الحربى: لم يدرك عبد الرحمن بن أبى ليلى » . وأنا أرجح أن هذا خطأ من الحربى، فإن عبد الرحمن مات سنة ٨٢ أو ٨٣ ، وعبيد الله مات سنة ١٤٤ أو ١٤٥ ، فالمعاصرة ثابتة ، وهى كافية فى إثبات اتصال الرواية ، إذا لم يكن الراوى مدلساً ، وما كان عبيد الله ذلك قط . ولذلك جزم ابن كثير بصحة الإسناد .

وقوله فى المرة الأولى « رب خفف عنى » ، فى الفضائل لابن كثير « رب خفف عن أمتى » .

لأمتى ، حتى إن إبراهيم خليلَ الرحمن ليرغبُ فيها (١).

٤٠ — حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا زيد بن الحُبَاب ، عن حمّاد بن سلمة ، عن على بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبى بكرة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال جبريل : اقرأوا القرآنَ على حرف . فقال ميكائيل : استزده . فقال : على حرفين . حتى بلغَ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شافٍ كافٍ ، ما لم يختم آيةَ عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب . كقولك : هلمَّ وتعالَ (٢) .

١/١٥ ٤١ — حدثنى يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرنى سليمان بن بلال ، عن يزيد بن خصيفة ، عن بُسر بن سعيد : أن أبا جُهيم الأنصارى أخبره : أن رجلين اختلفا فى آية من القرآن ، فقال هذا : تلقَّيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر : تلقَّيتها من رسول الله صلى الله

---

(١) الحديث ٣٩ — وهذا إسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن أبى ليلى ، ولكنه مرسل ، إذ لم يذكر ابن أبى ليلى عمن رواه من الصحابة . وهو مؤيد بروايات ابن أبى ليلى الماضية عن أبى بن كعب ، فهو كالمتصل معنى .

و « سيار أبو الحكم » : هو العنزى الواسطى ، ثقة ثبت صدوق فى كل المشايخ ، كما قال أحمد ابن حنبل ، مات سنة ١٢٢ . وفى التاريخ الكبير للبخارى : ٢ / ٢ / ١٦٢ : « قال ابن عيينة : شيع سيار أبو الحكم عبيد الله بن عمر من الكوفة إلى المدينة ، فأمر له بألف درهم ، فقال : لم أشيعك لهذا ، ولكن قلت : رجل صالح ، فأردت أن أشيعك » .

(٢) الحديث ٤٠ — سيأتى مرة أخرى ، بهذا الإسناد واللفظ ، برقم : ٤٧ .

ورواه أحمد فى المسند ٥ : ٥١ طبعة الحلبى ، عن عفان عن حماد بن سلمة ، بنحوه . ورواه أيضاً ٥ : ٤١ عن عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة ، بشىء من الاختصار .

ونقله الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ ، وقال : « رواه أحمد ، والطبرانى بنحوه ، إلا أنه قال : واذهب وأدبر . وفيه على بن زيد بن جدعان ، وهو سيىء الحفظ ، وقد توبع ، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح » .

ونقله ابن كثير فى الفضائل : ٦٢ — ٦٣ عن الرواية المختصرة من المسند ، ثم قال : « وهكذا رواه ابن جرير عن أبى كريب عن زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة ، به . وزاد فى آخره : كقولك هلم وتعال » . وهذه الزيادة ثابتة فى الرواية المطولة فى المسند ٥ : ٥١ بلفظ : « نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهلم ، واذهب ، وأسرع ، واعجل » .

عليه وسلم ، فسألا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تَمارَوْا في القرآن ، فإنَّ المِراء فيه كفرٌ(١) .

٤٢ — حدثنا يونس، قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار ، قال: قال

---

(١) الحديث ٤١ — رواه أحمد في المسند رقم : ١٧٦١٥ (٤ : ١٦٩ — ١٧٠ حلبي) ، عن أبي سلمة الخزاعي عن سليمان بن بلال ، بهذا الإسناد . ونقله ابن كثير في الفضائل ٦٤ — ٦٥ عن المسند ، وقال : « وهذا إسناد صحيح أيضاً ، ولم يخرجوه » ، يعني أصحاب الكتب الستة . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ وقال : « رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » .

ونقله ابن كثير قبل ذلك ، عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، قال : « حدثنا إسمعيل بن جعفر عن يزيد بن خصيفة عن مسلم بن سعيد مولى الحضرمي — وقال غيره : عن بسر بن سعيد — عن أبي جهيم الأنصاري : أن رجلين اختلفا » ، إلخ . ثم قال ابن كثير : « وهكذا رواه أبو عبيد على الشك! وقد رواه الإمام أحمد على الصواب » ، ثم نقل رواية المسند .

وما كانت رواية أبي عبيد على الشك ، كما زعم ابن كثير ، إنما للحديث طريقان : إسمعيل ابن جعفر ، يرويه عن يزيد بن خصيفة عن «مسلم بن سعيد» . وسليمان بن بلال ، يرويه عن يزيد ابن خصيفة عن « بسر بن سعيد » ، وهو أخو مسلم بن سعيد . فأشار أبو عبيد أثناء الإسناد إلى الرواية الأخرى ، دون أن يذكر إسنادها .

وقد ذكر البخاري الروايتين في التاريخ الكبير : ٤ / ١ / ٢٦٢ ، في ترجمة « مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرمي » ، فأشار إلى أنه روى هذا الحديث عن أبي جهيم ، وقال : « قاله إسمعيل ابن جعفر عن يزيد بن خصيفة . وقال سليمان بن بلال عن يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي جهيم » . فأثبت بذلك الروايتين ، لم يجعل إحداها علة للأخرى . فيكون يزيد بن خصيفة سمع الحديث من الأخوين : مسلم وبسر ، ابني سعيد .

ومن عجب أن الحافظ أشار في الإصابة ٧ : ٣٥ إلى رواية هذا الحديث من طريق مسلم ابن سعيد ، ونسبها للبغوي فقط ، ثم لم يشر إلى رواية بسر بن سعيد ، فأبعد جداً ! !

و « أبو جهيم الأنصاري » هذا : اسمه « عبد الله بن الحرث بن الصمة » ، وقيل في اسمه أقوال أخر . ووقع في هذا الحديث في مطبوعة الطبري ومجمع الزوائد والفضائل لابن كثير « عن أبي جهم » ، وهو خطأ مطبعي في غالب الظن ، لأنه ثابت في المسند « أبو جهيم » . وقال الحافظ في الفتح ١ : ٣٧٤ — ٣٧٥ ، في حديث آخر له عند البخاري : « وقع في مسلم [يعني صحيح مسلم] : دخلنا على أبي الجهم ، بإسكان الهاء ، والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهم ، وهو صاحب الأنبجانية ، وهو غير هذا ، لأنه قرشي ، وهذا أنصاري ، ويقال بحذف الألف واللام في كل منهما ، وبإثباتهما » .

وقد أشار الحافظ إلى هذا الحديث في الفتح ٩ : ٢٣ ، ونسبه لأحمد وأبي عبيد والطبري . ووقع فيه في هذا الموضع « أبي جهم » ، بدون تصغير ، وهو خطأ مطبعي أيضاً .

و « بسر بن سعيد » : بضم الباء وسكون السين المهملة . ووقع في مطبوعة الطبري « بشر » ، وهو خطأ مطبعي .

النبي صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كافٍ(١) .

٤٣ — حدثني يونس، قال : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني سليمان بن بلال ، عن أبي عيسى بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أُمِرتُ أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف ، كلٌّ كافٍ شافٍ(٢) .

٤٤ — حدثنا أحمد بن حازم الغِفارى، قال :حدثنا أبو نُعيم،قال:حدثنا أبو خَلْدة ، قال : حدثني أبو العالية ، قال : قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل خمسٍ رَجلٌ ، فاختلفوا فى اللغة ، فرضى قراءتهم كلَّهم ، فكان بنو تميم أعرَبَ القوم(٣) .

٤٥ — حدثنا عمرو بن عثمان العثمانى ،قال:حدثنا ابن أبي أويس،قال:حدثنا أخى ، عن سليمان بن بلال ، عن محمد بن عجلان ، عن المقبرى ، عن أبي

---

(١) الحديث ٤٢ — يونس : هو ابن عبد الأعلى . سفيان : هو ابن عيينة . وهذا حديث مرسل ، لأن عمرو بن دينار تابعى ، فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة .

(٢) الحديث ٤٣ — هذا إسناد مشكل، لم أجد له وجهاً يعرف. فظاهره أن «أبا عيسى بن عبد الله بن مسعود» يروى عن أبيه عن جده ، فالجد ظاهراً أنه «مسعود» ، ولكنه صرح بأنه «عبد الله بن مسعود» ! فيكون «أبو عيسى» ليس ابن «عبد الله بن مسعود» ، بل ابن ابنه ، نسب إلى جده . ولا بأس بذلك إن كان له أصل . ولكن ليس فى الرواة الذين تراجمهم عندنا من يسمى أو يكنى «أبا عيسى» ، من ذرية ابن مسعود . ولا نعرف لابن مسعود من الولد إلا اثنين : عبد الرحمن ، وفى سماعه من أبيه خلاف ، والراجح أنه سمع منه . وأبو عبيدة ، واسمه «عامر» ، ولم يسمع من أبيه ، تركه صغيراً .

فهذا إسناد محرف يقيناً ، ما صوابه ؟ لا ندرى . ولا نستطيع أن نتخيل فيه احتمالات لتصحيحه . الرواية أمانة ، لا تؤخذ بالرأى ولا بالقياس ولا بالخيال .

وأما لفظ الحديث ، فقد ذكره السيوطى فى زيادات الجامع الصغير . بهذا اللفظ ١ : ٢٦٠ من الفتح الكبير ، ونسبه لابن جرير عن ابن مسعود . ولم نجده فى موضع آخر من الدواوين التى فيها الروايات بالإسناد . وقد يوفق الله غيرنا لوجوده ، إن شاء الله .

(٣) الحديث ٤٤ — هذا مرسل ، لأن أبا العالية تابعى ، يروى عن الصحابة ، وأبو العالية : هو رفيع ، بضم الراء ، بن مهران ، بكسر الميم ، الرياحى ، بكسر الراء وتخفيف الياء الأولى . وأبو خلدة بفتح الخاء وسكون اللام : هو خالد بن دينار السعدى .

هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ولا حرَج ، ولكن لاتختموا ذكرَ رحمة بعذابٍ ، ولا ذكر عذابٍ برحمة(١) .

٤٦ — حدثنا محمد بن مرزوق، قال: حدثنا أبو معْمر عبدالله بن عمرو بن أبي الحجاج ، قال : حدثنا عبد الوارث قال : حدثنا محمد بن جُحادة عن الحكَم ابن عُتيبة ، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبيّ بن كعب ، قال : أتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم جبريلُ ، وهو بأضاة بنى غِفَار ، فقال : إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على حرف واحد . قال : فقال : أسأل الله مغفرَته ومعافاته — أو قال : ومعافاته ومغفرته — سل الله لهم التخفيف ، فإنهم لايُطيقون ذلك . فانطلقَ ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرفين . قال : أسأل الله مغفرَته ومعافاته — أو قال : معافاته ومغفرته — إنهم لا يطيقون ذلك ، فسل الله لهم التخفيف . فانطلق ثم رجع ، فقال : إن الله يأمُرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف . فقال : أسأل الله مغفرته ومعافاته — أو قال : معافاته ومغفرَته — إنهم لا يطيقون ذلك ، سل الله لهم التخفيف . فانطلق ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ(٢) .

قال أبو جعفر(٣) : صحّ وثبتَ أنّ الذى نزل به القرآن من ألسن العرب

---

(١) الحديث ٤٥ — ابن أبي أويس : هو إسمعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس المدنى، ابن أخت مالك بن أنس ونسيبه . أخوه : هو أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الله . والمقبرى : هو سعيد بن أبى سعيد .
وهذا الحديث ، بهذا الإسناد واللفظ ، لم أجده فى موضع آخر ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين . وقد مضى لأبى هريرة حديثان بثلاثة أسانيد ، بالأرقام : ٧ — ٩ .

(٢) الحديث ٤٦ — مضى الحديث مختصراً ، رقم : ٣٤ ، من طريق محمد بن جحادة . وأشرنا إليه هناك .

(٣) هذا جواب قوله فى أول الباب ، ص ٢١ س ١٤ : « فإذ كان ذلك كذلك ، وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه صلى الله عليه وسلم ، بما حدثنا به خلاد بن أسلم . . . صح وثبت » ، إلخ . وقد نقل ابن كثير فى فضائل القرآن ٦٩ — ٧٠ بعض كلام الطبرى هنا ، واختصره اختصاراً .

البعضُ منها دون الجميع ، إذ كان معلوماً أن ألسنتها ولغاتِها أكثرُ من سبعة ، بما يُعْجَزُ عن إحصائه .

فإن قال : وما برهانك على أن معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، وقوله : « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » ، هو ما ادَّعيتَ — من أنه نزل بسبع لغات ، وأمِرَ بقراءته على سبعة ألسُن — دون أن يكونَ معناهُ ما قاله مخالفوك ، من أنه نزل بأمر وزجر وترغيب وترهيب وقَصَص ومَثَل ونحو ذلك من الأقوال ؟ فقد علمتَ قائلَ ذلك من سلف الأمة وخيار الأئمة .

قيل له : إنّ الذين قالوا ذلك لم يدَّعوا أن تأويلَ الأخبار التى تقدم ذكرُناها ، هو ما زعمتَ أنهم قالوه فى الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن دون غيره ، فيكونَ ذلك لقولنا مخالفاً ، وإنما أخبروا أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، يعنون بذلك أنه نزل على سبعة أوجهٍ . والذى قالوه من ذلك كما قالوا . ١٦/١

وقد رَوَينا — بمثل الذى قالوا من ذلك — عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وعن جماعة من أصحابه ، أخباراً قد تقدم ذكرُنا بعضها ، ونستقصى ذكر باقيها ببيانه ، إذا انتهينا إليه ، إن شاء الله .

فأما الذى تقدم ذكرُناه من ذلك ، فخبر أبىّ بن كعب ، من رواية أبى كُريب ، عن ابن فضيل ، عن إسمعيل بن أبى خالد ، الذى ذكر فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرفٍ ، من سبعة أبواب من الجنة » .

والسبعة الأحرف : هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة . والأبواب السبعة من الجنة : هى المعانى التى فيها ، من الأمر والنهى والترغيب والترهيب والقصص والمثَل ، التى إذا عَمل بها العامل ، وانتهى إلى حدودها المنتهى ، استوجب به الجنة . وليس والحمد لله فى قول من قال ذلك من المتقدمين ، خلافٌ لشىء مما قلناه .

والدلالةُ على صحة ما قلناه — من أنّ معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، إنما هو أنه نزل بسبع لغات ، كما تقدم ذكرناه من الروايات الثابتة عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبىّ بن كعب ، وسائر من قدمنا الرواية عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى أول هذا الباب — أنهم تمارَوْا فى القرآن ، فخالف بعضهم بعضاً فى نفْس التلاوة ، دون ما فى ذلك من المعانى ، وأنهم احتكموا فيه إلى النبى صلى الله عليه وسلم (١) ، فاستقرأ كلَّ رجل منهم ، ثم صَوَّب جميعَهُم فى قراءتهم على اختلافها ، حتى ارتاب بعضُهم لتصويبه إياهم ، فقال صلى الله عليه وسلم للذى ارتاب منهم عند تصويبه جميعَهم : « إنّ الله أمرنى أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » .

ومعلوم أن تماريهم فيما تمارَوْا فيه من ذلك ، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك ، لكان مستحيلا أن يُصوِّب جميعهم ، ويأمرَ كل قارئ منهم أن يلزم قراءته فى ذلك على النحو الذى هو عليه . لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً ، وجبَ أن يكون الله جلّ ثناؤه قد أمرَ بفعل شىء بعينه وفرَضَه ، فى تلاوة من دلّت تلاوته على فرضه — ونهى عن فعل ذلك الشىء بعينه وزَجر عنه ، فى تلاوة الذى دلت تلاوته على النهى والزجر عنه ، وأباح وأطلق فعلَ ذلك الشىء بعينه ، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعَلَه ، ولمن شاء منهم أن يتركه تَرَكَه (٢) ، فى تلاوة من دلت تلاوته على التخيير !

وذلك من قائله إنْ قاله ، إثباتُ ما قد نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله وحُكْم كتابه فقال : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء : ٨٢] .

---

(١) فى المخطوطة : « وأنهم اختلفوا فيه إلى النبى صلى الله عليه وسلم » . وكل صواب .
(٢) أى : جعل له فعله ، وجعل له تركه . و « جعل » هنا ، بمعنى : أباح وأذن .

وفى نفْى الله جلّ ثناؤه ذلك عن حُكْم كتابه، أوضحُ الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد صلى الله عليه وسلم إلا بحكمٍ واحدٍ متفق فى جميع خلقه، لا بأحكام فيهم مختلفة.

وفى صحّة كون ذلك كذلك، ما يبطل دعوى من ادّعى خلاف قولنا فى تأويل قول النبى صلى الله عليه وسلم: «أنزِل القرآن على سبعة أحرف» للذين تخاصموا إليه عند اختلافهم فى قراءتهم. لأنه صلى الله عليه وسلم قد أمرَ جميعهم بالثبوت على قراءته، ورضى قراءة كل قارئ منهم — على خلافها قراءةَ خصومه ومنازعيه فيها — وصوّبها. ولو كان ذلك منه تصويباً فيما اختلفت فيه المعانى، وكان قولُه صلى الله عليه وسلم: «أنْزِل القرآن على سبعة أحرف» إعلاماً منه لهم أنه نزل بسبعة أوجُهٍ مختلفة، وسبعة معان مفترقة — كان ذلك إثباتاً لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفياً لما قد أوجب له من الائتلاف. مع أنّ فى قيام الحجة بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقض فى

١٧/١ شىء واحد فى وقت واحد بحكمين مختلفين، ولاأذن بذلك لأمته — ما يُغْنى عن الإكثار فى الدلالة على أن ذلك منفىٌّ عن كتاب الله.

وفى انتفاء ذلك عن كتاب الله، وجوبُ صحة القول الذى قلناه، فى معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، عند اختصام المختصمين إليه فيما اختلفوا فيه من تلاوة ماتلَوْه من القرآن، وفسادِ تأويل قول من خالف قولنا فى ذلك.

وأحْرى أنّ الذين تمارَوْا فيما تمارَوْا فيه من قراءتهم فاحتكموا إلى النبى صلى الله عليه وسلم، لم يكن منكَراً عند أحد منهم أن يأمرَ الله عبادَه جلّ ثناؤه فى كتابه وتنزيله بما شاء، وينهى عما شاء، ويعِدَ فيما أحبَّ من طاعاته، ويوعِدَ على معاصيه، ويحتِمَ لنبيه ويعظه فيه(١)، ويضربَ فيه لعباده الأمثال — فيُخاصمَ

(١) فى المطبوعة «ويحتج لنبيه»، بدل «ويحتِم». وفى إحدى المخطوطات «ويعظ»، بغير الضمير وبغير «فيه». وأما الأخرى فليس فيها «ويعظه فيه»، بل «ويحتم لنبيه صلى الله عليه وسلم». و «حتم الأمر»: قضاه، أى: يقضى لنبيه ويكتب له وعليه.

غيرَه على إنكاره سماعَ ذلك من قارئه (١) . بل على الإقرار بذلك كلِّه كان إسلامُ من أسلم منهم . فما الوجهُ الذى أوجبَ له إنكارَ ما أنكر ، إن لم يكن كان ذلك اختلافاً منهم فى الألفاظ واللغات ؟

وبعد ، فقد أبان صحةَ ما قلنا الخبرُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصًّا . وذلك الخبر الذى ذكرنا :

٤٧ — أنّ أبا كُرَيب حدثنا قال : حدثنا زيد بن الُحباب ، عن حماد ابن سلمة ، عن على بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبى بَكرة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال جبريل : اقرإ القرآنَ على حرف . قال ميكائيل عليه السلام : استزدْه . فقال : على حرفين . حتى بلغ ستّةَ أو سبعةَ أحرف ، فقال : كلها شافٍ كافٍ ، ما لم يختم آيةَ عذاب بآية رحمة ، أو آيةَ رحمة بآية عذاب ، كقولك : هلمَّ وتعال (٢) .

فقد أوضح نصُّ هذا الخبر أنّ اختلاف الأحرف السبعة ، إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك « هلم وتعال » باتفاق المعانى ، لا باختلاف معانٍ موجبةٍ اختلافَ أحكامٍ .

وبمثل الذى قلنا فى ذلك صحت الأخبارُ عن جماعة من السَّلَف والخلف .

٤٨ — حدثنى أبو السائب سَلْمُ بن جُنادة السُّوَائى، قال : حدثنا أبو معاوية — وحدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا ابن أبى عدىّ عن شعبة — جميعاً عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : قال عبد الله : إنى قد سمعت إلى القَرَأَة ، فوجدتُهم متقاربين فاقرأوا كما عُلِّمتم ، وإياكم والتنطع ، فإنما هو كقول أحدكم : هلم وتعال (٣) .

---

(١) يقول : « لم يكن منكراً عند أحد منهم . . . فيخاصم غيره » . فأطال الفصل .

(٢) الحديث ٤٧ — مضى الحديث بهذا الإسناد ، رقم : ٤٠ . فتلك إشارته بقوله هنا : « وذلك الخبر الذى ذكرنا أن أبا كريب حدثنا » ، إلخ .

(٣) الحديث ٤٨ — أبو السائب سلم بن جنادة السوائى الكوفى ، شيخ الطبرى : ثقة حجة لا شك

٤٩ ـ وحدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبي إسحق ، عمن سمع ابنَ مسعود يقول : من قرأ منكم على حرف فلا يتحوَّلَنَّ ، ولو أعلمُ أحداً أعلمَ مني بكتاب الله لأتيتُه[١] .

٥٠ ـ وحدثنا ابن المثنى ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدى ، قال : حدثنا شعبة ، عن عبد الرحمن بن عابس ، عن رجل من أصحاب عبد الله ، عن

فيه ، روى عنه البخارى فى غير كتاب (الجامع الصحيح) ، والترمذى وابن ماجة وأبو حاتم ، وهو قديم الولاد ، ولد سنة ١٧٤ ، ومات سنة ٢٥٤ . وله ترجمة فى تاريخ بغداد ٩ : ١٤٧ – ١٤٨ ، والتهذيب ٤ : ١٢٨ – ١٢٩ ، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم : ٢ / ١ / ٢٦٩ . و « سلم » بفتح السين وسكون اللام ، ووقع فى نسخ الطبرى « سالم » ، وهو تحريف . و « جنادة » : بضم الجيم وتخفيف النون . و « السوائى » : بضم السين وتخفيف الواو وبعد الألف همزة ، نسبة إلى « بنى سواءة بن عامر بن صعصعة » .

وأبو معاوية : هو محمد بن خازم الضرير ، ولد سنة ١١٣ ، ومات سنة ١٩٥ . فهذا الإسناد الأول عال جداً . وذلك أن الطبرى روى أثر ابن مسعود هذا بإسنادين :

رواه عن سلم بن جنادة عن أبى معاوية عن الأعمش . ثم رواه عن محمد بن المثنى عن ابن أبى عدى عن شعبة عن الأعمش .

وهذا الأثر عن ابن مسعود لم نجده فى غير هذا الكتاب ، إلا ما ذكره صاحب اللسان بغير إسناد ، كما سنشير إليه بعد ، إن شاء الله .

وقوله « قد سمعت إلى القرأة فوجدتهم متقاربين » ، فى المطبوعة « قد سمعت القراء » . و « القراء » : جمع « قارئ » ، كما هو واضح ، ولكن الذى فى المخطوطة « إلى القرأة » ، بزيادة « إلى » وبلفظ « القرأة » ، بفتح الراء والهمزة ثم الهاء فى آخره ، وهو جمع « قارىء » أيضاً ، ففى اللسان « رجل قارئ ، من قوم قراء ، وقرأة ، وقارئين » . وهذا الجمع قياسى ، مثل « كاتب وكتبة » . وانظر همع الهوامع للسيوطى ٢ : ١٧٧ ، ١٧٨ . وهذا الأثر ذكره صاحب اللسان ١ : ١٢٤ ، قال : « وروى عن ابن مسعود : تسمعت للقرأة ، فإذا هم متقارئون . حكاه اللحيانى ولم يفسره . قال ابن سيدة : وعندى أن الجن كانوا يرومون القراءة » ! وهكذا وقع الخطأ لهم قديماً ، جعلوها « متقارئون » بالهمزة ، ثم فسرها ابن سيدة هذا التفسير العجيب . وهى واضحة فى الطبرى « متقاربين » بالباء . والسياق نفسه لا يدل إلا على صحة هذا وخطإ ما وقع فى اللسان .

وكلمة « القرأة » ستأتى فى مخطوطة الطبرى كثيراً بهذا الرسم ، ثم يغيرها مصححو المطبوعة « القراء » ، دون حاجة إلى هذا التغيير !

(١) الحديث ٤٩ – أبو داود : هو الطيالسى . وأبو إسحق : هو السبيعى الهمدانى التابعى المعروف ، واسمه « عمرو بن عبد الله » ، وهذا الإسناد ضعيف ، لإبهام شيخ أبى إسحق الذى حدثه عن ابن مسعود .

وقد مضى نحو معناه ضمن حديث متصل ، عن ابن مسعود ، رقم : ١٨ . وانظر الإسناد التالى لهذا .

عبد الله بن مسعود ، قال : من قرأ على حرف فلا يتحوّلنّ منه إلى غيره(١) .

فمعلوم أنّ عبد الله لم يَعْنِ بقوله هذا : من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي فلا يتحولنّ منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد ، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد فلا يتحولنّ منه إلى قراءة ما فيه من القَصص والمثَل . وإنما عنى رحمة الله عليه أنّ من قرأ بحَرْفه — وحرْفُه: قراءته ، وكذلك تقول العرب لقراءة رجلٍ : حرفُ فلان ، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطّعة : حرف ، كما تقول لقصيدة من قصائد الشاعر : كلمة فلان — فلا يتحولنّ عنه إلى غيره رغبة عنه . ومن قرأ بحرف أبيّ ، أو بحرف زيد ، أو بحرف بعض من قرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض الأحرف السبعة — فلا يتحولنّ عنه إلى غيره رغبة عنه ، فإن الكفرَ ببعضه كفرٌ بجميعه ، والكفرُ بحرف من ذلك كفرٌ بجميعه . يعني بالحرف ما وصفنا من قراءة بعض من قرأ ببعض الأحرف السبعة .

١/١٨ ٥١ — وقد حدثنا يحيى بن داود الواسطي ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن الأعمش ، قال : قرأ أنس هذه الآية : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَصْوَبُ قِيلاً ﴾ . [سورة المزمل : ٦] فقال له بعض القوم : يا أبا حَمزة ، إنما هي « وأقْوَمُ » فقال : أقْوَمُ وأصْوَبُ وأهيَأُ ، واحدٌ(٢) .

---

(١) الحديث ٥٠ — عبد الرحمن بن عابس : تابعي أيضاً . وقد أبهم الرجل الذي حدثه عن ابن مسعود ، فكان الإسناد ضعيفاً .

وهذا الأثر رواه أحمد في المسند رقم : ٣٨٤٥ ضمن حديث طويل ، عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الرحمن بن عابس ، قال : « حدثنا رجل من همدان ، من أصحاب عبد الله ، وما سماه لنا » إلخ .

(٢) الحديث ٥١ — أبو أسامة : هو حماد بن أسامة الكوفي الحافظ . وهذا الأثر سيأتي بهذا الإسناد ، وبإسناد آخر ، في تفسير سورة « المزمل : ٢٩ : ٨٢ » . ونقله السيوطي في الدر المنثور ٦ : ٢٧٨ ، ونسبه أيضاً لأبي يعلى ومحمد بن نصر وابن الأنباري في المصاحف . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٦ ، ونسبه للبزار وأبي يعلى ، وقال : « ولم يقل الأعمش : سمعت أنساً . ورجال أبي يعلى رجال الصحيح ، ورجال البزار ثقات » .

وقوله « وأهيأ » بدله في مطبوعة الطبري « وأهدى » ، والظاهر أنه من تصرف المصححين ، لأن ما أثبتنا هو الثابت في المخطوطة وفي رواية الطبري الآتية بالإسناد نفسه وفي الدر المنثور ومجمع الزوائد .

٥٢ — حدثني محمد بن حُميد الرازي ، قال : حدثنا حَكّام ، عن عنبسة ، عن ليث ، عن مجاهد : أنه كان يقرأ القرآنَ على خمسة أحرُفٍ .

٥٣ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا حَكّام ، عن عنبسة ، عن سالم : أن سعيدَ بن جُبَيرٍ كان يقرأ القرآن على حرفين .

٥٤ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مُغيرة ، قال : كان يزيدُ بن الوليد يقرأ القرآن على ثلاثة أحرف[1] .

أفترى الزاعمَ أن تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآنُ على سبعة أحرف » ، إنما هو أنه أنزل على الأوجه السبعة التي ذكرنا ، من الأمر والنهي والوعد والوعيد والجدل والقصص والمثل — كان يرى أنّ مجاهداً وسعيدَ ابن جبير لم يقرآ من القرآن إلا ما كان من وجهيه أو وجوهه الخمسة دون سائر معانيه ؟ لئن كانَ ظن ذلك بهما ، لقد ظنّ بهما غير الذى يُعرفان به من منازلهما من القرآن ، ومعرفتهما بآى الفرقان !

٥٥ — وحدثني يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن عُليّة ، قال حدثنا أيوب ، عن محمد ، قال : نُبئت أن جبرائيل وميكائيل أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فقال له جبرائيل : اقرإ القرآن على حرفين . فقال له ميكائيل : استزده . فقال : اقرإ القرآن على ثلاثة أحرف . فقال له ميكائيل : استزده . قال : حتى بلغ سبعة أحرف ، قال محمد : لا تختلفُ فى حلال ولا حرام ، ولا أمرٍ ولا نهى ،

(١) الأثر ٥٤ — يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، أمير المؤمنين ، عرف باسم « يزيد الناقص » ، وكان رجلا صالحاً . وهو الذى قيل فى المثل : « الأشج والناقص أعدلا بنى مروان » ، فهو الناقص ، لنقصه الناس من أعطياتهم ما كان زاده سلفه فى أعطياتهم ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز . ويزيد هذا هو الذى قتل ابن عمه الفاسق المستهتر : الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، سنة ١٢٦ ، وولى الخلافة بعده . انظر ترجمته فى تاريخ ابن كثير ١٠ : ١٦ — ١٧ ، والتاريخ الكبير للبخارى ٤ / ٢ / ٣٦٦ — ٣٦٧ .

ومغيرة ، راوى هذا عن يزيد : هو مغيرة بن مقسم ، بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين ، الضبى . وهو ثقة معروف كثير الحديث ، مات سنة ١٣٣ .

هو كقولك : تعالَ وهلم وأقبل ، قال : وفى قراءتنا ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [سورة يس : ٢٩ ، ٥٣] ، فى قراءة ابن مسعود (إن كانتْ إلا زَقْيةً واحدة)(١) .

٥٦ — وحدثنى يعقوب قال : حدثنا ابن عُلية ، قال : حدثنا شُعيب — يعنى ابن الحَبْحاب — قال : كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل : « ليس كما يقرأ » وإنما يقول : أما أنا فأقرأ كذا وكذا . قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعى ، فقال : أرى صاحبك قد سمع : « أنّ من كفرَ بحرفٍ منه فقدْ كفر به كله » .

٥٧ — حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وهب ، قال : حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرنى سعيد بن المسيّب : أن الذى ذكر الله تعالى ذِكره [أنه قال] ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾ [سورة النحل : ١٠٣] إنما افتُتِن أنه كان يكتب الوحىَ ، فكان يملى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : سميعٌ عليمٌ ، أو عزيزٌ حكيمٌ ، أو غير ذلك من خواتم الآى ، ثم يشتغل عنه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وهو عَلى الوحى ، فيستفهمُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فيقول : أعزيز حكيمٌ ، أو سميعٌ عليم أو عزيز عليم ؟ فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أىَّ ذلك كتبت فهو كذلك . ففتنه ذلك ، فقال : إنّ محمداً وكَلَ ذلك إلىّ ، فأكتبُ ما شئتُ . وهو الذى ذكر لى سعيد بن المسيب من الحروف السبعة(٢) .

---

(١) الحديث ٥٥ — محمد : هو ابن سيرين التابعى ، فالحديث مرسل . ثم هو لم يدرك ابن مسعود ، فحكايته عنه قراءته منقطعة .

(٢) الحديث ٥٧ — هذا الحديث ذكره الطبرى مرة أخرى بهذا اللفظ نفسه فى تفسير سورة النحل : ١٠٣ ، بغير هذه الزيادة التى وضعناها بين القوسين . وهو بغير هذه الزيادة يوهم أن الذى نزل فيه « إنما يعلمه بشر » ، هو كاتب الوحى الذى افتتن . مع أنه أراد إن الذى قال « إنما يعلمه بشر » هو كاتب الوحى الذى افتتن : وصدر كلام الطبرى فى تفسير سورة النحل يقطع بذلك قال : « وقيل إن الذى قال ذلك رجل كاتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد عن الإسلام . ذكر من قال ذلك ... » ثم روى هذا الخبر ، فنفى ما قدمه هذا الوهم الذى يشكل على قارئه فى هذا المكان . وكاتب الوحى الذى ارتد هو عبد الله بن سعد بن أبى سرح العامرى القرشى ، وهو ليس بأعجمى ، وإنما قالوا إنه هو الذى ذكره الله تعالى فى قوله . « ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شىء

٥٨ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن عبد الله ، قال : من كفر بحرف من القرآن ، أو بآية منه ، فقد كفر به كله[(١)] .

قال أبو جعفر : فإن قال لنا قائل : فإذْ كان تأويلُ قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » عندك ، ما وصفت ، بما عليه استشهدتَ ، فأوْجِدنا حرفاً فى كتاب الله مقروءاً بسبع لغات ، فنحققَ بذلك قولك . وإلاَّ ، فإن لم تجد ذلك كذلك : كانَ معلوماً بِعَدَمِكَهُ[(٢)] — صحةُ قول من زعم أن تأويل ذلك : أنه نزل بسبعة معان ، وهو الأمر والنهى والوعد والوعيد والجدل والقصص والمثل — وفسادُ قولك . أو تقولَ فى ذلك : إن الأحرف السبعة لغاتٌ فى القرآن سبعٌ ، متفرقة فى جميعه ، من لغات أحياءٍ من قبائل العرب مختلفة الألسن — كما كان يقوله بعض من لم يُنعم النظرَ فى ذلك[(٣)] . فتصير بذلك إلى القول بما لا يجهل فسادَه ذُو عقل ، ولا يلتبس خطؤه على ١٩/١ ذى لُب .

وذلك أنَّ الأخبار التى بها احتججتَ لتصحيح مقالتك فى تأويل قول النبى صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، هى الأخبار التى رويتها عن عُمرَ بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبىّ بن كعب ، رحمة الله عليهم ، وعمن رويتَ ذلك عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأنهم تماروْا فى تلاوة

ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله » [سورة الأنعام : ٩٣] وأما المعنى بقوله « إنما يعلمه بشر » فقد اختلفوا فى تحقيقه ، قالوا : قين بمكة نصرانى يقال له بلعام ، أو يعيش غلام لبنى المغيرة ، أو جبر النصرانى غلام بنى بياضة .

وقد ذكره السيوطى فى الدر المنثور ٤ : ١٣١ وقال فى صدره : « إن الذى ذكر الله فى كتابه أنه قال : إنما يعلمه . . . » ، فأثبتنا الزيادة منه لذلك .

(١) الخبر ٥٨ — مثله فى حديث المسند رقم : ٣٨٤٥ ، وما مر آنفاً برقم : ١٨ .

(٢) العدم : فقدان الشىء وذهابه ، وعدم الشىء : فقده فلم يعثر عليه .

(٣) فى المطبوعة « لم يمعن » ، غيرها المصححون هنا وفى مواضع ستأتى ! ! وأنعم النظر : بالغ فيه وأدقه .

بعض القرآن ، فاختلفوا فى قراءته دون تأويله . وأنكر بعضٌ قراءةَ بعض ، مع دعوى كل قارئ منهم قراءةً منها : أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه ما قرأ بالصفة التى قرأ . ثم احتكموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[1] ، فكان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، أن صوّب قراءة كل قارئ منهم ، على خلافها قراءةَ أصحابه الذين نازعوه فيها ، وأمرَ كل امرئ منهم أن يقرأ كما عُلّم ، حتى خالط قلبَ بعضهم الشكُّ فى الإسلام ، لما رأى من تصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءةَ كل قارئ منهم على اختلافها . ثم جَلاهُ الله عنه ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له : أن القرآن أنزل على سبعة أحرف .

فإن كانت الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، عندك — كما قال هذا القائل — متفرقةً فى القرآن ، مثبتةً اليوم فى مصاحف أهل الإسلام ، فقد بطلت معانى الأخبار التى رويتها عمن رويتها عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم اختلفوا فى قراءة سورة من القرآن ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر كلاًّ أن يقرأ كما عُلم . لأن الأحرف السبعة إذا كانت لغات متفرقة فى جميع القرآن ، فغير مُوجب حرفٌ من ذلك اختلافاً بين تاليه[2] ، لأن كل تالٍ فإنما يتلو ذلك الحرفَ تلاوةً واحدةً على ما هو به فى المصحف ، وعلى ما أنزل .

وإذْ كان ذلك كذلك ، بطل وجه اختلاف الذين رُوى عنهم أنهم اختلفوا فى قراءة سورة ، وفسد معنى أمر النبى صلى الله عليه وسلم كلَّ قارئٍ منهم أن يقرأه على ما عُلم . إذْ كان لا معنى هنالك يُوجب اختلافاً فى لفظ ، ولا افتراقاً فى معنى . وكيف يجوز أن يكون هنالك اختلافٌ بين القوم ، والمعلّم واحدٌ ، والعلم واحدٌ غير ذى أوجه ؟ وفى صحة الخبر عن الذين رُوى عنهم الاختلافُ فى حروف القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأنهم اختلفوا وتحاكموا إلى

---

(١) فى المخطوطة : « ثم اختلفوا إلى رسول الله » ، وهما سواء .

(٢) هى « تالين » جمع « تال » ، مضافة إلى الضمير ، فحذفت النون .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، على ما تقدم وَصْفُنَاهُ — أبينُ الدلالة على فساد القول بأن الأحرُف السبعة إنما هى أحرف سبعة متفرقة فى سور القرآن ، لا أنها لغاتٌ مختلفة فى كلمة واحدة باتفاق المعانى .

مع أن المتدبر إذا تدبر قول هذا القائل — فى تأويله قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، وادّعائه أنّ معنى ذلك أنها سبعُ لغات متفرقة فى جميع القرآن ، ثم َجمع بين قِيله ذلك ، واعتلالِه لقيلِه ذلك بالأخبار التى رويت عمن رُوِىَ ذلك عنه من الصحابة والتابعين أنه قال : هو بمنزلة قولك تعالَ وهلم وأقبل ؛ وأن بعضهم قال : هو بمنزلة قراءة عبد الله « إلازقيةً » ، وهى فى قراءتنا « إلا صَيْحَةً » وما أشبه ذلك من حُججه — [1] علم أن حججه مفسدةٌ فى ذلك مقالتَه ، وأن مقالته فيه مُضادةٌ حججه .

لأن الذى نزل به القرآن عندَه إحدى القراءتين — : إما « صيحة » ، وإما « زَقية » وإما « تعالَ » أو « أقبل » أو « هلم » — لا جميع ذلك . لأن كلّ لغة من اللغات السبع عنده فى كلمة أو حرف من القرآن ، غيرُ الكلمة أو الحرف الذى فيه اللغة الأخرى .

وإذْ كان ذلك كذلك ، بطل اعتلاله لقوله بقول من قال : ذلك بمنزله « هلم » و « تعال » و « أقبل » ، لأنّ هذه الكلمات هى ألفاظ مختلفة ، يجمعها فى التأويل معنى واحد . وقد أبطل قائلُ هذا القول الذى حكينا قوله ، اجتماعَ اللغات السبع ٢٠/١ فى حرف واحد من القرآن . فقد تبين بذلك إفسادُ حجته لقوله بقوله ، وإفساد قوله لحجته[2] .

قيل له : ليس القولُ فى ذلك بواحد من الوجهين اللذين وصفتَ . بل الأحرف السبعة التى أنزل الله بها القرآن ، هنّ لغات سبع ، فى حرف واحد ، وكلمة واحدة ،

---

(١) جواب قوله : « . . . . إذا تدبر قول هذا القائل . . . علم . . . »

(٢) انتهى اعتراض المعترض الذى بدأ فى ص : ٥٥ ، ويليه جواب الطبرى فيما اعترض به .

باختلاف الألفاظ واتفاق المعانى ، كقول القائل : هلم ، وأقبل ، وتعال ، وإلىّ ، وقصدى ، ونحوى ، وقربى ، ونحو ذلك ، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعانى ، وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذى رَوَينا آنفاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة ، أن ذلك بمنزلة قولك : « هلمّ وتعالَ وأقبل » ، وقوله « ما ينظرون إلا زَقية ً » ، و « إلا صيحة » .

فإن قال : ففى أىّ كتاب الله نجدُ حرفاً واحداً مقروءاً بلغات سبع مختلفات الألفاظ ، متفقات المعنى ، فنسلم لك صحةَ ما ادّعيت من التأويل فى ذلك ؟

قيل : إنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم ، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، على نحو ما جاءت به الأخبار التى تقدّم ذكرناها . وهو ما وصفنا ، دون ما ادعاه مخالفونا فى ذلك ، للعلل التى قد َبيّنّا .

فإن قال : فما بال الأحرف الأخَرِ الستة غير موجودة ، إن كان الأمر فى ذلك على ما وصفتَ ، وقد أقرأهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وأمر بالقراءة بهنّ ، وأنزلهن الله من عنده على نبيه صلى الله عليه وسلم ؟ أنسخت فرُفعت ، فما الدلالة على نسخها ورَفعها ؟ أم نسيتهن الأمة ، فذلك تضييعُ ما قد أمروا بحفظه ؟ أم ما القصةُ فى ذلك ؟ .

قيل له : لم تنسخ فترفع ، ولا ضيعتها الأمة وهى مأمورة بحفظها . ولكنّ الأمة أمرت بحفظ القرآن ، وخُيِّرت فى قراءته وحفظه بأى تلك الأحرف السبعة شاءت . كما أمرت ، إذا هى حَنِثتْ فى يمين وهى ُموسرة ، أن تكفر بأىِّ الكفارات الثلاث شاءت : إما بعتق ، أو إطعام ، أو كسوة . فلو أجمعَ جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث ، دون َحظرها التكفيرَ بأى الثلاث شاءَ المكفِّر ، كانت ُمصيبةً حكمَ الله ، مؤديةً فى ذلك الواجبَ عليها من حق الله . فكذلك الأمة ، أمرت بحفظ القرآن وقراءته ، وخُيِّرت فى قراءته بأى الأحرف السبعة شاءت : فرأت

ــ لعلة من العلل أوجبتْ عليها الثباتَ على حرف واحد ــ قراءتَهُ بحرف واحد ، ورفْضَ القراءة بالأحرف الستة الباقية ، ولم تحظُرْ قراءته بجميع حروفه على قارئه ، بما أذن له فى قراءته به .

فإن قال : وما العلة التى أوجبت عليها الثباتَ على حرف واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية ؟

٥٩ ــ قيل : حدثنا أحمد بن عَبْدةَ الضَّبى ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدى ، عن عُمارة بن غزِيَّة ، عن ابن شهاب ، عن خارجة بن زيد ابن ثابت ، عن أبيه زيد ، قال : لما قُتل أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمامة ، دخل عمرُ بن الخطاب على أبى بكر رحمه الله فقال : إنّ أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمامة تهافتوا تهافتَ الفَراش فى النار ، وإنى أخشى أن لا يشهدوا موطناً إلا فعلوا ذلك حتى يُقتَلوا ــ وهمْ حملةُ القرآن ــ فيضيعَ القرآن ويُنسَى . فلو جمعتَه وكتبتَه ! فنفر منها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعلْ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ! فتراجعا فى ذلك . ثم أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت ، قال زيد : فدخلت عليه وعُمر مُحزَئِلٌّ(١) ، فقال أبو بكر : إن هذا قد دعانى إلى أمر فأبيتُ عليه ، وأنت كاتبُ الوحى . فإنْ تكن معه اتبعتكما ، وإن توافِقْنى لا أفعل . قال : فاقتصّ أبو بكر قولَ عمر ، وعمر ساكت ، فنفرت من ذلك وقلت : نفعلُ ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ! إلى أن قال عمر كلمة : « وما عليكما لو فعلتما ذلك ؟ » قال : فذهبنا ننظر ، فقلنا : لا شىء والله ! ما علينا فى ذلك شىء ! ٢١/١
قال زيد : فأمرنى أبو بكر فكتبته فى قطَع الأدَم وكِسَرِ الأكتاف والعُسُب(٢) .

(١) احزأل الرجل : اجتمع وتحفز ورفع صدره كالمتهيء لأمر ، فهو محزئل : منضم بعضه إلى بعض ، جالس جلسة المستوفز .

(٢) الأدم جمع أديم : وهو الجلد المدبوغ ، كانوا يكتبون فيه . والكسر جمع كسرة (بكسر فسكون) : وهى القطعة المكسورة من الشىء . والأكتاف جمع كتف : وهو عظم عريض فى أصل كتف الحيوان من الناس والدواب ، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم يومئذ . والعسب جمع عسيب وهو : جريد النخل إذا نحى عنه خوصه .

فلما هلك أبو بكر وكانَ عُمر(١)، كتبَ ذلك فى صحيفة واحدة ، فكانت عنده . فلما هلك ، كانت الصحيفةُ عند حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم . ثم إن حذيفة بن اليمان قدِم من غزوة كان غزاها بِمَرْج أرْمينيةَ(٢)، فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان بن عفان فقال : « يا أمير المؤمنين : أدركِ الناس ! فقال عثمان : « وما ذاك ؟ » قال غزوت مَرْج أرمينية ، فحضرها أهلُ العراق وأهلُ الشام ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبىّ بن كعب ، فيأتون بما لم يسمع أهلُ العراق ، فتكفرهم أهلُ العراق . وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم يسمع به أهل الشام ، فتكفِّرهم أهلُ الشام . قال زيد : فأمرنى عثمان بن عفان أكتبُ له مُصْحفاً ، وقال : إنّى مدخلٌ معك رجلا لبيباً فصيحاً ، فما اجتمعتما عليه فاكتباه ، وما اختلفتما فيه فارفعاه إلىّ . فجعل معه أبان بن سعيد بن العاص ، قال : فلما بلغنا ﴿ إنَّ آيَةَ مُلْكِه أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨] قال : زيد فقلت : « التابوه » وقال أبان بن سعيد : « التابوت » ، فرفعنا ذلك إلى عثمان فكتب : « التابوت » قال : فلما فرغتُ عرضته عَرْضةً ، فلم أجد فيه هذه الآية : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٣] قال : فاستعرضتُ المهاجرين أسألهم عنها ، فلم أجدْها عند أحد منهم ، ثم استعرضتُ الأنصارَ أسألهم عنها ، فلم أجدها عند أحد منهم ، حتى وجدتُها عند خُزيمة بن ثابت ، فكتبتها ، ثم عرَضته عَرضَةً أخرى ، فلم أجد فيه هاتين الآيتين : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ

---

(١) قوله « وكان عمر » ، أى ولى الأمر من بعده . وقال ابن حجر فى فتح البارى ٩ : ١٣ وذكر جمع القرآن فى الورق والصحف على عهد أبى بكر ، ثم قال : « هذا كله أصح مما وقع فى رواية عمارة بن غزية . . »

(٢) فى المطبوعة « فى فرج أرمينية » ، وكذلك التى تليها . والمرج : أرض واسعة كثيرة النبت تمرج فيها الدواب ، أى تذهب وتجىء . وقد أضيف « مرج » إلى كثير من المواضع والبلاد . وأرض أرمينية واسعة خصيبة . وذكر ابن حجر فى الفتح ٩ : ١٤ رواية « فتح أرمينية » و « فرج . . » ولم يذكر « مرج » ، وذكرها أبو عمرو الدانى فى كتابه « المقنع » : ٤ قال : « وكانوا يقاتلون على مرج أرمينية » .

عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة التوبة : ١٢٨ ، ١٢٩] فاستعرضتُ المهاجرين ، فلم أجدها عند أحد منهم ، ثم استعرضت الأنصارَ أسألهم عنها فلم أجدها عند أحد منهم ، حتى وجدتها مع رجل آخر يدعى خُزيمة أيضاً ، فأثبتها فى آخر « براءة » ، ولو تمّتْ ثلاثَ آيات لجعلتها سورة على حِدَة . ثم عرضته عرضةً أخرى ، فلم أجد فيه شيئاً ، ثم أرسل عثمان إلى حفصة يسألها أن تعطيه الصحيفة ، وحلف لها ليردنها إليها فأعطته إياها ، فعرض المصحف عليها ، فلم يختلفا فى شىء . فردّها إليها ، وطابت نفسه ، وأمرَ الناس أن يكتبوا مصاحفَ . فلما ماتت حفصةُ أرسل إلى عبد الله بن عمر فى الصحيفة بعزمة ، فأعطاهم إياها فغسلتْ غسلاً(١) .

٦٠ — وحدثنى أيضاً يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا نعيم بن حماد قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن عُمارة بن غزَيّة ، عن ابن شهاب ، عن خارجة ابن زيد ، عن أبيه زيد بن ثابت ، بنحوه سواء .

٦١ — حدثنى يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن عُلَيّة ، قال : حدثنا أيوب ، عن أبى قِلابَة ، قال : لما كان فى خلافة عثمان ، جعل المعلِّم يعلِّم قراءة

---

(١) الحديث ٥٩ ، ٦٠ — قال ابن حجر فى فتح البارى ٩ : ٩ — ١٩ ، وذكر رواية الطبرى مفرقة فى شرح الباب فى أول « باب جمع القرآن » ، فى شرح حديث جمع القرآن الذى رواه البخارى من طريق ابن شهاب عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت : « هذا هو الصحيح عن الزهرى ، أن قصة زيد ابن ثابت مع أبى بكر وعمر ، عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس ابن مالك ، وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب فى رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد ابن ثابت عن أبيه . وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهرى ، فأدرج قصة آية سورة الأحزاب فى رواية عبيد بن السباق » ، ثم قال عن هذا الخبر الذى رواه الطبرى : « وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهرى فقال : عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وساق القصص الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبى بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضاً ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب . أخرجه الطبرى . وبين الخطيب فى "المدرج" أن ذلك وهم منه ، وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض » .

الرجل ، والمعلم يعلم قراءةَ الرجل ، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين — قال أيوب : فلا أعلمه إلا قال — : حتى كفر بعضهم بقراءة بعض . فبلغ ذلك عثمان ، فقام خطيباً فقال : « أنتم عندى تختلفون فيه وتلحنون ، فمن نأى عنى من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحناً . اجتمعوا يا أصحابَ محمد ، فاكتبوا للناس إماماً » . قال أبو قلابة ، فحدثنى أنس بن مالك قال : كنت فيمن يملى عليهم ، قال : فربما اختلفوا فى الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعلهُ أن يكون غائباً أو فى بعض البوادى ، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ، ويَدعون موضعها ، حتى يجىءَ أو يُرْسَلَ إليه . فلما فرغ من المصحف ، كتب عثمان إلى أهل الأمصار : « إنى قد صَنعتُ كذا وكذا ، ومحوتُ ما عندى ، فامحوا ما عندكم »[1] .

٦٢ — حدثنى يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال :
أخبرنى يونس قال : قال ابن شهاب : أخبرنى أنس بن مالك الأنصارى : أنه ٢٢/١
اجتمع فى غزوة أذربيجان وأرمينيةَ أهلُ الشام وأهل العراق ، فتذاكرُوا القرآن ، واختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة . فركبَ حُذيفةُ بن اليمان — لما رأى اختلافهم فى القرآن — إلى عثمان ، فقال : « إنّ الناس قد اختلفوا فى القرآن ، حتى إنى والله لأخشى أن يصيبهم مثلُ ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف » . قال : ففزع لذلك فزعاً شديداً ، فأرسل إلى حفصة فاستخرج الصحف التى كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها ، فنسخ منها مصاحف ، فبعث بها إلى الآفاق[2] .

---

(١) الخبر ٦١ — ذكر ابن حجر فى الفتح ٩ : ١٥ أن ابن أبى داود أخرجه فى المصاحف من طريق أبى قلابة ، وذكر صدر الخبر ، ثم ذكر سائره فى ص : ١٨ . وفى المخطوطة مكان « ويدعون موضعها » و « يتركون موضعها » . وهو فى كتاب المصاحف ص ٢١ — ٢٢ ، رواه عن زياد بن أيوب عن إسماعيل ، يعنى ابن علية ، بهذا الإسناد . وفيه « ويدعون موضعها » .

(٢) الخبر ٦٢ — خرج ابن حجر فى الفتح ٩ : ١٤ وما بعدها رواية يونس عن ابن شهاب عن أنس . وقال : « أخرجها ابن أبى داود . . . مطولة » . وهى فى كتاب المصاحف ص ٢١ .

٦٣ ـــ حدثني سعيد بن الربيع ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، قال : قُبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع ، وإنما كان في الكرانيف والعسب[١] .

٦٤ ـــ حدثنا سعيد بن الربيع قال : حدثنا سفيان ، عن مجالد، عن الشعبي ، عن صعصعة أنَّ أبا بكر أوَّلُ من وَرَّث الكلالةَ وجمعَ المصحف[٢] .

قال أبو جعفر : وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول باستيعاب جميعها الكتابُ ، والآثار الدالة على أن إمامَ المسلمين وأميرَ المؤمنين عثمانَ بن عفان رحمة الله عليه ، جمع المسلمين ـــ نظراً منه لهم ، وإشفاقاً منه عليهم ، ورأفة منه بهم ، حِذارَ الردّةِ من بعضهم بعدَ الإسلامَ ، والدّخولِ في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضَره وفي عصره التكذيبُ ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، مع سماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم النهيَ عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أنّ المِراء فيها كفر ـــ فحملهم رحمةُ الله عليه ، إذْ رأى ذلك ظاهراً بينهم في عصره ، ولحداثة عهدهم بنزول القرآن ، وفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم بما أمِنَ عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن ـــ على حرف واحد[٣] .

وجمعهم على مصحف واحد ، وحرف واحد ، وخرّق ما عدا المصحف الذي

---

(١) الحديث ٦٣ ـــ ذكر ابن حجر في الفتح ٩ : ٩ رواية سفيان عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت ، وأتمها في ص: ١١ باختلاف في اللفظ . والكرانيف جمع كرنافة : وهي أصول السعف الغلاظ العراض التي إذا يبست صارت أمثال الأكتاف . وكانوا يكتبون فيها قبل الورق .

(٢) الخبر ٦٤ ـــ صعصعة : هو ابن صوحان ، بضم الصاد . وهو تابعي قديم ، كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره . وهذا الخبر لم نجده في موضع آخر . وأما « الكلالة » ، فقد اختلف في تفسيرها ، والجمهور على أنه : من مات وليس له ولد ولا والد . كما قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٢١ . وهو الذي اختاره الطبري ، فيما سيأتي في تفسير الآية ١٢ من سورة النساء ، والآية ١٧٦ منها ج ٤ ص ١٩١ ـــ ١٩٤ ، و ج ٦ ص ٢٨ ـــ ٣١ من طبعة بولاق .

(٣) قوله « على حرف واحد » ، متعلق بقوله آنفاً : « فحملهم رحمة الله عليه » وقوله « فحملهم » معطوف على قوله أولا : « جمع المسلمين »

جمعهم عليه . وعزم على كل من كان عنده مُصحفٌ مخالفٌ المصحفَ الذى جمعهم عليه ، أن يخرقه[١] . فاستوسقتْ له الأمة على ذلك بالطاعة[٢] ، ورأت أنّ فيما فعلَ من ذلك الرشدَ والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التى عزم عليها إمامُها العادلُ فى تركها ، طاعةً منها له ، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدَها من سائر أهل ملتها ، حتى دَرَست من الأمة معرفتها ، وتعفت آثارها ، فلا سبيلَ لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها وعُفُوِّ آثارها ، وتتابعِ المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها صحتَها وصحةَ شىء منها[٣] ، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها . فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذى اختاره لهم إمامهم الشفيقُ الناصحُ ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية .

فإن قال بعضُ من ضعفت معرفته : وكيف جاز لهم تَركُ قراءة أقرأهموها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم بقراءتها ؟

قيل : إن أمرَه إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمرَ إباحة ورخصة . لأنّ القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم ، لوجب أن يكونَ العلمُ بكل حرف من تلك الأحرف السبعة ، عند من تقوم بنقله الحجة ، ويقطع خبرُه العذر ، ويزيل الشك من قَرَأَةِ الأمة[٤] . وفى تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا فى القراءة بها مخيرين ، بعد أن يكون فى نقلة القرآن من الأمة من تجبُ بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة .

---

(١) فى الموضعين من المطبوعة « وحرق » بالحاء المهملة و « يحرقه » وقال ابن حجر فى الفتح ٩ : ١٨ فى شرح حديث البخارى : « فى رواية الأكثر "أن يخرق" بالخاء المعجمة ، وللمروزى بالمهملة ، ورواه الأصيلى بالوجهين ، والمعجمة أثبت » . وخرق الكتاب أو الثوب : شققة ومزقه .

(٢) فى المطبوع والمخطوط « فاستوثقت » . ونقله ابن كثير فى الفضائل : ٧٠ « فاستوسقت » وهو الصواب . واستوسق القوم : اجتمعوا وانضموا . وفى حديث النجاشى : « واستوسق عليه أمر الحبش » أى اجتمعوا على طاعته . واستوسق لفلان الأمر : إذا أمكنه واجتمع له .

(٣) قوله « من غير جحود منها » ، أى من الأمة ، وكذلك الضمائر فيما بعدها .

(٤) فى المطبوع : « من قراءة الأمة » ، والقرأة : جمع قارئ ، وانظر ما مضى : ٥١ فى التعليق وما سيأتى : ١٠٩ تعليق : ١ .

وإذْ كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقلَ جميع القرآآت السبع ، تاركين ما كان عليهم نقله ، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا . إذْ كانَ الذى فعلوا من ذلك ، كان هو النَّظرَ للإسلام وأهله . فكان القيامُ بفعل الواجب عليهم، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه ، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقربَ منهم إلى ٢٣/١
السلامة ، من ذلك[١] .

وأما ما كانَ من اختلاف القراءة فى رفع حرفٍ وجرِّه ونصبه ، وتسكين حرفٍ وتحريكه ، ونقل حرف إلى آخر مع اتّفاق الصورة ، فمن معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » — بمعزل[٢] . لأنه معلوم أنه لا حرفَ من حروف القرآن — مما اختلفت القراءة فى قراءته بهذا المعنى — يوجب المراء به كفرَ الممارى به فى قول أحد من علماء الأمة . وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراءِ فيه الكفر ، من الوجه الذى تنازع فيه المتنازعون إليه ، وتظاهرتْ عنه بذلك الرواية[٣] ، على ما قد قدمنا ذكرها فى أول هذا الباب[٤] .

فإن قال لنا قائل : فهل لك من علم بالألسن السبعة التى نزل بها القرآن ؟ وأى الألسن هى من ألسن العرب ؟

(١) قوله « من ذلك » ، أى من الجناية على الإسلام .

(٢) أى « فمن معنى قول النبى . . . بمعزل » .

(٣) قوله « وتظاهرت » هى فى المخطوطة مهملة ولا تكاد تقرأ على وجه مرضى .

(٤) نقل ابن حجر فى الفتح ٩ : ٢٧ عن الإمام الحافظ أبى شامة قال : «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هى التى أريدت فى الحديث ، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل» . وقال ابن عمار أيضاً : « لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغى له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هى المذكورة فى الخبر ، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة » . وقال الإمام ابن الجزرى فى النشر ١ : ٣٣ : «أول إمام معتبر جمع القراءات فى كتاب : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة وتوفى سنة ٢٢٤ » . . . ثم قال فى ص ٣٤ : « وكان فى أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط وتوفى سنة ٣٢٤ » . ثم قال فى ص ٣٥ : « وإنما أطلنا فى هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هى التى عن هؤلاء السبعة ، وأن الأحرف السبعة التى أشار إليها النبى صلى الله عليه وسلم هى قراءة هؤلاء السبعة ، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هى التى فى الشاطبية والتيسير . . . » .

قلنا : أما الألسن الستة التى قد نزلت القراءة بها ، فلا حاجة بنا إلى معرفتها، لأنا لو عرفناها لم نقرأ اليومَ بها مع الأسباب التى قدمنا ذكرها . وقد قيل إن خمسة منها لعَجُز هوَازن ، واثنين منها لقريش وخزاعة . رُوِى جميعُ ذلك عن ابن عباس ، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله . وذلك أن الذى روَى عنه : « أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن » ، الكلبى عن أبى صالح ، وأنّ الذى روى عنه : « أن اللسانين الآخرين لسانُ قريش وخزاعة »، قتادة ، وقتادة لم يلقَه ولم يسمع منه[1] .

٦٥ — حدثنى بذلك بعض أصحابنا ، قال : حدثنا صالح بن نصر الخزاعى ، قال :حدثنا الهيثم بن عدى، عن سعيد بن أبى عَروبة ، عن قتادة ، عن ابن عباس ، قال : نزل القرآنُ بلسان قُريش ولسان خزاعة ، وذلك أن الدار واحدة .

٦٦ — وحدثنى بعض أصحابنا ، قال : حدثنا صالح بن نصر ، قال : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبى الأسود الدُّئلى ، قال : نزل القرآن بلسان الكَعبين : كعب بن عمرو وكعب بن لؤىّ . فقال خالد بن سلمة لسعد بن إبراهيم : ألا تعجبُ من هذا الأعمى ! يَزعم أنّ القرآن نزل بلسان الكعبين ؛ وإنما أنزل بلسان قريش ![2]

---

(١) انظر ما استوعبه ابن حجر فى شرح هذا الباب كله فى فتح البارى ٩ : ٣٠ ، وابن الجزرى فى النشر ١ : ١٩ — ٥٣ ، وفضائل القرآن لابن كثير : ٥٤ — ٨٠ .

(٢) الأثر ٦٦ — وهذا الأثر منقطع أيضاً ، فإن قتادة ولد سنة ٦١ . وأبو الأسود الدئلى مات سنة ٦٩ .

وروى الخطيب فى تاريخ بغداد ٥ : ١٧٣ — ١٧٤ ، نحو هذا مرفوعاً ، بإسناده ، من طريق « أحمد بن عبد الجبار العطاردى حدثنى أبى عن سهل بن شعيب عن ابن سفيان الأسلمى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نزل القرآن على لغة الكعبين : كعب بن لؤى ، وهو أبو قريش ، وكعب بن عمرو ، وهو أبو خزاعة » .

وهذا إسناد مظلم ! ! أحمد بن عبد الجبار : ترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ١ / ١ : ٦٢ ، وقال : « كتبت عنه ، وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه » ، ثم روى عن أبيه أبى حاتم قال : « ليس بقوى » . وأما عبد الجبار ، والد أحمد هذا ، فلم أجد له ترجمة قط . وأما سهل ابن شعيب ، فترجمه ابن أبى حاتم أيضاً ج ٢ / ١ : ١٩٩ ، وذكر أنه يروى « عن الشعبى وعبيد الله

قال أبو جعفر : والعجز من هوازن : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر ابن معاوية ، وثقيف[1] .

وأما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ، إذْ ذكَر نزول القرآن على سبعة أحرف : إن كلها شافٍ كافٍ — فإنه كما قال جل ثناؤه فى صفة القرآن : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وشِفَاءٌ لِمَا فى الصُّدُورِ وهُدًى ورَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة يونس : ٥٧] ، جعله الله للمؤمنين شفاءً ، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وَساوس الشيطان وَخطراته ، فيَكفيهم ويغنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته .

ابن عبد الله الكندى » ، ولم يذكره بجرح ولا تعديل . ولم أجد له ترجمة غيرها. وأما «ابن سفيان الأسلمى» ، فما عرفت من هو ؟ وما أظنه من طبقة الصحابة ، إذ لم يدرك ذلك سهل بن شعيب ، وإن كان منهم كان الإسناد منقطعاً .

(١) فى الأصل « وخيثم بن بكر » ، وكذلك فى فضائل القرآن : ٦٧ وهو خطأ . قال ابن كثير فى عقب هذا « وهم عليا هوازن الذين قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ، يعنى بنى دارم » .

﴿القول فى البيان﴾

﴿عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أنزل القرآن﴾
﴿من سبعةِ أبوابِ الجنة» ، وذكر الأخبار الواردة بذلك[1]﴾

قال أبو جعفر : اختلفت النقلة فى ألفاظ الخبر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

٦٧ — فروى عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : كان الكتاب الأول نَزَل من باب واحد وعلى حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف : زاجرٌ وآمرٌ[2] ، وحلالٌ وحرامٌ ، ومحكم ومتشابه ، وأمثال ، فأحِلُّوا حلاله وحَرِّموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به ، وانتهوا عما نُهيتم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا : آمنّا به كلٌّ من عند ربنا .

حدثنى بذلك يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وهب ، قال : أخبرنى حَيوَة بن شريح ، عن عقيل بن خالد ، عن سلمة بن أبى سلمة بن عبد الرحمن
٢٤/١ ابن عوف ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، عن النبى صلى الله عليه وسلم[3] .

---

(١) فى المطبوعة : «المروية بذلك» .

(٢) فى المطبوعة «زجر وأمر» ، والصواب من المخطوطة وفضائل القرآن ٦٦ ، وفتح البارى ٩ : ٢٦ .

(٣) الحديث ٦٧ — قال ابن حجر فى الفتح ٩ : ٢٦ وذكر الخبر السالف بهذا الإسناد فقال : «قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت ، لأنه من رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، ولم يلق ابن مسعود» ، ثم قال : «وصحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، وفى تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبى سلمة وابن مسعود . وقد أخرجه البيهقى من وجه آخر عن الزهرى مرسلا ، وقال : هذا مرسل جيد» . وانظر فضائل القرآن ٦٦ . وانظر مسند أحمد فى الحديث : ٤٢٥٢ عن فلفلة الجعفى عن ابن مسعود : «إن القرآن نزل على نبيكم صلى الله عليه وسلم من سبعة أبواب على سبعة أحرف — أو قال : حروف — وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد» .

ورُوى عن أبى قلابة عن النبى صلى الله عليه وسلم مُرْسَلاً غيرُ ذلك :

٦٨ – حدثنا محمد بن بشار ، قال حدثنا عباد بن زكريا ، عن عوف ، عن أبى قِلابة ، قال : بلغَنى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآنُ على سبعة أحرفٍ ، أمرٍ وزجرٍ وترغيبٍ وترهيب وجدل وقصص ومثل(١) .

٦٩ – وروى عن أبىّ ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، ما حدثنى به أبو كريب ، قال : حدثنا محمد بن فضيل ، عن إسمعيل بن أبى خالد ، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبىّ ابن كعب ، قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أمرنى أن أقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ ، فقلت : ربّ خففْ عن أمّتى . قال : اقرأهُ على حرفين . فقلت : رب خفف عن أمتى . فأمرنى أن أقرأه على سبعة أحرف من سبْعة أبواب من الجنة ، كلها شافٍ كافٍ(٢) .

وروى عن ابن مسعود من قِبلِه خلافُ ذلك كله .

٧٠ – وهو ما حدثنا به أبو كرُيب ، قال : حدثنا المحاربى ، عن الأحوص ابن حكيم ، عن ضَمْرة بن حبيب ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : إنّ الله أنزلَ القرآن على خمسة أحرف : حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال . فأحِلَّ الحلال ، وحَرِّمِ الحرام ، واعملْ بالمحكم ، وآمن بالمتشابه ، واعتبر بالأمثال(٣) .

---

(١) الحديث ٦٨ – هذا حديث مرسل ، فلا تقوم به حجة .

(٢) الحديث ٦٩ – هذا إسناد صحيح . وهو أحد روايات الحديث رقم : ٣١ الماضى ، وقد أشار الحافظ إلى هذه الرواية ، فى الفتح ٩ : ٢١ . ووقع فى الإسناد فى نسخ الطبرى هنا « عبيد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » ، وهو خطأ ، صوابه « عبد الله » ، كما فى الرواية الماضية . وليس فى الرواة الذين رأينا تراجمهم « عبيد الله بن عيسى . . . » . ثم هنا أيضاً « عن أبيه عن جده » ، وأخشى أن يكون خطأ أيضاً ، إذ الحديث رواه عبد الله بن عيسى عن جده مباشرة ، كما مضى ، وكما فى رواية مسلم فى صحيحه ١ : ٢٢٥ لذلك الحديث .

(٣) الخبر ٧٠ – هذا موقوف على ابن مسعود ، من كلامه ، كما صرح بذلك الطبرى هنا بقوله « وروى عن ابن مسعود من قبله » . وذكره ابن كثير فى الفضائل : ٦٦ بعد الحديث

وكل هذه الأخبار التى ذكرناها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متقاربة المعانى ، لأن قول القائل : فلان مقيم على باب من أبواب هذا الأمر ، وفلان مقيم على وَجْه من وجوه هذا الأمر ، وفلان مُقيمٌ على حرفٍ من هذا الأمر — سواءٌ . ألا ترى أن الله جلّ ثناؤه وصف قوماً عبدوه على وجه من وُجوه العبادات ، فأخبر عنهم أنهم عبدوه على حرف فقال : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [سورة الحج : ١١] ، يعنى أنهم عبدوه على وجه الشك ، لا على اليقين والتسليم لأمره .

فكذلك روايةُ من روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نزل القرآن من سبعة أبواب » و « نزل على سبعة أحرف » سواءٌ ، معناهما مؤتلف ، وتأويلهما غير مُختلف فى هذا الوجه .

ومعنى ذلك كله ، الخبرُ منه صلى الله عليه وسلم عما خصه الله به وأمّتَه ، من الفضيلة والكرامة التى لم يؤتها أحداً فى تنزيله .

وذلك أنّ كل كتاب تقدّم كتابَنا نزولُه على نبيّ من أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم ، فإنما نزل بلسان واحد ، متى حُوِّل إلى غير اللسان الذى نزل به ، كان ذلك له ترجمة وتفسيراً(١) ، لا تلاوةً له على ما أنزلهُ الله .

وأنزل كتابنا بألسُن سبعة ، بأىِّ تلك الألسن السَّبعة تلاه التالى ، كان لهُ تالياً على ما أنزله الله لا مترجِماً ولا مفسِّراً ، حتى يحوِّله عن تلك الألسن السبعة إلى غيرها ، فيصيرَ فاعلُ ذلك حينئذٍ — إذا أصاب معناه — مُترجماً له . كما كان التالى

---

٦٧ الماضى ، جعله رواية أخرى له ، قال : « ثم رواه عن أبى كريب . . . عن ابن مسعود ، من كلامه . وهو أشبه » .

(١) يستعمل الطبرى « الترجمة » وما يشتق منها بمعنى البيان والتفسير والشرح ، لا بمعنى نقل الكلام من لسان إلى لسان يباينه . والترجمة التى يشير إليها هنا هى ما مضى فى خبر الأحرف التى نزل بها القرآن من مثل قولك « هلم . وأقبل » فإذا كان الكتاب الأول قد نزل وفيه ، « هلم » كان القارئُ إذا قرأ « أقبل » ، وهى بمعناها ، مفسراً الكتاب لا تالياً له . انظر ما سيأتى : ٣٢ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٥ من مطبوعة بولاق .

لبعض الكتب التى أنزلها الله بلسان واحد — إذا تلاه بغير اللسان الذى نزَل به — لهُ مترجِماً ، لا تالياً على ما أنزله الله به .

فذلك معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم : كانَ الكتابُ الأول ، نزل على حَرْفٍ واحدٍ ، ونزل القرآن على سبعة أحرف .

وأما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الكتاب الأول نَزَل من باب واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب » ، فإنه صلى الله عليه وسلم عنى بقوله : « نزل الكتاب الأول من باب واحد » ، والله أعلم ، ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه ، خالياً من الحدود والأحكام والحلال والحرام ، كزبور داود ، الذى إنما هو تذكير ومواعظ ، وإنجيل عيسى ، الذى هو تمجيدٌ ومحامد وحضٌّ على الصفح والإعراض — دون غيرها من الأحكام والشرائع — وما أشبه ذلك من الكتب التى نزلت ببعض المعانى السبعة التى يحوى جميعَها كتابُنا ، الذى خَصّ الله به نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم وأمّته . فلم يكن المتعبِّدِين بإقامته يجدون لِرِضَى الله تعالى ذكره مطلباً ينالون ٢٥/١
به الجنة ، ويستوجبون به منه القُرْبَة ، إلا من الوجه الواحد الذى أنزِل به كتابهُم ، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة الذى نزل منه ذلك الكتاب .

وخص الله نبيَّنا محمداً صلى الله عليه وسلم وأمّته ، بأن أنزل عليهم كتابَه على أوجه سبعةٍ من الوجوه التى ينالون بها رضوان الله ، ويدركون بها الفوز بالجنة ، إذا أقاموها(١) ، فكُلّ وجه من أوجُهه السبعة بابٌ من أبواب الجنة التى نزل منها القرآن . لأن العامل بكل وجه من أوجُهه السبعة ، عاملٌ فى باب من أبواب الجنة ، وطالب من قِبَله الفوز بها . والعملُ بما أمر الله جل ذكره فى كتابه ، بابٌ من أبواب الجنة ، وتركُ ما نهى الله عنه فيه ؛ بابٌ آخر ثانٍ من أبوابها ؛ وتحليلُ ما أحلّ الله فيه ، بابٌ ثالث من أبوابها ؛ وتحريمُ ما حرّم الله فيه ، باب رابعٌ من أبوابها ؛

(١) فى المطبوعة : «فلكل وجه من أوجهه السبعة باب من أبواب الجنة الذى نزل منه القرآن » . وهو تغيير لا جدوى فيه .

والإيمانُ بمحكمه المبين ، باب خامسٌ مون أبوابها ؛ والتسليمُ لمتشابهه الذى استأثر الله بعلمه وحَجَبَ علمه عن خلقه والإقرارُ بأن كل ذلك من عند ربّه ، باب سادسٌ من أبوابها ؛ والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بعظاته ، باب سابعٌ من أبوابها .

فجميع ما فى القرآن — من حروفه السبعة ، وأبوابه السبعة التى نزل منها — جعله الله لعباده إلى رضوانه هادياً ،ولهم إلى الجنة قائداً . فذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن من سبعة أبواب الجنة » .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم فى القرآن : « إن لكلّ حرف منه حدًّا » ، يعنى[1] لكل وجه من أوجهه السبعة حد حدّه الله جل ثناؤه ، لايجوز لأحد أن يتجاوزه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « وإن لكل حرف منها ظَهراً وبطناً » ، فظهره : الظاهر فى التلاوة ، وبطنه : ما بطن من تأويله[2] .

وقوله : « وإن لكلّ حدٍّ من ذلك مُطَّلَعاً » ، فإنه يعنى أنّ لكل حدٍّ من حدود الله التى حدّها فيه — من حلالٍ وحرامٍ ، وسائر شرائعه — مقداراً من ثواب الله وعقابه ، يُعاينه فى الآخرة ، ويَطَّلع عليه ويلاقيه فى القيامة . كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « لو أنّ لى ما فى الأرض من صفراءَ وبيضاءَ لافتديتُ به من هَوْلِ المطَّلَع » ، يعنى بذلك ما يطَّلع عليه ويهجُم عليه من أمر الله بعد وفاته .

(١) انظر ما مضى فى خبر عبد الله بن مسعود . الحديث رقم : ١٠ والتعليق عليه .

(٢) الظاهر : هو ما تعرفه العرب من كلامها ، وما لا يعذر أحد بجهالته من حلال وحرام . والباطن : هو التفسير الذى يعلمه العلماء بالاستنباط والفقه . ولم يرد الطبرى ما تفعله طائفة الصوفية وأشباههم فى التلعب بكتاب الله وسنة رسوله ، والعبث بدلالات ألفاظ القرآن ، وادعائهم أن لألفاظه « ظاهراً » هو الذى يعلمه علماء المسلمين ، و « باطناً » يعلمه أهل الحقيقة ، فيما يزعمون .

﴿ القول فى الوجوه التى من قبلها يُوصَل إلى معرفة تأويل القرآن ﴾

قال أبو جعفر : قد قلنا فى الدلالة على أن القرآن كله عربى ، وأنه نزل بألسُن بعض العرب دونَ ألسن جميعها ، وأن قراءة المسلمين اليوم — ومصاحفَهم التى هى بين أظهرهم — ببعض الألسن التى نزل بها القرآن دون جميعها . وقلنا — فى البيان عمّا يحويه القرآنُ من النور والبرهان ، والحكمة والتِّبْيان[1] ، التى أودعها الله إياه : من أمره ونهيه ، وحلاله وحرامه ، ووعده ووعيده ، ومحكمه ومتشابهه ، ولطائف حُكمه — ما فيه الكفاية لمن وُفِّق لفهمه .

ونحن قائلون فى البيان عن وُجوه مطالب تأويله :

قال الله جل ذكره وتقدست أسماؤه ، لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٤] ، وقال أيضاً جل ذكره : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى ورَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النحل : ٦٤] ، وقال : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ ، وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] .

فقد تبين ببيان الله جلّ ذكره :

---

(١) فى المطبوعة : « والبيان » .

أنَّ مما أنزل الله من القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ما لا يُوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك تأويل جميع ما فيه : من وجوه أمره — واجبه ونَدْبِه وإرْشاده — ، وصنوفِ نَهيه ، ووظائف حقوقه وحدوده ،
٢٦/١ ومبالغ فرائضه ، ومقادير اللازم بعضَ خلْقه لبعض ، وما أشبه ذلك من أحكام آيه ، التى لم يُدرَك علمُها إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمَّته . وهذا وجهٌ لا يجوز لأحد القول فيه ، إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له تأويلَه(١) ، بنصٍّ منه عليه ، أو بدلالة قد نصَبها ، دالَّةٍ أمَّتَه على تأويله .

وأنَّ منه مالا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار . وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة ، وأوقات آتية ، كوقت قيام الساعة ، والنفخ فى الصور ، ونزول عيسى بن مريم ، وما أشبه ذلك: فإن تلك أوقاتٌ لا يعلم أحدٌ حدودَها ، ولا يعرف أحدٌ من تأويلها إلا الخبرَ بأشراطها ، لاستئثار الله بعلم ذلك على خلقه . وبذلك أنزل ربُّنا محكم كتابه(٢) ، فقال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّى ، لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ، ثَقُلَتْ فِى السَّمواتِ والأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ، يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] . وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إذا ذكر شيئاً من ذلك ، لم يدلَّ عليه إلا بأشراطه دون تحديده بوقته كالذى روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه ، إذْ ذكر الدجّال : إنْ يخرجْ وأنا فيكُم ، فأنا حَجيجُه ، وإن يخرجْ بعدى ، فالله خليفتى عليكم »(٣) ، وما أشبه

---

(١) فى المطبوعة : « له بتأويله » .

(٢) فى المطبوعة : « وكذلك أنزل ربنا فى محكم كتابه » ، وهو تغيير وزيادة لغير فائدة .

(٣) قال ابن حجر فى الفتح ١٣ : ٨٤ فى شرح حديث ابن عمر الذى أخرجه البخارى ، وذكر الدجال فقال : « وما من نبى إلا أنذره قومه » ، قال : « فى بعض طرقه : إن يخرج فيكم فأنا حجيجه » . وهو إشارة إلى حديث النواس بن سمعان ، مطولا ، فى صحيح مسلم ٢ : ٣٧٦ ، وفيه : « إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم ، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه ، والله خليفتى على

ذلك من الأخبار – التي يطول باستيعابها الكتاب – الدالّةِ على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عنده علمُ أوقاتِ شيء منه بمقادير السِّنين والأيام ، وأن الله جل ثناؤه إنما كان عرّفه مجيئه بأشراطه ، ووقّته بأدلته .

وأن منه ما يعلم تأويلَه كلُّ ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن . وذلك : إقامةُ إعرابه ، ومعرفةُ المسمَّيات بأسمائها اللازمة غيرِ المشترَك فيها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها ، فإنّ ذلك لا يجهله أحدٌ منهم . وذلك كسامعٍ منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة : ١١، ١٢]، لم يجهلْ أنّ معنى الإفساد هو ما ينبغي تركهُ مما هو مضرّة ، وأن الإصلاحَ هو ما ينبغي فعله مما فعلهُ منفعةٌ ، وإنْ جهِل المعانيَ التي جعلها الله إفساداً، والمعانيَ التي جعلها الله إصْلاحاً . فالذى يعلمه ذو اللسان – الذى بلسانه نزل القرآنُ – من تأويل القرآن ، هو ما وصفتُ : مِنْ معرفة أعيان المسمَّيات بأسمائها اللازمة غيرِ المشترَك فيها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة ، دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيآتها التي خص الله بعلمها نبيَّه صلى الله عليه وسلم ، فلا يُدرَك علمُهُ إلا ببيانه ، دون ما استأثر الله بعلمه دون خلقه .

وبمثل ما قُلنا من ذلك رُوِى الخبر عن ابن عباس :

٧١ – حدثنا محمد بن بشّار ، قال : حدثنا مؤمَّل ، قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، قال : قال ابن عباس : التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ : وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها ، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره .

قال أبو جعفر : وهذا الوجهُ الرابع الذى ذكره ابن عباس : مِنْ أنّ أحداً

كل مسلم » . وانظر أيضاً مجمع الزوائد ٧ : ٣٤٧ – ٣٤٨ ، ٣٥٠ – ٣٥١ .

وقوله « حجيجه » أى محاجه ومغالبه بإظهار الحجة عليه .

لا يُعذر بجهالته ، معنى غيرُ الإبانة عن وُجوه مَطالب تأويله . وإنما هو خبرٌ عن أنّ من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به . وقد روى بنحو ما قلنا فى ذلك أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرٌ فى إسناده نظر .

٧٢ ــ حدثنى يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : سمعت عمرو بن الحارث يحدث ، عن الكلبىّ ، عن أبى صالح ، مولى أمّ هانىء ، عن عبد الله بن عباس : أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنزِل القرآن على أربعة أحرفٍ : حلالٌ وحرامٌ لا يُعذَر أحدٌ بالجهالة به ، وتفسيرٌ تفسِّره العرب ، وتفسيرٌ تفسِّره العلماء ، ومتشابهٌ لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره ، ومن ادّعى علمه سوى الله تعالى ذكره فهو كاذب[1] .

---

(١) الحديث ٧٢ – إنما قال الطبرى « فيه نظر » – : لأن الذى رواه هو الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس . وقد رد الطبرى آنفاً خبراً روى بمثل هذا الإسناد فقال : إنه ليس من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله . انظر ص : ٦٦ .

﴿ذكر بعض الأخبار﴾

﴿التى رُويت بالنهى عن القولِ فى تأويل القرآن بالرَّأْى﴾ ٢٧/١

٧٣ ـ حدثنا يحي بن طلحة اليربوعى ، قال : حدثنا شَريك ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جُبير ، عن ابن عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من قالَ فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعدَه من النار[1] .

٧٤ ـ حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا يحي بن سعيد ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الأعلى ـ هو ابن عامر الثعلبى ـ ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : من قال فى القرآن برأيه ـ أو بما لا يعلم ـ فليتبوأ مقعدَه من النار .

٧٥ ـ وحدثنا أبوكريب ، قال : حدثنا محمد بن بشر ، وقَبِيصة ، عن سفيان ، عن عبد الأعلى ، قال : حدثنا سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله

---

(١) الأحاديث ٧٣ ـ ٧٦ ـ تدور هذه الأحاديث كلها على عبد الأعلى بن عامر الثعلبى ، وقد تكلموا فيه . « قال أحمد : ضعيف الحديث . وقال أبوزرعة : ضعيف الحديث ، ربما رفع الحديث وربما وقفه . وقال ابن عدى : يحدث بأشياء لا يتابع عليها ، وقد حدث عنه الثقات . وقال يعقوب بن سفيان : فى حديثه لين وهو ثقة . وقال الدارقطنى : يعتبر به . وحسن له الترمذى ، وصحح له الحاكم ، وهو من تساهله . وصحح الطبرى حديثه فى الكسوف » . تهذيب التهذيب ٦ : ٩٤ ـ ٩٥ . وقد روى أحمد هذا الحديث من طريق سفيان الثورى عن عبد الأعلى : ٢٠٦٩ ، ورواه أيضاً من طريق أبى عوانة عن عبد الأعلى رقم : ٣٠٢٥ ، بلفظ : « من كذب على القرآن بغير علم » . وقلنا فى شرح المسند : « إسناده ضعيف لضعف عبد الأعلى الثعلبى » ورواه أحمد أيضاً من أوجه أخر ، كلها من رواية عبد الأعلى. وقال ابن كثير فى التفسير ١ : ١١ : « هكذا أخرجه الترمذى والنسائى من طرق عن سفيان الثورى ، به . ورواه أبو داود عن مسدد عن أبى عوانة عن عبد الأعلى ، به ، مرفوعاً وقال الترمذى : هذا حديث حسن » . وأخشى أن يكون قول ابن جرير بعد : « وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا . . . » ، دالا على أنه يصحح حديثه هذا كما صحح حديثه فى الكسوف .

صلى الله عليه وسلم : من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعدَه من النار .

٧٦ ــ حدثنا محمد بن حميد ، قال : حدثنا الحكم بن بَشير ، قال : حدثنا عمرو بن قيس المُلائى ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعدَه من النار .

٧٧ ــ حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن ليث ، عن بكر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : من تكلّم فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعدَه من النار .

٧٨ ــ وحدثنى أبو السائب سَلْم بن جُنادة السُّوَائى ، قال : حدثنا حفص ابن غياث ، عن الحسن بن عُبيد الله ، عن إبراهيم ، عن أبى معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : أىُّ أرْضٍ تُقِلُّنى ، وأىُّ سماءٍ تُظِلُّنى ، إذا قلتُ فى القرآن ما لا أعلم(١) !

٧٩ ــ حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا ابن أبى عدى ، عن شعبة ، عن سليمان ، عن عبد الله بن مرة ، عن أبى معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق : أىُّ أرضٍ تُقِلُّنى ، وأىُّ سماءٍ تظلّنى ، إذا قلتُ فى القرآن برأيى ــ أو : بما لا أعلم .

قال أبو جعفر : وهذه الأخبار شاهدةٌ لنا على صحة ما قُلنا : من أنّ ما كان من تأويل آىِ القرآن الذى لا يُدرَك علمه إلا بنَصّ بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بنَصْبه الدلالة عليه ــ فغير جائز لأحد القيلُ فيه برأيه . بل القائلُ فى ذلك برأيه ــ وإن أصاب الحق فيه ــ فمخطئ فيما كانَ من فعله ، بقيله فيه برأيه ، لأن إصابته ليستْ إصابة مُوقن أنه محقٌّ ، وإنما هو إصابة خارصٍ وظانٍّ . والقائل

(١) الخبر ٧٨ ــ فى المخطوطة والمطبوعة : « سالم بن جنادة » ، وهو خطأ . وفى المخطوطة « أبى نعم » مكان « أبى معمر » ، وهو خطأ . وأبو معمر هو : عبد الله بن سخبرة الأزدى ، تابعى ثقة ، أرسل الحديث عن أبى بكر . و إبراهيم الذى حدث عنه هو : إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعى .

وقوله « تقلنى » : أى تحملنى . أقل الشيء واستقله : رفعه وحمله . وانظر طرق هذا الخبر فى تفسير ابن كثير ١ : ١٢ .

فى دين الله بالظنّ ، قائلٌ على الله ما لم يعلم . وقد حرَّم الله جلّ ثناؤه ذلك فى كتابه على عباده ، فقال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣]. فالقائل فى تأويل كتاب الله ، الذى لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى جعل الله إليه بيانه — قائلٌ بما لا يعلمُ وإن وافق قيله ذلك فى تأويله ، ما أراد الله به من معناه . لأن القائل فيه بغير علم ، قائلٌ على الله ما لا علم له به . وهذا هو معنى الخبر الذى :—

٨٠ — حدثنا به العباس بن عبد العظيم العنبرى ، قال : حدثنا حبّان بن هلال ، قال : حدثنا سهيل أخو حزم ، قال : حدثنا أبو عمران الجونىّ[1] ، عن جندب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال فى القرآن برأيه فأصاب ، فقد أخطأ[2] .

يعنى صلى الله عليه وسلم أنه أخطأ فى فعله ، بقيله فيه برأيه ، وإن وافق قيلُه ذلك عينَ الصَّواب عند الله . لأن قيله فيه برأيه ، ليس بقيل عالم أنّ الذى قال فيه من قول حقٌّ وصوابٌ . فهو قائل على الله ما لا يعلم ، آثم بفعله ما قد نُهِيَ عنه وحُظِر عليه .

---

(١) فى المطبوعة « سهيل بن أبى حزم » ، وهو نفسه « سهيل أخو حزم » . وإنما قيل « سهيل أخو حزم » تعريفاً له بأخيه « حزم بن أبى حزم القطعى » ، إذ كان أوثق منه وأشهر . و « سهيل » هذا قال البخارى فى التاريخ الكبير ٢ / ٢ : ١٠٧ : « ليس بالقوى عندهم » ، وروى ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٢ / ١ : ٢٤٧ — ٢٤٨ عن أبيه ، قال : « سهيل بن أبى حزم : ليس بالقوى ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وحزم أخوه أتقن منه » . وفى المطبوعة أيضاً « أبو عمران الجوينى » ، وهو خطأ ، وأبو عمران هو : عبد الملك بن حبيب الأزدى البصرى .

(٢) الحديث ٨٠ — قال ابن كثير فى التفسير ١ : ١١ — ١٢ ، ونقل الخبر عن الطبرى : « وقد روى هذا الحديث أبو داود والترمذى والنسائى من حديث سهيل بن أبى حزم القطعى . وقال الترمذى : غريب . وقد تكلم بعض أهل العلم فى سهيل » .

﴿ذكر الأخبار التى رُويت﴾

﴿فى الحضّ على العلم بتفسير القرآن، ومن كان يفسِّره من الصَّحابة﴾

٨١ — حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق المروزى، قال سمعت أبى يقول: حدثنا الحسين بن واقد، قال: حدثنا الأعمش، عن شَقيق، عن ابن مسعود، قال: كانَ الرجل مِنَّا إذا تعلَّم عَشْرَ آياتٍ لم يجاوزهُنَّ حتى يعرف معانيهُنَّ، والعملَ بهنَّ[1].

٢٨/١ ٨٢ — حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جَرير، عن عطاء، عن أبى عبدالرحمن، قال: حدثنا الذين كانوا يُقرِئوننا: أنهم كانوا يستقرئون من النبى صلى الله عليه وسلم، فكانوا إذا تعلَّموا عَشْرَ آيات لم يخلِّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلَّمنا القرآن والعمل جميعاً[2].

٨٣ — وحدثنا أبو كريب، قال: حدثنا جابر بن نوح، قال: حدثنا الأعمش، عن مُسْلم، عن مَسْروق، قال: قال عبد الله: والذى لا إله غيره، ما نزلتْ آية فى كتاب الله إلاَّ وأنا أعلم فيم نَزَلتْ؟ وأينَ أنزلت؟ ولو أعلم مكانَ أحدٍ أعلمَ بكتاب الله مِنِّى تنالُه المطايا لأتيته[3].

(١) الحديث ٨١ — هذا إسناد صحيح. وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى، لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهو يحكى ما كان فى ذلك العهد النبوى المنير.

(٢) الحديث ٨٢ — هذا إسناد صحيح متصل. أبو عبد الرحمن: هو السلمى، واسمه عبد الله ابن حبيب، وهو من كبار التابعين. وقد صرح بأنه حدثه الذين كانوا يقرئونه، وأنهم «كانوا يستقرئون من النبى صلى الله عليه وسلم»، فهم الصحابة. وإبهام الصحابى لا يضر، بل يكون حديثه مسنداً متصلا.

(٣) الحديث ٨٣ — أخرجه البخارى، انظر فتح البارى ٩: ٤٥—٤٦، ولفظه «تبلغه الإبل لركبت إليه».

٨٤ – وحدثنى يحيى بن إبراهيم المسعودى ، قال : حدثنا أبى ، عن أبيه ، عن جده ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، قال : كان عبدُ الله يقرأ علينا السُّورة ، ثم يحدِّثنا فيها ويفسِّرها عامَّةَ النهار [1].

٨٥ – حدثنى أبو السائب سلم بن جُنادة[2] ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : استعمل علىٌّ ابنَ عباسٍ على الحج ، قال : فخطب الناسَ خطبة لو سمعها الترك والرُّوم لأسلموا ، ثم قرأ عليهم سُورة النور ، فجعل يفسرها .

٨٦ – وحدثنا محمد بن بشار ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدى ، قال: حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبى وائل شقيق بن سلمة ، قال : قرأ ابنُ عباسٍ سورة البقرة ، فجعل يُفسِّرها ، فقال رجل : لو سمعتْ هذا الديلمُ لأسلمتْ[3] .

٨٧ – وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا أبو يمان : عن أشعث بن إسحق ، عن جعفر ، عن سعيد بن جُبير ، قال : من قرأ القرآنَ ثم لم يُفسِّره ، كان كالأعمى أو كالأعرابى[4] .

(١) الحديث ٨٤ – شيخ الطبرى : هو يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبى عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . مترجم فى التهذيب . وجده « محمد » ، وجد أبيه « أبو عبيدة » واسمه « عبد الملك بن معن » – مترجمان فيه أيضاً . ولم نجد ترجمة لأبيه « إبراهيم بن محمد » .

(٢) فى المخطوط والمطبوع « سالم » ، وانظر ما سلف ص : ٨٧ رقم : ١

(٣) الخبران ٨٥ – ٨٦ – ذكرهما الحافظ ابن حجر فى الإصابة ٤ : ٩٣ : فذكر أولهما « فى رواية أبى العباس السراج من طريق أبى معاوية عن الأعمش». وذكر ثانيهما من رواية « يعقوب ابن سفيان عن قبيصة عن سفيان » ، وهو الثورى.

(٤) الأثر ٨٧ – أشعث بن إسحق بن سعد بن مالك بن عامر القمى : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وله ترجمة فى الكبير للبخارى ١ / ١ : ٤٢٨ ، وفى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١ / ١ : ٢٦٩ . وشيخه « جعفر » : هو جعفر بن أبى المغيرة الخزاعى القمى . وأما الراوى عن أشعث ، فقد ذكر هنا باسم « أبو يمان » ، و« أبو اليمان » هو الحكم بن نافع ، وهو من هذه الطبقة ، ولكن لم يذكر أنه يروى عن «أشعث» . والراجح عندنا أن صوابه «حدثنا ابن يمان» . وابن يمان : هو يحيى بن يمان العجلى الكوفى ، وقد ذكر فى الرواة عن أشعث ، وترجمه البخارى فى الكبير ٤ / ٢ : ٣١٣ وقال : « سمع سفيان الثورى وأشعث القمى » .

٨٨ ــ وحدثنا أبو كُريب ، قال: ذكر أبو بكر بن عياش : الأعمش ، قال : قال أبو وائل : وَلى ابنُ عباس الموسمَ ، فخطبهم ، فقرأ على المنبر سُورة النور ، والله لو سمَعها التّرك لأسلموا . فقيل له : حدّثنا به عن عاصم ؟ فسكت[1] .

٨٩ ــ وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا ابن إدريس ، قال : سمعتُ الأعمش ، عن شقيق ، قال : شهدت ابن عباس وَولىَ الموسم ، فقرأ سورة النور على المنبر ، وفسرها ، لو سمعت الروم لأسلمت[2] !

قال أبو جعفر : وفى حَثّ الله عز وجلّ عباده على الاعتبار بما فى آى القرآن من المواعظ والبينات[3] ــ بقوله جل ذكره لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّروا آيَاتِه وَلِيَتَذَكَّرَ أُولو الأَلْبَابِ ﴾ [سورة ص : ٢٩] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هٰذَا القُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرونَ ، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧ ، ٢٨] وما أشبه ذلك من آى القرآن ، التى أمر الله عبادَه وحثهم فيها على الاعتبار بأمثال آى القرآن ، والاتّعاظ بمواعظه ــ ما يدلّ على أنّ عليهم معرفةَ تأويل ما لم يُحجب عنهم تأويله من آيه .

لأنه محالٌ أن يُقال لمن لا يفهمُ ما يُقال له ولا يعقل تأويلَه : «اعتبرْ بما لا فهْمَ لك به ولا معرفةَ من القيل والبيان والكلام» ــ إلاّ على معنى الأمر بأن يفهمَه ويفقَهَه ، ثم يتدبَّره ويعتبرَ به . فأما قبلَ ذلك ، فمستحيلٌ أمرُه بتدبره وهو بمعناه جاهل . كما محالٌ أن يقال لبعض أصناف الأمم الذين لا يعقلون كلامَ العرب ولا يفهمونه ،

(١) الخبر ٨٨ ــ يريد : أن أبا بكر بن عياش قال : « الأعمش » ، ولم يقل : « حدثنا الأعمش » ولم يذكر من الذى حدثه عنه . ففهم السامعون أنه دلس شيخه الذى رواه عنه عن الأعمش ، وظنوا أنه عاصم بن أبى النجود ، فقالوا له « حدثنا به عن عاصم » ، فأبى وسكت . فلعله سمعه من شيخ آخر ضعيف .

(٢) الخبر ٨٩ ــ ابن إدريس : هو عبد الله بن إدريس الأودى .

(٣) فى المطبوعة « المواعظ والتبيان » .

لو أنشد قصيدة شعرٍ من أشعار بعض العرب ذاتَ أمثالٍ ومواعظ وحِكم : « اعتبر بما فيها من الأمثال ، وادّكر بما فيها من المواعظ » — إلا بمعنى الأمر لها بفهم كلام العرب ومعرفتِه ، ثم الاعتبار بما نبهها عليه ما فيها من الحكم[1] . فأما وهى جاهلة بمعانى ما فيها من الكلام والمنطق ، فمحالٌ أمرُها بما دلّت عليه معانى ما حوته من الأمثال والعِبَر . بل سواء أمرُها بذلك وأمرُ بعض البهائم به ، إلا بعدَ العلم بمعانى المنطق والبيان الذى فيها .

فكذلك ما فى آى كتاب الله من العبر والحِكم والأمثال والمواعظ ، لا يجوز أن يقال : « اعتبرْ بها » إلا لمن كان بمعانى بيانه عالماً ، وبكلام العرب عارفاً ؛ وإلا بمعنى الأمر — لمن كان بذلك منهُ جاهلاً — أنْ يعلم معانى كلام العرب ، ثم يتدبَّره بعدُ ، ويتعظ بحِكَمه وصُنوف عِبَره .

فإذْ كان ذلك كذلك — وكان الله جل ثناؤه قد أمر عباده بتدبُّره وحثهم على الاعتبار بأمثاله — كان معلوماً أنه لم يأمر بذلك من كان بما يدُلُّ عليه آيُه جاهلاً . ٢٩/١
وإذْ لم يجز أن يأمرهم بذلك إلا وهُمْ بما يدلهم عليه عالمون ، صحَّ أنهم — بتأويل ما لم يُحجَبْ عنهم علمه من آيه الذى استأثر الله بعلمه منه دون خلقه ، الذى قد قدّمنا صفتَه آنفاً — عارفون . وإذْ صحَّ ذلك فسَدَ قول من أنكر تفسيرَ المفسرين — من كتاب الله وتنزيلِه — ما لم يحجب عن خلْقه تأويله .

---

(١) فى المخطوط والمطبوع : « نبهه عليه » ، وهو لا يستقيم لاضطراب الضمائر . وقد أعاد الطبرى ضمائر هذه الجملة مرة على « بعض » من قوله « بعض أصناف الأمم » فذكر وأفرد . وذلك قوله « أنشد ... واعتبر ... وادكر » . ثم أعاد الضمير فى سائر الجمل على « أصناف الأمم ... » فأنث وجمع ، وذلك قوله « نبهها . . . وهى جاهلة . . . فمحال أمرها . . . » .

﴿ذكر الأخبار﴾

﴿التى غلِطَ فى تأويلها منكرو القول فى تأويل القرآن﴾

فإن قال لنا قائل: فما أنت قائلٌ فيما :—

٩٠ — حدثكم به العباس بن عبد العظيم ، قال : حدثنا محمد بن خالد ابن عَثْمة ، قال : حدثنى جعفر بن محمد الزبيرى ، قال: حدثنى هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُفسِّر شيئاً منَ القرآن إلا آياً بعَدَدٍ ، علَّمهنَّ إياه جبريلُ.

٩١ — حدثنا أبو بكر محمد بن يزيد الطرسوسى ، قال: أخبرنا مَعْن ، عن جعفر بن خالد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : لم يكن النبيُّ صلى الله عليه وسلم يفسر شيئاً من القرآن ، إلا آياً بعَدَدٍ ، علمهنَّ إياه جبريل عليه السلام[(١)] .

---

(١) الحديث ٩٠ ، ٩١ — هو بإسنادين ، ونقلهما ابن كثير فى التفسير ١ : ١٤ — ١٥ عن الطبرى ، وقال : « حديث منكر غريب . وجعفر هذا : هو ابن محمد بن خالد بن الزبير العوام القرشى الزبيرى ، قال البخارى : لا يتابع فى حديثه . وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى : منكر الحديث ». وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٦ : ٣٠٣ ، وقال : « رواه أبو يعلى ، والبزار بنحوه . وفيه راو لم يتحرر اسمه عند واحد منهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح . أما البزار فقال : عن حفص أظنه ابن عبد الله عن هشام بن عروة. وقال أبو يعلى: عن فلان بن محمد بن خالد عن هشام» . أما ما ذكر عن البزار ، فإنه لم يقع له الراوى بنسبه ، ووقع له باسم « حفص » فظنه « ابن عبد الله » ، ولعله تصحف عليه فى نسخته عن « جعفر » أو تصحف من الناسخين ، فظنه « جعفر بن عبد الله بن زيد بن أسلم » . و« جعفر ابن عبد الله » هذا : مترجم فى التهذيب ، وذكر أنه وقع اسمه فى بعض نسخ مسند مالك للنسائى « حفص ابن عبد الله » . وأيا ما كان فقد بان خطأ البزار فى ظنه ، وأن الراوى هو « جعفر بن محمد بن خالد الزبيرى » .

و « جعفر الزبيرى » ، راوى هذا الحديث : ذكر فى الإسناد الثانى منسوباً إلى جده ، وهو جعفر ابن محمد بن خالد ، كما بينه ابن كثير ، وكما ترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ١ / ١ : ٤٨٧ — ٤٨٨ ، وابن حجر فى لسان الميزان ٢ : ١٢٤ . وترجمه البخارى فى الكبير ١ / ٢ : ١٨٩

٩٢ — وحدثنا أحمد بن عَبْدة الضبي ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، قال : حدثنا عُبيد الله بن عمر ، قال : لقد أدركت فقهاء المدينة ، وإنهم ليغلظون القول في التفسير[1] ، منهم : سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيِّب ، ونافع .

٩٣ — وحدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا بشر بن عمر ، قال : حدثنا مالك بن أنس ، عن يحيى بن سعيد ، قال : سمعت رجلا يسأل سعيد بن المسيب عن آيةٍ من القرآن ، فقال : لا أقول في القرآن شيئاً .

٩٤ — حدثنا يونس ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أنه كان إذا سُئل عن تفسير آية من القرآن ، قال : أنا لا أقول في القرآن شيئاً .

منسوباً لجده ، ثم قال : « قال لي خالد بن مخلد : حدثنا جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام . . . وقال معن : عن جعفر بن خالد » .

والراجح عندي أنه « جعفر بن محمد بن خالد » ، لما ذكرنا ، ولأن ابن سعد ترجم لجده « خالد ابن الزبير » ٥ : ١٣٧ ، وذكر أولاده ، وفيهم « محمد الأكبر » و « محمد الأصغر » ، ولم يذكر أن له ولداً اسمه « جعفر » .

وسيأتي أن يعل الطبري نفسه هذين الإسنادين بأن جعفراً راويهما « ممن لا يعرف في أهل الآثار » . ص : ٨٩ وقد نقل ابن كثير أن البخاري قال فيه : « لا يتابع في حديثه » ، وكذلك نقل الذهبي عنه في الميزان ، وتبعه ابن حجر في لسان الميزان . ولكن البخاري ترجم له في التاريخ الكبير ، فلم يقل شيئاً من هذا ولم يذكر فيه جرحاً ، وكذلك ابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء . ونقل ابن حجر أن ابن حبان ذكره في الثقات . وأن يذكره البخاري في التاريخ دون جرح أمارة توثيقه عنده . وهذان كافيان في الاحتجاج بروايته . ولئن لم يعرفه الطبري في أهل الآثار لقد عرفه غيره .

وفي الإسناد الأول من هذين « محمد بن خالد ابن عثمة » ، وقد ترجمه البخاري في الكبير ١/١ : ٧٣ — ٧٤ ، وقال : « محمد بن خالد ، ويقال : ابن عثمة ، وعثمة أمه » ، ونحو ذلك في الجرح والتعديل ٣ / ٢ : ٢٤٣ ، فينبغي أن ترسم « ابن » بالألف ، وهي مرفوعة تبعاً لرفع « محمد » وأمه « عثمة » بفتح العين المهملة وسكون الثاء المثلثة . ومحمد بن خالد هذا : ثقة .

وقوله في الروايتين « إلا آياً بعدد » غيره مصححو المطبوعة « آيا تعد » . وفعلوا ذلك في حيث كرر لفظ الحديث بعد .

(١) في المطبوعة : « ليعظمون القول » ، وهما سواء .

٩٥ — حدثنا يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : سمعت الليث يحدث ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيَّب : أنه كان لا يتكلم إلا فى المعلوم من القرآن(١) .

٩٦ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا حكام ، قال : حدثنا سفيان ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، قال : سألت عَبِيدة السلمانى عن آية ، قال : عليك بالسَّداد ، فقد ذهب الذين علمُوا فيم َ أنزل القرآن .

٩٧ — حدثنى يعقوب ، قال : حدثنا ابن عُلَيّة ، عن أيوب وابن عون ، عن محمد ، قال : سألت عَبِيدة عن آية من القرآن فقال : ذهبَ الذين كانوا يعلَمون فيم َ أنزل القرآن ، اتّق الله وعليك بالسَّداد .

٩٨ — حدثنى يعقوب ، قال : حدثنا ابن علية ، عن أيوب ، عن ابن أبى مُليكة : أنّ ابن عباس سُئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها ، فأبى أن يقول فيها .

٩٩ — حدثنى يعقوب ، قال : حدثنا ابن علية ، عن مهدى بن ميمون ، عن الوليد بن مسلم ، قال : جاء طَلْق بن حبيب إلى جندب بن عبد الله ، فسأله عن آية من القرآن ، فقال له : أحَرِّج عليك إن كنت مُسلماً ، لمَّا قمت عنى — أو قال : أن تجالسنى .

١٠٠ — حدثنى عباس بن الوليد ، قال : أخبرنى أبى ، قال : حدثنا عبد الله ابن شَوْذَب ، قال : حدثنى يزيد بن أبى يزيد ، قال : كنا نسأل سعيدَ بن المسيَّب عن الحلال والحرام ، وكان أعلم الناس ، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سَكَتَ كأن لم يسمع .

١٠١ — وحدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرنا شعبة ، عن عمرو بن مُرة ، قال : سأل رجلٌ سعيد بن المسيب عن آية من القرآن ،

---

(١) فى المخطوطة : « إلا فى المعلوم من التفسير » ، والمعنى قريب .

فقال : لا تسألني عن القرآن ، وسَل من يزعم أنه لا يخفى عليه شيء منه — يعني عكرمة .

١٠٢ — وحدثنا ابن المثنى ، قال: حدثنا سعيد بن عامر ، عن شعبة ، عن عبد الله بن أبي السَّفَر ، قال : قال الشعبي : والله مَا مِن آية إلا قد سألتُ عنها ، ولكنها الروايةُ عن الله[1] .

١٠٣ — حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال : حدثنا ابن علية ، عن صالح — يعني ابن مسلم — قال : حدثني رجل ، عن الشعبي ، قال : ثلاثٌ لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ، والروح ، والرأي[2] .

٣٠/١ وما أشبه ذلك من الأخبار ؟ [3]

قيل له : أما الخبر الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يفسِّر من القرآن شيئاً إلا آياً بعَدد ، فإن ذلك مصحِّح ما قلنا من القول في الباب الماضي قَبْل ، وهو : أنّ من تأويل القرآن ما لا يُدرك علمُه إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك تفصيل جُمَلِ ما في آيه من أمر الله ونَهْيه[4] ، وحلاله وحرامه ، وحدوده وفرائضه ، وسائر معاني شرائع دينه ، الذي هو مجمَلٌ في ظاهر التنزيل ، وبالعباد إلى تفسيره الحاجة — لا يدرَك علمُ تأويله إلا ببيان من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أشبه ذلك مما تحويه آيُ القرآن ، من سائر حُكْمه الذي جعلَ الله بيانه لخلقه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا يعلم أحدٌ من خلق الله تأويل ذلك إلا ببيان الرّسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يعلمه رسول الله

---

(١) الأخبار السالفة جميعاً نقلها ابن كثير عن الطبرى فى تفسيره ١ : ١٣ — ١٤ .

(٢) الأثر ١٠٣ — صالح بن مسلم : هو البكرى ، وهو ثقة من الطبقة العليا ، كما قال يحيى بن سعيد القطان ، فيما نقل ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٢ / ١ : ٤١٣ . وترجمه البخارى فى الكبير أيضاً ٢ / ٢ : ٢٩١ . وهو من الرواة عن الشعبى ، ولكنه روى عنه هنا بالواسطة . وستأتى رواية له عن الشعبى رقم ١١٤ .

(٣) هذا آخر السؤال الذى بدأ منذ ص : ٨٤ .

(٤) فى المطبوعة « وذلك يفصل » . والإشارة فى قوله « وذلك » إلى بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

صلى الله عليه وسلم إلا بتعليم الله إيّاه ذلك بوحْيه إليه، إما مع جبريل، أو مع من شاء من رُسله إليه . فذلك هو الآيُ التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسِّرها لأصحابه بتعليم جبريل إياه ، وهنَّ لاشك آيٌ ذوات عَددٍ .

ومن آى القرآن ما قد ذكرنا أن الله جل ثناؤه استأثرَ بعلم تأويله ، فلم يُطلعْ على علمه مَلَكاً مقرّباً ولا نبيًّا مرسلا ، ولكنهم يؤمنون بأنه من عنده ، وأنه لا يعلم تأويله إلا الله .

فأما ما لا بُدَّ للعباد من علم تأويله، فقد بيّن لهم نبيهم صلى الله عليه وسلم ببيان الله ذلك له بوحيه مع جبريل . وذلك هو المعنى الذى أمره الله ببيانه لهم فقال له جل ذكره : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٤] .

ولو كان تأويل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ أنه كان لا يفسِّر من القرآن شيئاً إلا آياً بعَددٍ ــ هو ما يسبقُ إليه أوهامُ أهل الغباء، من أنه لم يكن يفسّر من القرآن إلا القليل من آيه واليسير من حروفه ، كان إنما أُنزلَ إليه صلى الله عليه وسلم الذكرُ ليَترك للناس بيانَ ما أنزل إليهم ، لا ليبين لهم ما أُنزل إليهم .

وفى أمر الله جلّ ثناؤه نبيَّه صلى الله عليه وسلم ببلاغ ما أنزل إليه ، وإعلامِه إياه أنه إنما نزَّل إليه ما أنزل ليبين للناس ما نُزِّل إليهم، وقيامِ الحجة على أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قد بلّغ وأدّى ما أمره الله ببلاغه وأدائه على ما أمره به، وصحةِ الخبر عن عبد الله بن مسعود بقيله[١] : كان الرجل منا إذا تعلم عشرَ آيات لم يجاوزهُن حتى يعلم معانيهنّ والعملَ بهنّ ــ[٢] ما ينبىء عن جهل من ظنّ أو توهَّم أنّ معنى الخبر الذى ذكرنا عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن

(١) فى المطبوعة « قد بلغ فأدى . . . » و « لقيله » .
(٢) سياق عبارته من أول هذه الفقرة هو : «وفى أمر الله جل ثناؤه ... وفى قيام الحجة . . . ، وفى صحة الخبر . . . ما ينبىء . . . »

يفسر من القرآن شيئاً إلا آياً بعَدد ، هو أنه لم يكن يبين لأمته من تأويله إلا اليسير القليل منه .

هذا مع ما في الخبر الذى رُوى عن عائشة من العلّة التى فى إسناده ، التى لا يجوز معها الاحتجاجُ به لأحد ممن علم صحيحَ سَند الآثار وفاسدَها فى الدين . لأنّ راويه ممن لا يُعْرف فى أهل الآثار ، وهو : جعفر بن محمد الزبيرى .

وأما الأخبارُ التى ذكرناها عمن ذكرناها عنه من التابعين ، بإحجامه عن التأويل ، فإنّ فِعلَ من فعل ذلك منهم ، كفعل من أحجم منهم عن الفُتيا فى النّوازل والحوادث ، مع إقراره بأنّ الله جل ثناؤه لم يقبضْ نبيه إليه ، إلا بعد إكمال الدين به لعباده ، وعلمه بأن لله فى كل نازلة وحادثة حُكماً موجوداً بنصٍّ أو دلالة . فلم يكن إحجامُه عن القول فى ذلك إحجامَ جاحدٍ أن يكون لله فيه حكم موجود بين أظهُرِ عباده ، ولكن إحجامَ خائفٍ أن لا يبلغَ فى اجتهاده ما كلّف الله العلماءَ من عباده فيه .

فكذلك معنى إحجام مَن أحجم عن القيل فى تأويل القرآن وتفسيره من العلماء السّلف ، إنما كان إحجامه عنه حِذاراً أن لا يبلغ أداءَ ما كلِّف من إصابة صوابِ القول فيه ، لا على أن تأويل ذلك محجوبٌ عن علماء الأمة ، غير موجود بين أظهرهم .

﴿ذكر الأخبار﴾

٣١/١ ﴿عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محمودًا علمه بالتفسير﴾

﴿ومن كان منهم مذموماً علمه به﴾

١٠٤ — حدثنا محمد بن بشار، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن سليمان ، عن مسلم ، قال : قال عبد الله : نعم تَرْجمانُ القرآن ابنُ عباس .

١٠٥ — حدثني يحيي بن داود الواسطى ، قال: حدثنا إسحق الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن أبى الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : نعم تَرْجمانُ القرآن ابنُ عباس .

١٠٦ — وحدثني محمد بن بشار ، قال : حدثنا جعفر بن عون، قال : حدثنا الأعمش ، عن أبى الضحى ، عن مسروق عن عبد الله، بنحوه .

١٠٧ — حدثنا أبو كريب قال: حدثنا طَلق بن غنام ، عن عثمان المكى ، عن ابن أبى مُليكة قال : رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ، ومعه ألواحُه ، فيقول له ابن عباس : «اكتب» ، قال: حتى سأله عن التفسير كلِّه[1] .

١٠٨ — حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا المحاربى ، ويونس بن بُكير قالا : حدثنا محمد بن إسحق ، عن أبان بن صالح ، عن مجاهد ، قال : عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عَرْضات ، من فاتحته إلى خاتمته ، أوقِفه عند كل آية منه وأسألُه عنها .

---

(١) الخبر ١٠٧ — فى المطبوعة : «ومع الواحد» وهو تصحيف . وقد نقله ابن كثير فى التفسير ١ : ١٠ .

١٠٩ - وحدثني عبيد الله بن يوسف الجُبَيْرِيّ، عن أبي بكر الحنفي ، قال : سمعت سفيان الثوري يقول : إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبُكَ به .

١١٠ - وحدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا سليمان أبو داود ، عن شعبة ، عن عبد الملك بن مَيْسَرة ، قال : لم يلق الضحّاكُ ابنَ عباس، وإنما لقي سعيدَ ابن جبير بالرّيّ ، وأخذ عنه التفسير .

١١١ - حدثنا ابن المثنى ، قال : حدثنا أبو داود ، عن شعبة ، عن مُشَاش ، قال : قلت للضحاك : سمعتَ من ابن عباس شيئاً ؟ قال : لا .

١١٢ - حدثنا أبو كريب، قال : حدثنا ابن إدريس ، قال حدثنا زكريا ، قال : كان الشعبي يمرّ بأبي صالح باذان ، فيأخُذ بأذنه فيعرُكُها ويقول : تُفسّر القرآنَ وأنتَ لا تقرأ القرآن ![1]

١١٣ - حدثني عبد الله بن أحمد بن شَبُّويه ، قال : حدثنا علي بن الحسين ابن واقد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا الأعمش ، قال : حدثني سعيد بن جُبير ، عن ابن عباس : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ [سورة غافر : ٢٠] قال : قادر على أن يجزيَ بالحسنة الحسنة[2] ، وبالسيئة السيئة ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة غافر : ٢٠] ، قال الحسين : فقلت للأعمش : حدّثني به الكلبي ، إلا أنه قال : إنّ الله قادرٌ أن يجزيَ بالسيئة السيئة وبالحسنة عَشْراً ، فقال الأعمش : لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير[3] .

---

(١) الأثر ١١٢ - أبو صالح باذان ، ويقال « باذام » : هو مولى أم هانىء بنت أبي طالب ، وهو تابعي ثقة ، ومن تكلم فيه فإنما تكلم لكثرة كلامه في التفسير ، وفي رواية الكلبي عنه . انظر شرح المسند في الحديث ٢٠٣٠ ، وهذا الخبر الذي هنا نقله ابن حجر في التهذيب في ترجمته ١ : ٤١٧ عن زكريا ، وهو ابن أبي زائدة . وعرك الأديم والأذن : أخذهما بين يديه أو إصبعيه ودلكهما دلكاً شديداً .

(٢) في المخطوطة : « قادر على أن لا يجزى » وهو خطأ .

(٣) الخبر ١١٣ - يأتي هذا الخبر في تفسير سورة غافر : ٢٠ . ونصه هناك : « ما خرج مني إلا بحقير » ، والذي كان هنا في المطبوعة « ما خرج مني بحقير » ، والصواب ما أثبتناه . و « الخفير » :

١١٤ — حدثنى سليمان عبد الجبار ، قال: حدثنا على بن حكيم الأودىّ ، قال : حدثنا عبد الله بن بُكَير ، عن صالح بن مسلم ، قال : مرّ الشعبى على السُّدِّى وهو يفسر ، فقال : لأن يُضرب على استِك بالطبل ، خيرٌ لك من مجلسك هذا[1] .

١١٥ — حدثنى سليمان بن عبد الجبار ، قال : حدّثنى على بن حكيم ، قال : حدثنا شَريك ، عن مسلم بن عبد الرحمن النخعى ، قال : كنت مع إبراهيم ، فرأى السُّدِّى ، فقال : أمَا إنه يُفسِّر تَفسير القوم .

١١٦ — حدثنا ابن البرقى ، قال : حدثنا عمرو بن أبى سلمة ، قال : سمعتُ سعيد بن بَشير ، يقول عن قتادة ، قال : ما أرى أحداً يجرى مع الكلبىّ فى التفسير فى عِنَان .

قال أبو جعفر : قد قلنا فيما مَضى من كتابنا هذا فى وُجوه تأويل القرآن ، وأن تأويل جميع القرآن على أوجهٍ ثلاثة :

أحدها لا سبيل إلى الوصول إليه ، وهو الذى استأثر الله بعلمه ، وحَجبَ علمه عن جميع خلقه ، وهو أوقاتُ ما كانَ من آجال الأمور الحادثة ، التى أخبر الله فى كتابه أنها كائنة ، مثل : وقت قيام الساعة ، ووقت نزول عيسى بن مريم ، ووقتِ طلوع الشمس من مغربها ، والنفخ فى الصور ، وما أشبه ذلك .

والوجه الثانى : ما خصَّ الله بعلم تأويله نبيَّه صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته ، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجةُ ، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم لهم تأويلَه .

والثالث منها : ما كان علمهُ عند أهل اللسان الذى نزل به القرآن ، وذلك

مجير القوم الذى يكونون فى ضمانه ما داموا فى بلاده . وراوى هذا الخبر — على بن الحسين بن واقد : ضعفه أبو حاتم ، وقال البخارى : «كنت أمر عليه طرفى النهار ، ولم أكتب عنه» . وأبوه حسين بن واقد : ثقة .

(١) الأثر ١١٤ — صالح بن مسلم : مضت ترجمته فى الحديث ١٠٣ .

علم تأويل عربيته وإعرابه ، لا يُوصَل إلى علم ذلك إلا من قِبَلهم . ٣٢/١

فإذ كان ذلك كذلك ، فأحقُّ المفسرين بإصابة الحق — فى تأويلِ القرآنِ الذى إلى عِلم تأويله للعباد السبيلُ — أوضحُهم حُجة فيما تأوّل وفسَّر ، مما كان تأويله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته[١] من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه : إمَّا من جهة النقل المستفيض ، فيما وُجِد فيه من ذلك عنه النقلُ المستفيض ، وإمَّا من جهة نقل العدول الأثبات ، فيما لم يكن فيه عنه النَّقلُ المستفيض ، أومن جهة[٢] الدلالة المنصوبة على صحته ؛ وأصحُّهم برهاناً[٣] — فيما ترجَم وبيَّن من ذلك — ممّا كان مُدرَكاً علمُه من جهة اللسان :[٤] إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة ، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة ، كائناً من كان ذلك المتأوِّل والمفسِّر ، بعد أن لا يكون خارجاً تأويلُه وتفسيره ماتأول وفسر من ذلك ، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة ، والخلف من التابعين وعلماء الأمة .

---

(١) سياق عبارته « أوضحهم حجه . . . من أخبار رسول الله . . . » وما بينهما فصل .

(٢) كل ما جاء فى هذه العبارة من قوله « جهة » ، فكانه فى المطبوعة « وجه » .

(٣) فى المطبوعة : « وأوضحهم برهانا » ، وليست بشىء . وقوله : « وأصحهم برهاناً» معطوف على قوله آنفاً « أوضحهم حجة » .

(٤) ترجم : فسر وبين ، كما مضى آنفاً فى ص : ٧٠ رقم : ١ .

﴿القول فى تأويل أسماء القرآن وسُوَره وآيه﴾

قال أبو جعفر : إنّ الله تعالى ذكرهُ سمَّى تنزيله الذى أنزله على عبده محمد صلى الله عليه وسلم أسماء أربعة :

منهن : « القرآن »، فقال فى تسميته إياه بذلك فى تنزيله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هٰذَا الْقُرْآنَ وإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [سورة يوسف : ٣] ،وقال: ﴿إِنَّ هٰذَا الْقُرآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِى إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [سورة النمل : ٧٦] .

ومنهنّ : « الفرقان » ، قال جل ثناؤه فى وحيه إلى نبيه صلى الله عليه وسلم يُسمِّيه بذلك: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [سورة الفرقان : ١] .

ومنهن: « الكتاب »: قال تباركَ اسمهُ فى تسميته إياه به : ﴿الحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً ، قَيِّماً﴾ [سورة الكهف : ١] .

ومنهنّ: « الذكر »، قال تعالى ذكره فى تسميته إياه به : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر : ٩] .

ولكلّ اسم من أسمائه الأربعة فى كلام العرب ، معنى ووجهٌ غيرُ معنى الآخر ووجهه .

* * *

فأما « القرآن » ، فإن المفسرين اختلفوا فى تأويله . والواجبُ أن يكون تأويله على قول ابن عباس : من التلاوة والقراءة ، وأن يكون مصدراً من قول القائل :

قرأت ، كقولك « الخُسران » من « خسِرت » ، و « الغُفْران » من « غفر الله لك » ، و « الكُفران » من « كفرتُك » ، « والفرقان » من « فرَق الله بين الحق والباطل » .

١١٧ — وذلك أنّ يحيى بن عثمان بن صالح السهمى حدثنى ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثنى معاوية بن صالح ، عن على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس فى قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ ، يقول : بيَّناه ، ﴿ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة : ١٨] يقول : اعمل به(١) .

ومعنى قول ابن عباس هذا : فإذا بيَّناه بالقراءة ، فاعمل بما بيناه لك بالقراءة . ومما يوضح صحة ما قلنا فى تأويل حديث ابن عباس هذا ، ما :—

١١٨ — حدثنى به محمد بن سعد ، قال : حدثنى أبى ، قال : حدثنى عمى ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عباس : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة : ١٧] قال : أن نُقرئك فلا تنسى ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ عليك ﴿ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ يقول : إذا تُلِى عليك فاتَّبعْ ما فيه(٢) .

قال أبو جعفر : فقد صرَّح هذا الخبرُ عن ابن عباس : أنّ معنى « القرآن » عنده القراءة ، فإنه مصدر من قول القائل : قرأتُ ، على ما بيَّناه .

وأما على قول قتادة ، فإن الواجب أن يكون مصدراً ، من قول القائل : قرأتُ الشىء ، إذا جمعتَهُ وضممتَ بعضه إلى بعض ، كقولك : « ما قرأتْ هذه الناقةُ سَلًى قطُّ »(٣) ، تريد بذلك أنها لم تضممْ رحماً على ولد ، كما قال عمرو بن كلثوم التغلبىّ :

---

(١) الأثر ١١٧ — سيأتى فى تفسير سورة القيامة : ١٧ — ١٨ ، وفى إسناده هناك خطأ ، ذلك أنه قال : «حدثنا على قال حدثنا أبو صالح . . .» وصوابه : «حدثنا يحيى قال حدثنا أبو صالح» . وأبو صالح هو : عبد الله بن صالح المبين فى إسنادنا هذا .

(٢) الأثر ١١٨ — سيأتى أيضاً فى تفسير هذه الآية من سورة القيامة .

(٣) السلى : الجلدة الرقيقة التى يكون الولد فى بطن أمه ملفوفاً فيها ، وهو فى الدواب والإبل : السلى ، وفى الناس : المشيمة .

تُرِيكَ – إِذَا دَخَلْتَ على خَلاءٍ ، وَقَدْ أَمِنَتْ عُيُونَ الـكَاشِحِينا –[1]
ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ ، أَدْماءَ ، بِكْرٍ ، هِجَانِ اللَّوْنِ ، لَمْ تَقْرَأْ جَنِينا[2]

يعنى بقوله : « لم تقرأ جنيناً » ، لم تضممْ رحماً على ولد .

٣٣/١ ١١٩ – وذلك أن بشر بن مُعاذ العَقَدىّ حدثنا قال : حدثنا يزيد بن زُرَيْع قال : حدثنا سعيد بن أبى عَرُوبة ، عن قتادةَ فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ ﴾ ، يقول : حفظه وتأليفه ، ﴿ فَإِذا قَرَأْنَاهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ اتَّبع حلاله ، واجتنب حرامه .

١٢٠ – حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعانى ، قال : حدثنا محمد بن ثور ، قال : حدثنا معمر ، عن قتادة بمثله .[3]

فرأى قتادة أن تأويلَ « القرآن » : التأليفُ .

قال أبو جعفر : ولكلا القولين – أعنى قولَ ابن عباس وقول قتادة – اللذين حكيناهما ، وجهٌ صحيح فى كلام العرب . غيرَ أنّ أولى قولَيْهما بتأويل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، قول ابن عباس .

لأن الله جلّ ثناؤه أمر نبيه فى غير آيةٍ من تنزيله باتباع ما أوحى إليه ، ولم يرخِّص له فى ترك اتباع شىء من أمره إلى وقتِ تأليفه القرآنَ له . فكذلك قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، نظير سائر ما فى آى القرآن التى أمره الله فيها باتباع ما أوحى إليه فى تنزيله .

---

(١) من معلقته المشهورة . والضمير فى قوله : « تريك » إلى أم عمرو صاحبته . والكاشح : العدو المضمر العداوة ، المعرض عنك بكشحه . وقوله : « على خلاء » ، أى على غرة وهى خالية متبذلة .

(٢) العيطل : الناقة الطويلة العنق فى حسن منظر وسمن . والأدماء : البيضاء مع سواد المقلتين ، وخير الإبل الأدم ، والعرب تقول : « قريش الإبل أدمها وصهبها » ، يعنون أنها فى الإبل كقريش فى الناس فضلا . ووصفها بأنها بكر ، لأن ذلك أحسن لها ، وهى فى عهدها ذلك ألين وأسمن . وهجان اللون : بيضاء كريمة . وسيأتى هذا البيت الثانى فى تفسير الطبرى ٢٩ : ١١٨ « بولاق » .

(٣) الأثر ١١٩ ، ١٢٠ – سيأتى بإسناديه فى تفسير سورة القيامة .

ولو وَجب أنْ يكون معنى قوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، فإذا ألَّفناه فاتبع ما ألَّفنا لك فيه — لوجب أن لا يكون كان لزِمه فرضُ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ولا فرضُ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [سورة المدثر : ١ ، ٢] قبل أن يؤلَّف إلى ذلك غيرُه من القرآن . وذلك ، إنْ قاله قائل ، خروجٌ من قول أهل المِلَّة .

وإذ صَحَّ أن حكم كلَّ آية من آى القرآن كانَ لازماً النبىَّ صلى الله عليه وسلم اتباعُه والعملُ به ، مؤلَّفة كانت إلى غيرها أو غيرَ مؤلَّفة — صحّ ما قال ابن عباس فى تأويل قوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، أنه يعنى به: فإذا بيَّناه لك بقراءتنا، فاتبع ما بيناه لك بقراءتنا — دون قول من قال: معناه، فإذا ألَّفناه فاتَّبع ما ألفناه .

وقد قيل إن قول الشاعر :

ضَحَّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوانُ السُّجُودِ بِهِ ... يُقَطِّع اللَّيلَ تَسْبِيحاً وقُرْآنَا(١)

يعنى به قائله : تسبيحاً وقراءةً .

فإن قال قائل : وكيف يجوز أن يسمى « قرآناً » بمعنى القراءة ، وإنما هو مقروء ؟

قيل : كما جاز أن يسمى المكتوب « كتاباً » ، بمعنى : كتاب الكاتب ، كما قال الشاعر فى صفة كتاب َطلاقٍ كتبه لامرأته :

تؤَمِّل رَجْعَــةً مِنِّى ، وفيها ... كِتابٌ مثلَ ما لَصِق الغِرَاءُ(٢)

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ديوانه : ٤١٠ ، وضحى : ذبح شاته ضحى النحر ، وهى الأضحية . واستعاره حسان لمقتل عثمان فى ذى الحجة سنة ٣٥ ، رضى الله عنهما . والعنوان : الأثر الذى يظهر فتستدل به على الشىء .

(٢) لم أجد هذا البيت فى شىء من المراجع التى بين يدى . وتنصب «مثل» على أنه بيان لحال المفعول المطلق المحذوف ، وتقديره : «كتاب لاصق لصوقاً مثل ما لصق الغراء»

يريد : طلاقاً مكتوباً ، فجعل « المكتوب » كتاباً .

* *

وأما تأويل اسمه الذى هو « فُرْقان » ، فإن تفسيرَ أهل التفسير جاء فى ذلك بألفاظ مختلفة ، هى فى المعانى مؤتلفة .

١٢١ — فقال عكرمة ، فيما حدثنا به ابن حُميد ، قال : حدثنا حَكّام بن سَلْم ، عن عَنْبسة ، عن جابر ، عن عكرمة : أنه كان يقول : هو النَّجاة .

وكذلك كان السُّدِّىّ يتأوّله .

١٢٢ — حدثنا بذلك محمد بن الحسين ، قال : حدثنا أحمد بن المُفَضَّل ، قال : حدثنا أسباط ، عن السُّدِّى — وهو قول جماعة غيرهما .

وكان ابن عباس يقول : « الفرقان » : المخرَجُ .

١٢٣ — حدثنى بذلك يحيى بن عثمان بن صالح ، قال : حدثنا عبدالله بن صالح ، عن معاوية بن صالح ، عن على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس .

وكذلك كان مجاهد يقول فى تأويله بذلك .

١٢٤ — حدثنا بذلك ابن حُميد ، قال : حدثنا حَكّام ، عن عنبسة ، عن جابر ، عن مجاهد[١] .

وكان مجاهد يقول فى قول الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ الفُرْقَانِ ﴾ [سورة الأنفال : ٤١] يومٌ فَرَقَ الله فيه بين الحقّ والباطل .

١٢٥ — حدثنى بذلك محمد بن عمرو الباهلى ، قال : حدثنى أبو عاصم ، عن عيسى بن ميمون ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد[٢] .

وكلّ هذه التأويلات فى معنى « الفرقان » — على اختلاف ألفاظها — متقارباتُ المعانى . وذلك أنّ من جُعِل له مخرجٌ من أمر كان فيه ، فقد جُعل

---

(١) الآثار السالفة كلها مروية فى تفسير آية الأنفال : ٢٩ .

(٢) الأثر ١٢٥ — يأتى فى تفسير آية الأنفال : ٤١ .

له ذلك المخرجُ منه نجاةً. وكذلك إذا نُجِّى منه، فقد نُصِر على من بَغاه فيه سُوءًا، وفُرِق بينه وبين باغيه السُّوءَ.

فجميع ما روينا — عمن روينا عنه — فى معنى «الفرقان»، قولٌ صحيح المعانى، لاتفاق معانى ألفاظهم فى ذلك. ٣٤/١

وأصلُ «الفُرْقان» عندنا: الفرقُ بين الشيئين والفصل بينهما. وقد يكون ذلك بقضاءٍ، واستنقاذٍ، وإظهار حُجَّة، ونَصْرٍ[1]، وغير ذلك من المعانى المفرِّقة بين المحقّ والمبطِل. فقد تبين بذلك أنّ القرآن سُمّى «فرقاناً»، لفصله — بحججه وأدلّته وحدود فرائضه وسائر معانى حُكمه — بين المحق والمبطل. وفرقانُه بينهما: بنصره المحقّ، وتخذيله المبطل، حُكماً وقضاءً.

* * *

وأما تأويل اسمه الذى هو «كتابٌ»: فهو مصدر من قولك «كتبت كتاباً» كما تقولُ: قمت قياماً، وحسبت الشيء حِساباً. والكتابُ: هو خطُّ الكاتب حروفَ المعجم مجموعةً ومفترقة. وسُمى «كتاباً»، وإنما هو مكتوب، كما قال الشاعر فى البيت الذى استشهدنا به:

* وفيها كِتابٌ مثلَ ما لَصِقَ الغِراءُ *

يعنى به مكتوباً.

* * *

وأما تأويل اسمه الذى هو «ذِكْرٌ»، فإنه محتمل معنيين: أحدهما: أنه ذكرٌ من الله جل ذكره، ذكَّر به عباده، فعرَّفهم فيه حدوده وفرائضه، وسائرَ ما أودعه من حُكمه. والآخر: أنه ذكرٌ وشرف وفخرٌ لمن آمن به وصدَّق بما فيه، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [سورة الزخرف: ٤٤]، يعنى به أنه شرفٌ له ولقومه.

* * *

(١) فى المطبوعة: «وتصرف» مكان «ونصر»، وهو خطأ محض.

ثم لسوَر القرآن أسماءٌ سمّاها بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

١٢٦ ــ حدثنا محمد بن بشار ، قال: حدثنا أبو داود الطيالسى ، قال : حدثنا أبو العوّام ــ وحدثنى محمد بن خلف العَسْقلانى ، قال: حدثنا رَوّاد بن الجرّاح ، قال : حدثنا سعيد بن بَشير ، جميعاً ــ عن قتادة ، عن أبى المَليح ، عن واثلة بن الأسْقَع : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: أعطِيتُ مكان التوراةِ السبعَ الطُّوَل ، وأعطيت مكان الزَّبور المِئِين ،وأعطيتُ مكان الإنجيل المَثَانى ، وفُضِّلت بالمفصَّل[1] .

١٢٧ ــ حدثنى يعقوب بن إبراهيم ، قال: حدثنا ابن عُلية ، عن خالد الحذّاء ، عن أبى قِلابة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطِيتُ السبعَ الطُّوَل مكان التوراة ، وأعطيت المثانِىَ مكانَ الزَّبور ، وأعطيت المئين مكانَ الإنجيل ، وفُضِّلت بالمفصَّل[2] . قال خالد : كانوا يسمُّون المفصَّل: العربىَّ . قال خالد: قال بعضهم : ليس فى العربىّ سجدةٌ .

---

(١) الحديث ١٢٦ – رواه الطبرى هنا بإسنادين ، أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف : فرواه من طريق أبى داود الطيالسى عن أبى العوام ، وهذا إسناد صحيح . ورواه من طريق رواد بن الجراح عن سعيد بن بشير ، وهذا إسناد ضعيف – كلاهما عن قتادة .

أما طريق الطيالسى ، فإنه فى مسنده رقم ١٠١٢ ، ورواه أحمد فى المسند رقم ١٧٠٤٩ (٤ : ١٠٧ طبعة الحلبى) وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ : ١٥٨ ، ونسبه أيضاً للطبرانى « بنحوه » . وأبو العوام ، فى الإسناد الأول : هو « عمران بن داور » بفتح الدال وبعد الألف واو مفتوحة وآخره راء – « القطان » ، وهو ثقة .

وأما الطريق الثانى ، فى إسناده « رواد بن الجراح العسقلانى » ، وهو صدوق ، إلا أنه تغير حفظه فى آخر عمره ، كما قال أبو حاتم ، فيما نقله عنه ابنه فى الجرح والتعديل ١ / ٢ : ٥٢٤ ، وقال البخارى فى الكبير ٢ / ١ : ٣٠٧ : « كان قد اختلط ، لا يكاد أن يقوم حديثه » . و« رواد » بفتح الراء وتشديد الواو وآخره دال . ووقع فى الأصول هنا « داود » ، وهو خطأ . وفى إسناده أيضاً « سعيد بن بشير » ، وهو صدوق يتكلمون فى حفظه . ولكن لم ينفرد « رواد » بروايته عن سعيد ، فقد ذكره ابن كثير فى التفسير ١ : ٦٤ من كتاب أبى عبيد : عن هشام بن إسمعيل الدمشقى عن محمد بن شعيب عن سعيد بن بشير ، وقال ابن كثير : « هذا حديث غريب ، وسعيد بن بشير : فيه لين » ، وهو تعليل غير محرر ! فإن سعيد بن بشير لم ينفرد به – كما هو ظاهر– بل تأيدت روايته برواية الطيالسى عن أبى العوام عمران بن داور ،وهو إسناد صحيح ، كما قلنا. وسيأتى بإسناد ثالث ،رقم ١٢٩.

(٢) الحديث ١٢٧ – هذا خبر مرسل عن أبى قلابة .

١٢٨ — وحدثنا محمد بن حميد، قال حدثنا حَكّام بن سَلْم، عن عمرو بن أبي قيس، عن عاصم، عن المسيَّب، عن ابن مسعود قال: الطُّوَل كالتوراة، والمئون كالإنجيل، والمثاني كالزَّبور، وسائر القرآن بعدُ فَضْلٌ على الكتب[١].

١٢٩ — حدثني أبو عُبيد الوَصَّابي، قال: حدثنا محمد بن حفص، قال: أنبأنا أبو حميد، حدثنا الفزاري، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن أبي بُرْدة، عن أبي المَلِيح، عن واثلة بن الأسقع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال أعطاني ربّي مكانَ التوراة السبعَ الطول، ومكان الإنجيل المثاني، ومكان الزَّبور المئين، وفضّلني ربي بالمفصَّل[٢].

قال أبو جعفر: والسبع الطُّوَل: البقرةُ، وآل عِمْران، والنساء، والمائدة،

---

(١) الخبر ١٢٨ — لم نجد خبر ابن مسعود هذا. و «عاصم»: هو ابن أبي النجود، بفتح النون، وهو عاصم بن بهدلة. و «المسيب»: هو ابن رافع الأسدي، وهو تابعي ثقة، ولكنه لم يلق ابن مسعود، إنما يروي عن مجاهد ونحوه، كما قال أبو حاتم. انظر التهذيب ١٠ : ١٥٣، والمراسيل لابن أبي حاتم: ٧٦، وشرح المسند، في الحديث: ٣٦٧٦.

(٢) الحديث ١٢٩ — هذا إسناد آخر للحديث الماضي ١٢٦، وهو إسناد مشكل، لم تستبن لنا حقيقته:

فأوله «أبو عبيد الوصابي حدثنا محمد بن حفص»! كذا وقع في الأصول. وأخشى أن يكون خطأ، بل لعله الراجح عندي، فإن أبا عبيد الوصابي: هو محمد بن حفص نفسه، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣ / ٢ : ٢٣٧، قال: «محمد بن حفص الوصابي الحمصي أبو عبيد، روى عن محمد بن حمير وأبي حيوة شريح بن يزيد. أدركته وأردت قصده والسماع منه، فقال لي بعض أهل حمص: ليس بصدوق، ولم يدرك محمد بن حمير، فتركته». وترجمه الحافظ في لسان الميزان ٥ : ١٤٦ بنحو هذا، وزاد أن ابن مندة ضعفه، وأن ابن حبان ذكره في الثقات. وكذلك ذكره الدولابي في الكنى ٢ : ٧٥، ٧٦ باسمه وكنيته، وروى حديثاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبي عبيد هذا.

ثم «أبو حميد» الراوي عنه محمد بن حفص: لم أستطع أن أعرف من هو؟ وكذلك «الفزاري» شيخ أبي حميد، وقد يكون هو أبا إسحق الفزاري.

وأما أبو بردة: فهو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وهو يروي في هذا الإسناد عن أبي المليح بن أسامة الهذلي، وكلاهما تابعي، إلا أن أبا بردة أكبر من أبي المليح، فيكون من رواية الأكابر عن الأصاغر.

وفي مجمع الزوائد ٧ : ١٥٨ حديث نحو هذا من حديث أبي أمامة، قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم، وقد ضعفه جماعة، ويعتبر بحديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

والأنعام، والأعراف ، ويونس ، فى قول سعيد بن جبير [١] .

١٣٠ — حدثنى بذلك يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هُشيم، عن أبى بِشر، عن سعيد بن جبير .

وقد روى عن ابن عباس قولٌ يدلّ على موافقته قولَ سعيد هذا .

١٣١ — وذلك ما حدثنا به محمد بن بَشّار ، قال : حدثنا ابن أبى عَدىّ ، ويحيى بن سعيد ، ومحمد بن جعفر ، وسهل بن يوسف ، قالوا : حدثنا عَوْف ، قال : حدثنى يزيد الفارسىّ ، قال : حدثنى ابن عباس : قال : قلت لعثمان بن عفان : ما حملكم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفال، وهى من المثانى ، وإلى براءة وهى من المئين ، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطراً: «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتموهما فى السبع الطُّوَل ؟ ما حملكم على ذلك ؟ قال عثمان : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ممّا يأتى عليه الزمانُ وهو تُنزَّل عليه السُّوَرُ ذواتُ العَدد، فكان إذا
٣٥/١ نزل عليه الشىء دعا ببعض من كان يكتبُ فيقول : ضَعُوا هؤلاء الآيات فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا . وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت براءةُ من آخر القرآن نزولاً ، وكانت قِصّتُها شبيهةً بقصتها ، فظننت أنها منها . فقُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يُبيِّن لنا أنها منها ، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ووضعتهما فى السَّبع الطُّوَل »[٢] .

فهذا الخبر ينبئ عن عثمان بن عفان رحمة الله عليه ، أنه لم يكن تَبيَّن له أنّ

---

(١) انظر تفسير ابن كثير فى أول سورة البقرة ١ : ٦٤ . و « الطول » ، بضم الطاء وفتح اللام : جمع « الطولى » ، مثل « الكبر » و « الكبرى » .

(٢) الخبر ١٣١ — رواه أحمد بن حنبل فى المسند عن يحيى بن سعيد، وعن إسمعيل بن إبراهيم ، وعن محمد بن جعفر ، كلهم عن عوف الأعرابى ، بهذا الإسناد ، مطولا ، برقمى : ٣٩٩ ، ٤٩٩ وهو حديث ضعيف جداً ، فصلت طرقه ، ووجه ضعفه ، فى شرح المسند : ٣٩٩ .

الأنفال وبراءةَ من السبع الطُّوَل ، ويصرِّح عن ابن عباس أنه لم يكن يَرى ذلك منها .

وإنما سميت هذه السور السبعَ الطُّوَل ، لطولها على سائر سُوَر القرآن .

وأما «المئون» : فهى ما كان من سور القرآن عددُ آيه مئة آية ، أو تزيد عليها شيئاً أو تنقص منها شيئاً يسيراً .

وأما «المثانى» : فإنها ما ثَنَّى المئين فتلاها ، وكان المئون لها أوائلَ ، وكان المثانى لها ثوانى . وقد قيل : إن المثانى سميت مثانى ، لتثنية الله جل ذكره فيها الأمثالَ والخبرَ والعبرَ ، وهو قول ابن عباس .

١٣٢ — حدثنا بذلك أبو كريب ، قال : حدثنا ابن يمان ، عن سفيان ، عن عبد الله بن عثمان ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وروى عن سعيد بن جبير ، أنه كان يقول : إنما سميت مثانى لأنها ثنيت فيها الفرائضُ والحدود .

١٣٣ — حدثنا بذلك محمد بن بَشَّار ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبى بشر ، عن سعيد بن جُبير .

وقد قال جماعة يكثر تعدادهم : القرآن كله مَثانٍ .

وقال جماعة أخرى : بل المثانى فاتحة الكتاب ، لأنها تُثْنَى قراءتُها فى كل صلاة .

وسنذكر أسماء قائلى ذلك وعللَهم ، والصوابَ من القول فيما اختلفوا فيه من ذلك ، إذا انتهينا إلى تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ المَثَانِى ﴾ [سورة الحجر : ٨٧] إن شاء الله ذلك .

وبمثل ما جاءتْ به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أسماء سور القرآن التى ذُكرَتْ ، جاء شعرُ الشعراء . فقال بعضهم :

حَلفتُ بالسَّبعِ اللَّواتى طُوِّلتْ وبِمئِينَ بعدَها قد أُمْئِيَتْ[١]
وبمَثَانٍ ثُنِّيتْ فكُرِّرتْ وبالطَّواسِينِ التى قد ثُلِّثَتْ[٢]
وبالحَواميم اللَّوَاتِى سُبِّعتْ وبالمفصَّلِ اللَّواتِى فُصِّلتْ[٣]

قال أبو جعفر رحمة الله عليه : وهذه الأبيات تدل على صحّة التأويل الذى تأوّلناه فى هذه الأسماء .

وأما « المفصَّل » : فإنها سميت مفصَّلا لكثرة الفصول التى بين سوَرها بـ« بسم الله الرحمن الرحيم » .

* * *

قال أبو جعفر : ثم تسمى كل سورة من سور القرآن « سورة » ، وتجمع « سُوَراً » ، على تقدير « خُطبة وخُطب » ، « وغُرفة وغُرَف » .

والسورة ، بغير همز : المنزلة من منازل الارتفاع . ومن ذلك سُور المدينة ، سمى بذلك الحائطُ الذى يحويها ، لارتفاعه على ما يحويه . غير أن السُّورة من سُور المدينة لم يسمع فى جمعها « سُوَر » ، كما سمع فى جمع سورة من القرآن « سور». قال العجاج فى جمع السُّورة من البناء :

فرُبَّ ذِى سُرَادِقٍ مَحْجُورِ سُرْتُ إليه فى أَعالى السُّورِ[٤]

فخرَج تقدير جمعها على تقدير جمع بُرَّة وبُسْرة، لأن ذلك يجمع بُرًّا وبُسراً . وكذلك لم يسمع فى جمع سورة من القرآن سُوْرٌ، ولو جمعت كذلك لم يكن خطأ فى القياس ، إذا أريد به جميعُ القرآن . وإنما تركوا — فيما نرى — جمعه كذلك، لأن كل جمع كان بلفظ الواحد المذكَّر مثل : بُرّ وشعير وقَصَب وما أشبه ذلك، فإن

(١) الأبيات فى مجاز القرآن لأبى عبيدة : ٧ . أمأيت لك الشيء : أكملت لك عدته حتى بلغ المئة.

(٢) الطواسين التى ثلثت ، يعنى طسم الشعراء ، وطس النمل ، وطسم القصص .

(٣) الحواميم التى سبعت : سبع سور من سورة غافر إلى سورة الأحقاف .

(٤) ديوانه : ٢٧ . والسرادق : كل ما أحاط بالشيء واشتمل عليه ، من مضرب أو خباء أو بناء . ويعنى حريم الملك . ومحجور : محرم ممنوع لا يوطأ إلا بإذن . وسار الحائط يسوره وتسوره : علاه وتسلقه . « سرتُ إليه » : تسلقته .

جِماعَه يجرى مجرى الواحد من الأشياء غيره[١]. لأن حكم الواحد منه منفرداً قلَّما يُصاب ، فجرى جماعه مجرى الواحد من الأشياء غيره[٢] ، ثم جُعلت الواحدةُ منه كالقطعة من جميعه ، فقيل: بُرَّة وشعيرة وقصبة ، يراد به قطعة منه[٣] . ولم تكن
١/٣٦ سور القرآن موجودةً مجتمعةً اجتماعَ البرّ والشعير وسور المدينة ، بل كلّ سورة منها موجودةٌ منفردة بنفسها ، انفرادَ كل غُرْفة من الغُرَف وخُطبة من الخطب ، فجُعِل جمعُها جمع الغُرَف والخطب ، المبنيِّ جمعها من واحدها .

ومن الدلالة على أنّ معنى السورة : المنزلةُ من الارتفاع ، قول نابغة بنى ذُبيان :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أعطاكَ سُورَةً ... تَرَى كلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ[٤]

يعنى بذلك : أنّ الله أعطاه منزلة من منازل الشرف التى قصَّرت عنها منازلُ الملوك .

وقد همز بعضهم السورةَ من القرآن . وتأويلُها ، فى لغة من هَمَزها ، القطعةُ التى قد أفضِلت من القرآن عما سواها وأبقيت . وذلك أن سؤر كل شىء : البقية منه تَبقى بعدَ الذى يُؤخذ منه ، ولذلك سميت الفضْلة من شراب الرجل — يشرَبُه ثم يُفضلها فيبقيها فى الإناء — سُؤْراً . ومن ذلك قول أعشى بنى ثعلبة ، يصف امرأةً فارقته فأبقت فى قلبه من وجْدِها بقية :

فبَانَتْ ، وقد أَسْأَرتْ فى الفُؤا ... دِ صَدْعاً ، على نَأيِهَا ، مُسْتَطِيرَا[٥]

---

(١) فى المطبوعة : « فإن جماعه كالواحد » . وفى المخطوطة « فإن جماعه مجرى الواحد » ، سقط من الناسخ قوله « يجرى . . . » .

(٢) فى المطبوعة « مفرداً » مكان « منفرداً » .

(٣) يعنى أنه اسم جنس ، سبق الجمع الواحد . لأنه لم يوضع للآحاد ، وإنما وضع لجملته مجتمعاً ، وهو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء .

(٤) ديوانه : ٥٧ ، ويأتى فى تفسير الطبرى : ٢١٥ (بولاق). يتذبذب : يضطرب ويحار. والذبذبة : تردد الشىء المعلق فى الهواء يمنة ويسرة . يقول : أعطاك الله من المنزلة الرفيعة ، ما لو رامه ملك وتسامى إليه ، بقى معلقاً دونها حائراً يضطرب ويتردد ، لا يطيق أن يبلغها .

(٥) ديوانه : ٦٧ ، ويأتى فى تفسير للطبرى ٢٩ : ١٢٩ (بولاق) . استطار الصدع فى الزجاجة وغيرها : تبين فيها من أولها إلى آخرها ، وفشا وامتد .

وقال الأعشى فى مثل ذلك :

بَانَتْ، وقدأ سْأَرَت فى النَّفس حَاجَتَهَا ، بعدَ ائتِلاف ؛ وخيرُ الوُدِّ ما نَفَعَا(١)

* * *

وأما الآية من آى القرآن ، فإنها تحتمل وجهين فى كلام العرب :

أحدُهما : أن تكون سمِّيت آية ، لأنها علامةٌ يُعرف بها تمام ما قبلها وابتداؤها ، كالآية التى تكون دلالةً على الشىء يُستدلّ بها عليه ، كقول الشاعر :

أَلِكْنى إليها ، عَمْرَكَ اللهُ يا فَتى ، بآيةِ ما جاءتْ إلينا تَهَادِيَا(٢)

يعنى : بعلامة ذلك(٣) . ومنه قوله جل ذكرُه : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ ﴾ [سورة المائدة : ١١٤] أى علامةً منك لإجابتك دُعاءنا وإعطائك إيّانا سُؤْلَنا .

والآخر منهما : القصةُ ، كما قال كعب بن زهير بن أبى سُلمى :

أَلَا أَبْلغا هذا المُعَرِّض آيَةً : أَيَقْظانَ قالَ القولَ إِذْ قالَ ،أَمْ حَلَمْ(٤)

يعنى بقوله « آية » : رسالةً منّى وخبراً عنى .

فيكون معنى الآيات : القصص ، قصةٌ تتلو قصةً ، بفُصُول ووُصُول .

---

(١) ديوانه : ٧٣ . « بعد ائتلاف » : أى بعد ما كنا فيه من جماع وألفة .

(٢) الشعر لسحيم عبد بنى الحسحاس ، ديوانه : ١٩ ، ويأتى فى تفسير الطبرى ١ : ١٥٦ (بولاق) ألكنى إليها : أبلغها رسالة منى ، والرسالة : الألوك والمألكة . وتهادى فى مشيه : تمايل دلالا أو ضعفاً .

(٣) فى المخطوطة : « بعلامة دلت » ، وهو خطأ .

(٤) ديوانه : ٦٤ ، وروايته : « أنه أيقظان » . وقد استظهرت فى شرح كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام : ٨٩ ، أن الصواب « آية » ، كما جاء فى مخطوطة الطبقات ، وشرح الطبرى دال على صواب ما استظهرت . وأهملت كتب اللغة تفسير هذا الحرف على وجهه ، مع مجيئه فى شعر كعب وغيره ، كقول حجل بن نضلة :

أبلغْ معــاويةَ الممــزّقَ آيةً عنّى ، فلستُ كبعض من يتقوّلُ

﴿القول فى تأويل أسماء فاتحة الكتاب﴾

قال أبو جعفر : صَحَّ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما :ـ

١٣٤ ـ حدثنى به يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب ، قال: أخبرنى ابن أبى ذئب ، عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: هى أمّ القرآن، وهى فاتحة الكتاب، وهى السبع المثانى[1].

فهذه أسماءُ فاتحة الكتاب .

وسمِّيت «فاتحةَ الكتاب» ، لأنها يُفتتح بكتابتها المصاحف ، ويُقرأ بها فى الصلوات ، فهى فَواتح لما يتلوها من سور القرآن فى الكتابة والقراءة .

وسمِّيت « أم القرآن » ، لتقدمها على سائر سور القرآن غيرها ، وتأخُّر ما سواها خلفها فى القراءة والكتابة. وذلك من معناها شبيهٌ بمعنى فاتحة الكتاب. وإنما قيل لها ـ بكونها كذلك ـ أمّ القرآن ، لتسمية العرب كل جامع أمراً ـ أو مقدَّمٍ لأمر إذا كانت له توابعُ تتبعه ، هو لها إمام جامع ـ «أمًّا». فتقول للجلدة التى تجمع الدُّماغ : «أم الرأس»[2]. وتسمى لواء الجيش ورايتهم التى يجتمعون تحتها للجيش ـ «أمًّا» . ومن ذلك قول ذى الرُّمة ، يصف رايةً معقودة على قناة يجتمع تحتها هو وصحبُه :

---

(١) الحديث ١٣٤ ـ رواه أحمد فى المسند : ٩٧٨٧ (٢ : ٤٤٨ طبعة الحلبى) . والبخارى ٨ : ٢٨٩ فتح البارى ـ كلاهما من طريق ابن أبى ذئب ، بهذا الإسناد . ولفظ أحمد : « قال فى أم القرآن : هى أم القرآن ، وهى السبع المثانى ، وهى القرآن العظيم » . ولفظ البخارى : « أم القرآن : هى السبع المثانى ، والقرآن العظيم » . وذكره ابن كثير فى التفسير ١ : ٢١ ، من روايتى المسند والطبرى . وذكره السيوطى فى الدر المنثور ١ : ٣ ، ونسبه أيضاً للدارمى وأبى داود والترمذى وابن المنذر وغيرهم . وسيذكره الطبرى مرة أخرى ، فى تفسير الآية ٨٧ من سورة الحجر (١٤ : ٤٠ ـ ٤١ من طبعة بولاق) ، بهذا الإسناد .

(٢) فى المخطوطة : « تلى للدماغ »، وهذه أجود .

٣٧/١ وَأَسْمَرَ، قَوَّامٍ إِذَا نَامَ صُحْبَتِي ، خَفِيفِ الثِّيابِ لا تُوَارِى لَهُ أَزْرَا[١]
عَلَى رَأْسِهِ أُمٌّ لنا نَقْتَدِي بِهَا ، جِمَاعُ أمورٍ لا نُعاصِي لَهَا أَمْرَا[٢]
إِذَا نزلتْ قِيلَ: انزِلُوا، وإذا غدَتْ غَدَتْ ذاتَ بِرْزِيقٍ نَنَال بِهَا فَخْرَا[٣]

يعنى بقوله : « على رأسه أمٌّ لنا » ، أى على رأس الرمح رايةٌ يجتمعون لها فى النزول والرحيل وعند لقاء العدوّ . وقد قيل إن مكة سميت « أمّ القُرى » ، لتقدُّمها أمامَ جميعها ، وجَمْعِها ما سواها . وقيل : إنما سُميت بذلك ، لأن الأرض دُحِيَتْ منها فصارت لجميعها أمًّا . ومن ذلك قول حُمَيد بن ثَوْر الهلالىّ :

إذا كانتِ الخمسُونَ أُمَّكَ ، لم يكنْ لِدائك ، إلّا أنْ تَمُوت ، طَبِيبُ[٤]

لأن الخمسين جامعةٌ ما دونها من العدد ، فسماها أمًّا للذى قد بلغها .

---

(١) ديوانه : ١٨٣ ، مع اختلاف فى بعض الرواية ، ورواية الطبرى أجودهما . أسمر : يعنى رمحاً أسمر القناة . قوام : يظل الليل قائماً ساهراً . خفيف الثياب : يعنى اللواء . والأزر : الظهر . يقول : رمح أسمر عارى الثياب ، لا يوارى اللواء ظهره كما يوارى الثوب ظهر اللابس .

(٢) فى الديوان : « يهتدى » ، والصواب « نهتدى » . وأمه التى ذكر ، هى اللواء ، ويقال للواء وما لف على الرمح منه : أم الرمح . وجماع أمور : أى تجمعها فتجتمع عليها ، وفى الحديث : « حدثنى بكلمة تكون جماعاً . قال : اتق الله فيما تعلم » . والأمور جمع أمر : يعنى شؤوناً عظاماً . وأما قوله : لا نعاصى لها أمراً . فهو من الأمر نقيض النهى .

(٣) « نزلت » يعنى الراية . و « غدت » : سارت غدوة . وفى المطبوعة « ذات تزريق » وهو خطأ . والبرزيق : الموكب الضخم فيه جماعات الناس . وقوله : « ننال بها فخراً » أى نغزو فى ظلالها ، فنظهر على عدونا ونظفر ونغنم ، وذلك هو الفخر . وفى الديوان : « تخال بها فخراً » وفى المخطوطة : « تخال لها » ، كأنه من صفة الراية نفسها ، تهتز وتميل فخراً وتيهاً لكثرة أتباعها من الغزاة والفرسان .

(٤) الشعر ليس لحميد بن ثور ، ولا هو فى ديوانه ، بل هو لأبى محمد التيمى عبد الله بن أيوب ، مولى بنى تيم ثم من بنى سليم ، من أهل الكوفة ، من شعراء الدولة العباسية . أحد الخلعاء المجان الوصافين للخمر ، كان صديقاً لإبراهيم الموصلى وابنه إسحاق ، ونديماً لهما . ثم اتصل بالبرامكة ومدحهم ، واتصل بيزيد بن مزيد ، فلم يزل منقطعاً إليه حتى مات يزيد . الأغانى ١٨ : ١١٥ . وهذا البيت من قصيدة له ، روى بعض أبياتها الجاحظ فى البيان ٣ : ١٩٥ ، وابن قتيبة فى عيون الأخبار ٢ : ٣٢٢ ، والراغب فى محاضرات الأدباء ٢ : ١٩٨ ، ومجموعة المعانى : ١٢٤ ، والشعر فيها جميعاً منسوب لأبى محمد التيمى ، وهو :

إذا كانت السبعون سنّك ، لم يكُن لدائك ، إلا أن تموتَ ، طبيبُ

وأما تأويل اسمها أنها «السَّبْعُ»، فإنها سبعُ آيات ، لا خلاف بين الجميع من القرّاء والعلماء فى ذلك .

وإنما اختلفوا فى الآى التى صارت بها سبع آيات . فقال عُظْمُ أهل الكوفة : صارت سبع آيات بـ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، ورُوِى ذلك عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين . وقال آخرون : هى سبع آيات ، وليس منهن ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، ولكن السابعة «أنعمت عليهم» . وذلك قول عُظْمِ قَرَأَةِ أهل المدينة ومُتْقِنيهم (١) .

قال أبو جعفر : وقد بيَّنا الصواب من القول عندنا فى ذلك فى كتابنا : (اللطيف فى أحكام شرائع الإسلام) بوجيز من القول ، ونستقصى بيان ذلك بحكاية أقوال المختلفين فيه من الصحابة والتابعين والمتقدمين والمتأخرين فى كتابنا : (الأكبر فى أحكام شرائع الإسلام) إن شاء الله ذلك .

وأما وصف النبى صلى الله عليه وسلم آياتها السبعَ بأنهن مَثان، فلأنها تُثْنَى قراءتها فى كل صلاةِ تطوُّع ومكتوبة . وكذلك كان الحسن البصرى يتأوّل ذلك .

١٣٥— حدثنى يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عُليَّة، عن أبى رَجاء، قال سألت الحسن عن قوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِى وَالقُرْآنَ العَظِيمَ ﴾

وإن أمرأً قد سار سَبْعين حِجَّةً ... إلى مَنْهلٍ ، مِن وِرْدِه لقريبُ

إذا ما خلوتَ الدَّهرَ يوماً ، فلا تقل ... خلوتُ ، ولكن قلْ علىَّ رقيبُ

إذا مَا أنقضَى القَرْنُ الذى أنتَ منْهمُ ... وخُلِّفْتَ فى قرنٍ فأنت غريبُ

وللبيت الثانى قصة فى أمالى القالى ٣ : ١ ، وانظر زهر الآداب ٣ : ٢٢١ ، وذكر البيت الثانى والرابع وقال : « قال دعبل : وتزعم الرواة أنه لأعرابى من بنى أسد » . واختلفوا فى رواية قوله : «السبعون سنك » ، ففيها « الخمسون » ، و « الستون » . ولم أجد روايته « أملك » مكان « سنك » إلا فى كتاب الطبرى وحده .

(١) فى المطبوعة : « أعظم أهل الكوفة . . . » ثم « أعظم قراء أهل المدينة » . وهو تغيير . وعظم الشىء أو الناس : معظمهم وأكثرهم . و « قرأة » جمع قارىء . وانظر ما سلف : ٥١ — ٥٢ التعليق رقم : ٣ و ص ٦٤ تعليق رقم : ٤ . وفى المطبوعة « ومتفقهيهم » ، غيروه أيضاً .

[سورة الحجر : ٨٧] قال : هى فاتحة الكتاب . ثم سئل عنها وأنا أسمع فقرأها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى أتى على آخرها ، فقال : تُثْنَى فى كل قراءة — أو قال — فى كل صلاة . الشك من أبى جعفر الطبرى[١] .

والمعنى الذى قلنا فى ذلك قصد أبو النجم العجلى بقوله :

الحمدُ لله الذى عافَانِى وكلَّ خَيْر بعدَهُ أعْطانِى
مِنَ القرآن ومِنَ المَثانى[٢]

وكذلك قول الراجز الآخر :

نَشَدْتُكم بِمُنْزِل الفُرقانِ أمِّ الكِتاب السَّبع من مَثَانِى[٣]
ثُنِّينَ مِنْ آيٍ من القُرْآنِ والسَّبعِ سبعِ الطُّوَل الدَّوانِى[٤]

وليس فى وجوب اسم « السبع المثانى » لفاتحة الكتاب ، ما يدفع صحة وجوب اسم « المثانى » للقرآن كله، ولما ثَنَّى المئين من السور[٥] . لأن لكلٍّ وجهاً ومعنًى مفهوماً ، لا يَفْسُد — بتسميته بعضَ ذلك بالمثانى — تسميةُ غيره بها .

فأما وجه تسمية ما ثَنَّى المئينَ من سور القرآن بالمثانى ، فقد بينا صحته ، وسندُلُّ على صحة وجه تسمية جميع القرآن به عند انتهائنا إليه فى سورة الزُّمَر ، إن شاء الله .

---

(١) الأثر ١٣٥ — سيأتى فى تفسير الآية : ٨٧ سورة الحجر ١٤ : ٣٨ — ٣٩ (بولاق) ، بهذا الإسناد ، بلفظ « فى كل قراءة » ، ولم يشك الطبرى هناك . و « أبو رجاء » ، فى هذا الإسناد : هو « محمد بن سيف الأزدى الحدانى البصرى » ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن سعد والنسائى وغيرهم .

(٢) اللسان (ثنى) : ومجاز القرآن لأبى عبيدة : ٧ . وقوله « بعده » الضمير عائد بالتذكير إلى معنى العافية فى البيت السالف . ورواية اللسان وأبى عبيدة « وكل خير صالح » ، ثم روى الأخير :
* « رب مثانى الآى والقرآن » *

(٣) مجاز القرآن لأبى عبيدة : ٧ « أم الكتاب » بدل من « الفرقان » .

(٤) فى المطبوعة « تبين » ، ولا معنى لها ، ومكان هذه الكلمة بياض فى المخطوطة . و « ثنين » : كررن مرة بعد مرة . وقوله « الدوانى » مكانها بياض فى المخطوطة . وكأنه أراد جمع دانية ، ووصفها بأنها « دوانى » ، أى قطوفها دانية .

(٥) فى المطبوعة : « وجود » مكان « وجوب » فى الموضعين السالفين . وفى المطبوعة « ولما يثنى من السور » ، وهى فى المخطوطة : « ولما هى المئين... » وكلتاهما خطأ . وقد سلف فى ص : ١٠٣ قوله : « وأما المثانى ، فإنها ما ثنى المئين فتلاها ، وكان المئون لها أوائل ، وكان المثانى لها ثوانى » وثنى : أتى ثانياً له .


Bibliotheca Alexandrina
04080026